



السلائف

والكيمياويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات
والمؤثرات العقلية بصفة غير مشروعة

٢٠١٨

حظر

يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تذايع قبل
يوم الثلاثاء، ٥ آذار/مارس ٢٠١٩، الساعة ١١/٠٠ (بتوقيت وسط أوروبا)

تنبيه



الأمم المتحدة

التقارير الصادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في عام ٢٠١٨

يُستكمل تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ٢٠١٨ (E/INCB/2018/1) بالتقارير التالية:

التقدم المحرر في ضمان سبل الحصول على كميات كافية من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية (E/INCB/2018/1/Supp.1)

Narcotic Drugs: Estimated World Requirements for 2019—Statistics for 2017 (E/INCB/2018/2)

Psychotropic Substances: Statistics for 2017—Assessments of Annual Medical and Scientific Requirements for Substances in Schedules II, III and IV of the Convention on Psychotropic Substances of 1971 (E/INCB/2018/3)

السلائف والكيماويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصفة غير مشروعة: تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ٢٠١٨ عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ (E/INCB/2018/4)

وترد القوائم المحدثة للمواد الخاضعة للمراقبة الدولية، والتي تشمل المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصفة غير مشروعة، في آخر طبعات المرفقات الملحقة بالاستمارات الإحصائية ("القائمة الصفراء" و"القائمة الخضراء" و"القائمة الحمراء") التي تصدرها الهيئة أيضاً.

الاتصال بالهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

يمكن الاتصال بأمانة الهيئة على العنوان التالي:

Vienna International Centre
Room E-1339
P.O. Box 500
1400 Vienna
Austria

وإضافةً إلى ذلك، يمكن الاتصال بالأمانة بالوسائل التالية:

الهاتف: ٢٦٠٦٠ (١-٤٣+)
الفاكس: ٢٦٠٦٠-٥٨٦٧ (١-٤٣+) أو ٢٦٠٦٠-٥٨٦٨
البريد الإلكتروني: incb.secretariat@un.org

ونص هذا التقرير متاح أيضاً في موقع الهيئة على الإنترنت (www.incb.org).



الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

السلائف

والكيمياويات التي يكثر استخدامها
في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية
بصفة غير مشروعة

تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ٢٠١٨
عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع
في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨



الأمم المتحدة
فيينا، ٢٠١٩

E/INCB/2018/4

منشورات الأمم المتحدة
eISBN: 978-92-1-047724-6
eISSN 2411-930X

تصدير

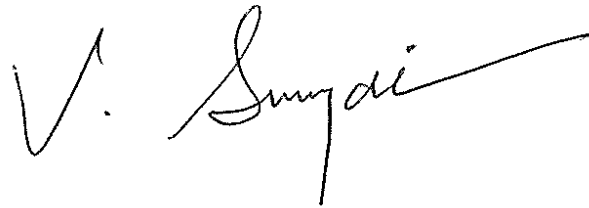
يسرني أن أقدم هذا العرض التحليلي من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بشأن وضعية السلائف في العالم في عام ٢٠١٨. ويصادف صدور تقرير هذا العام مناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لإبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الأتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨.

وعلى مر السنين، لاحظت الهيئة حدوث تحسينات إجمالية في منع تسريب الكيمياءيات المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨، وذلك من خلال رصد الأتجار الدولي بها، حسبما هو مبين في المادة ١٢ من الاتفاقية. بيد أن الإطار الدولي القائم لمراقبة السلائف لا يعالج على نحو وافي بعض التحديات القائمة في هذا الصدد. وقبل كل شيء، فإنني أشير إلى ظهور كيمياءيات غير مجدولة، بما فيها في الآونة الأخيرة سلائف "محوّرة" مصنّعة عمداً لغرض التحايل على الضوابط الرقابية. وهناك تطورات أخرى لا تخص تحديداً مراقبة السلائف ولكنها تؤثر عليها بطرائق ملحوظة الدلالة وتطرح تحديات جديدة أمام التعاون والتنسيق على الصعيد العالمي. وهي تشمل التغيرات الحاصلة في العلاقات التجارية والاتصالات والنقل على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، تؤدّ الهيئة أن تشير إلى تقريرها لعام ٢٠١٤ عن السلائف والفصل المواضيعي المعنون "جعل مراقبة السلائف ملائمة لعام ٢٠١٩ وما بعده".

إن الموضوع المحوري في تقرير هذا العام هو انتشار السلائف "المحوّرة" غير المجدولة وتفكير الهيئة الممي في السبل الممكن اتباعها للتصدي له على الصعيد الدولي. وهذا الموضوع هو سلك ناظم يتخلل هذا التقرير الحالي بأسره، حسبما يتبين بجلاء من أن قرابة نصف الفصل عن الاتجاهات العالمية في مجال الأتجار بالسلائف مخصّص للمواد الكيميائية غير المجدولة، بما فيها السلائف "المحوّرة".

وفي حين أن من المهم إيجاد الحلول التي تمكّن الحكومات في جميع أنحاء العالم من التصدي لهذه المشكلة بما تتسم به من التعقيد والتنوع المتناميين، فإن من اللازم أيضاً الاستمرار في تطبيق المفاهيم المثبتة في مجال المراقبة الدولية للسلائف، من أجل الحفاظ على انخفاض مستوى تسريب من التجارة الدولية المشروعة. ويشمل ذلك الأحكام الواجبة التطبيق من اتفاقية سنة ١٩٨٨، وكذلك القرارات ذات الصلة بالسلائف، وآليات العمل المتبعة، ومنها مثلاً نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر ونظام الإخطار بحوادث السلائف. وما فتئت الهيئة، منذ حين من الزمن، تدعو إلى مناصرة اتباع نهج ثنائي التشعب مع التركيز على الإجراءات الوقائية (مثل التعاون الطوعي مع القطاع الصناعي) وعلى إجراءات إنفاذ القانون (التحقيق في المضبوطات والشحنات الموقوفة من الكيمياءيات المعروفة استخدامها لأغراض غير مشروعة أو يُشتبه في استخدامها لأغراض غير مشروعة). ومن الممكن تطبيق هذا النهج الثنائي التشعب على السلائف الخاضعة للمراقبة الدولية والكيمياءيات غير المجدولة.

وتدعو الهيئة الحكومات إلى الاستمرار في التعاون فيما بينها ومع الهيئة ضمن الإطار الزمني المحدد، وإلى وضع مفاهيم جديدة معاً لجعل مراقبة السلائف ملائمة للمستقبل والحد من تدفق الكيمياءيات التي تصل إلى المختبرات السرية.



فيروج سومياي
رئيس الهيئة الدولية
لمراقبة المخدرات

تمهيد

تستوجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أن تقدم تقريراً سنوياً إلى لجنة المخدرات عن تنفيذ المادة ١٢ من الاتفاقية، وأن تستعرض اللجنة دورياً مدى كفاية وملاءمة الجدولين الأول والثاني من الاتفاقية.

وقد أعدت الهيئة، إلى جانب تقريرها السنوي ومنشوراتها التقنية الأخرى عن المخدرات والمؤثرات العقلية، تقريرها عن تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨، وفقاً للحكمين التاليين الواردين في المادة ٢٣ من تلك الاتفاقية:

١- تُعدُّ الهيئة تقريراً سنوياً عن أعمالها يتضمَّن تحليلاً للمعلومات المتوفرة لديها، وفي حالات مناسبة، بياناً بالإيضاحات، إن وُجدت، المقدمة أو المطلوبة من الأطراف، بالإضافة إلى أية ملاحظات أو توصيات ترغب الهيئة في تقديمها. وللهيئة أن تُعدَّ ما تراه لازماً من المعلومات الإضافية. وتُقدِّم التقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق اللجنة التي قد تُبدي من التعليقات ما تراه ملائماً.

٢- يوافي الأمين العامُّ الأطراف بتقارير الهيئة ثم ينشرها في وقت لاحق. وعلى الأطراف أن تسمح بتوزيعها دون قيد.

المحتويات

الصفحة	
iii	تصدير
v	تمهيد
xi	ملحوظات إيضاحية
xiii	ملخص
	الفصل
1	أولاً- مقدمة
1	ثانياً- الإجراءات التي اتخذتها الحكومات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
1	ألف - نطاق المراقبة
2	باء - الانضمام إلى اتفاقية سنة ١٩٨٨
2	جيم - تقديم تقارير الإبلاغ إلى الهيئة وفقاً للمادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨
3	دال - التشريعات وتدابير المراقبة
5	هاء - تقديم البيانات عن التجارة المشروعة والاستعمالات والاحتياجات المتعلقة بالسلائف
5	واو - الاحتياجات المشروعة السنوية من واردات سلائف المنشطات الأمفيتامينية
7	زاي - الإشعارات السابقة للتصدير واستخدام نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر
10	حاء - الأنشطة والإنجازات الأخرى في مجال المراقبة الدولية للسلائف
13	ثالثاً- نطاق التجارة المشروعة في السلائف وآخر الاتجاهات في الأتجار بالسلائف
13	ألف - المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية
26	باء - المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للكوكايين
29	جيم - المواد المستخدمة في صنع الهيروين على نحو غير مشروع
35	دال - المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الأخرى
36	هاء - المواد غير المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨ التي تُستعمل في الصنع غير المشروع لعقاقير مخدرة ومؤثرات عقلية أخرى أو مواد تعاط غير خاضعة للمراقبة الدولية
37	رابعاً- خيارات في التصدي لانتشار السلائف "المحوّرة" غير المجدولة على الصعيد الدولي
42	مسرد المصطلحات
	المرفقات*
43	الأول- الأطراف وغير الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الأتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، حسب المنطقة، حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨
48	الثاني- تقديم المعلومات من جانب الحكومات عملاً بالمادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الأتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ (الاستمارة D) عن الفترة ٢٠١٢-٢٠١٧
54	الثالث- مضبوطات المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الأتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، حسبما أُبْلِغَتْ بها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ٢٠١٢-٢٠١٧

* المرفقات غير مدرجة في النسخة المطبوعة من هذا التقرير ولكنها متاحة على الموقع الشبكي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (www.incb.org)

82	الرابع- تقديم المعلومات من جانب الحكومات بشأن التجارة والاستعمالات والاحتياجات المشروعة الخاصة بالمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ عن السنوات ٢٠١٣-٢٠١٧
89	الخامس- الاحتياجات السنوية المشروعة من الإيفيدرين والسودوايفيدرين والمادة ٤،٣-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول والمادة ١-فينيل-٢-بروبانول؛ وهي مواد يكثر استخدامها في صنع المنشطات الأمفيتامينية.....
96	السادس- الحكومات التي طلبت إشعارات سابقة للتصدير، عملاً بالفقرة الفرعية ١٠ (أ) من المادة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية ١٩٨٨
100	السابع- المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨
101	الثامن- استعمال المواد المُجدولة في صنع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية على نحو غير مشروع
105	التاسع- الاستعمالات المشروعة للمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية ١٩٨٨
107	العاشر- الأحكام التعاهدية المتعلقة بمراقبة المواد التي يكثر استخدامها في صنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية.....
108	الحادي عشر- المجموعات الإقليمية

الأشكال

3	الأول- مدى اكتمال تقديم الاستمارة D من جانب الدول الأطراف في اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ ..
6	الثاني- واردات السودان وإيفيدرين التي أبلغت عنها الجمهورية العربية السورية في الاستمارة D، ٢٠١٢-٢٠١٧
7	الثالث- واردات السودان وإيفيدرين إلى اليمن المشعر بها من جانب البلدان المصدرة عبر نظام "بن أونلاين"، ٢٠١٤-٢٠١٨.....
8	الرابع- الحكومات المسجلة في عداد مستعملي نظام "بن أونلاين" والتي استظهرت بالفقرة الفرعية ١٠ (أ) من المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ ، حسب المنطقة، حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨
13	الخامس- كميات المستحضرات المحتوية على السودان وإيفيدرين التي أبلغ عبر نظام "بن أونلاين" عن تصديرها إلى العراق، ٢٠١٤-٢٠١٨.....
15	السادس- المضبوطات من الإيفيدرين والسودوايفيدرين (مجتمعة)، التي أبلغت الهند عنها في الاستمارة D وفي التقارير الوطنية، ٢٠١٣-٢٠١٨.....
21	السابع- الحوادث التي اشتملت على مواد الألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل والألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد وميثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات والتي أبلغ عنها عن طريق نظام الإخطار بحوادث السلائف، ٢٠١٢-٢٠١٨
22	الثامن- الطرائق المتبعة في صنع غير المشروع للميثامفيتامين، حسبما استبانته الفحوص التشخيصية الجنائية لعينات الميثامفيتامين من الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك المقدمة للتحليل، ٢٠١٥-٢٠١٨.....
22	التاسع- المضبوطات من حمض فينيل الخل وإستراته، ومن البنزaldehid التي أبلغت عنها المكسيك في الاستمارة D، ٢٠٠٩-٢٠١٧.....
23	العاشر- المضبوطات من الميثامفيتامين وسلائف الميثامفيتامين والكافيين في ميانمار، ٢٠٠٨-٢٠١٧.....
25	الحادي عشر- المضبوطات من بدائل ٤،٣-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول في بلاغات بواسطة نظام "بيكس" والمبلّغ عنها في الاستمارة D، ٢٠١٢-٢٠١٨.....
28	الثاني عشر- المضبوطات من كلوريد الكالسيوم في أمريكا الجنوبية التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، ٢٠١٣-٢٠١٧، وحكومة إكوادور، ٢٠١٨.....
28	الثالث عشر- المذيبات من الأسيتات التي أبلغت عن ضبطها بلدان في أمريكا الجنوبية في الاستمارة D، ٢٠٠٨-٢٠١٧.....
28	وصنع الكوكايين المحتمل في كولومبيا، ٢٠٠٨-٢٠١٦.....

- الرابع عشر- مضبوطات أنهيدريد الخل التي أبلغت عنها حكومات بلدان في غرب آسيا في الاستمارة D، ٢٠١١-٢٠١٧ ... 30
الخامس عشر- أعداد الكيمياويات المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨ وفي القائمة المحدودة
للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة الصادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات،
الفترة ١٩٨٨-٢٠١٨ 41

الخرائط

- ١- الاستعمال النشط لنظام "بن أونلاين"، حسب النسبة المئوية للإشعارات السابقة للتصدير المطّلع عليها، لعام ٢٠١٧ ... 9
٢- المضبوطات والأنشطة غير المشروعة المشتبه فيها ذات الصلة بأنهدريد الخل، استناداً إلى المعلومات التي قدمتها
الحكومات في الاستمارة D، عبر نظام "بيكس" ونظام "بن أونلاين" وفي إطار مشروع "كوهيجن"، ٢٠١٦-٢٠١٨ 34

الإطارات

- ١- استعمال نظام "بيكس" لتحديد سمات عمليات الاتجار في أنهيدريد الخل 12
٢- حكم المحكمة الوطنية العليا في إسبانيا في عام ٢٠١٧ 25
٣- تجارة السلائف الميسرة بالإنترنت 31
٤- مواطن القصور المدركة في مجال مراقبة السلائف التي ربما سهّلت اتساع نطاق تسريب أنهيدريد الخل في
الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ 32
٥- أنواع السلائف "المحوّرة" 39
٦- الإرشادات التوجيهية المنصوص عليها في اتفاقية سنة ١٩٨٨ 40

الجدول

- الدول الأطراف التي لم تقدم تقارير الإبلاغ حسبما هو مطلوب بموجب الفقرة ١٢ من المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨
عن عام ٢٠١٧ 3

ملحوظات إيضاحية

لا تتطوي الحدود والأسماء الميئة والتسميات المستخدمة في الخرائط الواردة في هذا المنشور على أي إقرار أو قبول رسمي من جانب الأمم المتحدة.

ولا تتطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

ويُشار إلى البلدان والمناطق بالأسماء التي كانت مستخدمة رسمياً وقت جمع البيانات ذات الصلة.

وقد استُمدت البيانات المستخدمة لإعداد هذا التقرير من مصادر حكومية متعدّدة، بما في ذلك الاستمارة D (دال) (المعلومات المتعلقة بالمواد التي يكثر استعمالها في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية)؛ ونظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام "بن أونلاين")؛ ونظام الإخطار بحوادث السلائف ("نظام بيكس")؛ والنتائج المحققة في إطار مشروع "بريزم" ومشروع "كوهيجن"، وهما مبادرتان دوليتان للعمل بشأن الكيمياء التي تُستعمل في الصنع غير المشروع للمخدرات الاصطناعية ("بريزم") والكوكايين والهيروين ("كوهيجن")؛ والاتصالات الرسمية مع السلطات الوطنية المختصة والتقارير الوطنية الرسمية عن حالة مراقبة المخدرات والسلائف.

ويُشار إلى البيانات المقدّمة في الاستمارة D حسب السنة التقييمية التي تنطبق عليها تلك البيانات، ما لم يُحدّد خلاف ذلك؛ والموعد النهائي للإبلاغ عن البيانات هو ٣٠ حزيران/يونيه من السنة التالية. وفترة الإبلاغ عن البيانات المستمدة من نظام "بن أونلاين" ونظام "بيكس" هي من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ما لم يُحدّد خلاف ذلك. وفي الحالات التي تُستخدم فيها بيانات نظام "بن أونلاين" لسنوات متعدّدة، تُستخدم السنوات التقييمية. وقُدّمت معلومات إضافية من خلال منظمات إقليمية ودولية شريكة، حسبما هو مذكور في التقرير.

وبخصوص البيانات عن المضبوطات، ينبغي ألا يغيب عن ذهن القارئ أنّ حجم المضبوطات المبلّغ عنها يُبيّن عموماً مستوى مقابلاً من التنظيم الرقابي والعمل على إنفاذ القانون في ذلك الوقت المعين. ويُضاف إلى ذلك أن الضبطيات كثيراً ما تكون نتيجة للتعاون في إنفاذ القانون فيما بين عدة بلدان (مثلاً، من خلال عمليات التسليم المراقب)، ولذا ينبغي ألا يُساء تفسير حدوث الضبطيات وأحجام المضبوطات في بلد معين، أو أن يُبالغ في تقدير أهميتها لدى تقييم دور البلد المعني في الحالة العامة للتجارة بالسلائف.

وعندما ترد الإشارة إلى "أطنان" فالمقصود بها الأطنان المترية، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

واستُخدمت في هذا التقرير المختصرات التالية:

٤-أنيلينو-N-فينيتيل بيبيريدين (ANPP)	أنيلينو فينيتيل بيبيريدين
ألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد (٢-فينيل أسيتو أسيتاميد) (APAA)	الفينيل أسيتو أسيتاميد
ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل (APAAN)	الفينيل أسيتو أسيتونيتريل
غاما-بوتيرولاكتون (GBL)	غاما-بوتيرولاكتون
حمض غاما هيدروكسي الزبد (GHB)	حمض غاما هيدروكسي بوتيريك
ميثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات (MAPA)	ميثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات
٤،٢-ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (MDMA) (إكستاسي)	ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين
٤،٢-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول (4,3-MDP-2-P)	ميثيلين ديوكسي فينيل بروبانول
إستر ميثيل مادة ٤،٢-ميثيلين ديوكسي	٤،٢-ميثيلين ديوكسي فينيل
فينيل-٢-بروبانول حمض ميثيل غليسيدك	٢-بروبانول حمض ميثيل غليسيدك
N-فينيتيل-٤-بيبيريدين (NPP)	الفينيتيل بيبيريدين
١-فينيل-٢-بروبانول (P-2-P)	الفينيل بروبانول
٤،٢-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول حمض ميثيل غليسيدك (P-2-P)	الميثيل غليسيدات
نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (PEN Online)	نظام "بن أونلاين"
نظام الإخطار بحوادث السلائف (PICS)	نظام "بيكس"

ملخص

إن صُنعت السلائف "المحوّرة" دونما أغراض استعمال مشروعة، بل إعدادها تحديداً من أجل الاحتيال على الضوابط الرقابية هو واحد من أهم التحديات التي تواجه المراقبة الدولية للسلائف في العام الذي يصادف مناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨.

ويخصّص هذا التقرير عن السلائف لعام ٢٠١٨ الصادر عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات فضلاً مواضعياً خاصاً لهذا التطور؛ فيسلط الضوء على اتجاهات الاتجار الملاحظة، ويقدم تحليلاً للأسباب الكامنة خلفها. كما أن استعراض ثلاثة من السلائف "المحوّرة"، والتوصية بإدراجها في الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٨٨، أمران يبيّنان أيضاً أنّ على الحكومات أن تبادر على نحو استباقي في اقتراح إخضاع مواد كيميائية للمراقبة الدولية.

وفي الوقت نفسه، أحرز مزيد من التقدم في رصد التجارة الدولية بهذه المواد وفي مراقبة المواد الكيميائية الستة والعشرين (٢٦) المدرجة حالياً في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨. وهناك الآن ١٨٩ دولة طرفاً في اتفاقية سنة ١٩٨٨، ولم تبق سوى ثماني دول (خمس في أوقيانوسيا وثلاث في أفريقيا) ما زال عليها أن تصبح أطرافاً في الاتفاقية المذكورة، مما يضمن تحقيق الانضمام العالمي إليها. وقد طلبت مائة وثلاث عشرة حكومة تلقي إشعارات سابقة للتصدير قبل إتمام تصدير مُزمع إلى أراضيها؛ وهناك ١٦٢ حكومة مسجّلة في عداد المستعملين المسجّلين في نظام "بن أونلاين"، الذي تُعلم من خلاله الحكومات المسجّلة بعضها بعضاً على نحو استباقي بشأن حوالي ٣٠٠٠ شحنة من السلائف المجدولة، من الشحنات المقترحة في التجارة الدولية كل شهر. وبفضل ذلك، قلّ عدد عمليات التسريب من مجال التجارة الدولية.

وفي ما يخص الاتجار بالسلائف، حدث بعض الانخفاض في نوعية البيانات المقدّمة إلى الهيئة بمقتضى الاتفاقية. وبالنسبة إلى عام ٢٠١٧، فمع أنّ ١٢٠ دولة طرفاً قدّمت استمارة الإبلاغ السنوي الإلزامي عن السلائف (الاستمارة D)، فإن المعلومات المقدّمة كانت، في بعض الحالات، ناقصة. وهذا يعقّد الجهود التي تبذلها الهيئة من أجل إجراء تحليل شامل للاتجاهات الخاصة بالسلائف على الصعيدين الإقليمي والعالمي، واستبانة مواطن الضعف، والتوصية بإجراءات تصحيحية في هذا الصدد.

وهناك ثغرات في المعلومات المتاحة عن الاتجار في سلائف الميثامفيتامين في شرقي وجنوب شرقي آسيا، وفي سلائف الأمفيتامين ("الكتاغون") في غربي آسيا، وكذلك الاتجار في مواد الكوكايين الكيميائية في أمريكا الجنوبية. وقد لاحظت الهيئة، في جميع المناطق، تفاوتاً بارزاً بين المضبوطات من السلائف الرئيسية وما يقابلها من المنتجات النهائية، وفي بعض الحالات لفترات مطوّلة من الزمن. والافتراض في هذا الصدد بشأن جميع المناطق أنّ صنع العقاقير والمخدرات على نحو غير مشروع يغدّيه تسريب الكيمائيات من قنوات التوزيع المحلية (حيث يجري هذا التسريب إما في بلد الصنع غير المشروع نفسه وإما من أي بلد آخر؛ وفي هذه الحالة الثانية، تُسرّب الكيمائيات أولاً ثم تُهرّب إلى بلد الصنع غير المشروع). علماً بأنه لا توجد سوى معلومات جزئية متاحة، وخصوصاً عن استعمال بدائل المواد الكيميائية المجدولة، مما يحدّ من إمكانيات عمليات التدخّل الفعّال في هذا الصدد.

ولكنّ على النقيض من ذلك، فإنّ الوضعية الخاصة بالاتجار بالسلائف في أوروبا وفي أنحاء من أمريكا الشمالية مفهومه أكثر؛ ففي تلك المناطق، يُخصّص المزيد من الموارد وكذلك والانتباه من أجل مراقبة المواد الكيميائية. وتوجد إمدادات ملحوظة الدلالة من السلائف "المحوّرة" غير المجدولة، بما فيها سلسلة من المواد ذات الصلة بها كيميائياً، تغدّي مجال صنع العقاقير والمخدرات الاصطناعية على نحو غير مشروع. ويجري حالياً اختبار أدوات مبتكرة من أجل مواجهة هذه الوضعية، ومنها مثلاً النص الشرطي "الشامل لكل الحالات" الوارد في التشريعات الأوروبية، وقائمة الكيمائيات غير المجدولة التي هي بلا أغراض استعمال مشروعة معلومة. ونظام الإخطار بحوادث السلائف "النظام بيكس"، والذي يستخدمه المسؤولون المعنيون من حوالي ١١٠ بلدان وأقاليم، يوفّر آلية عالمية للإنذار المبكر بشأن الكيمائيات "المحوّرة" المستجدة.

وقد ساعد أيضاً النظامان "بيكس" و"بن أونلاين" على تحديد فواسم مشتركة بين الحالات الخاصة بالمادة أنهيدريد الخل التي صُوِّدفت في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، حينما سُرّبت هذه المادة على نطاق كبير الحجم. ونتيجة لذلك، أخذ عدد من البلدان يجري استقصاءات ساعدت على استبانة مواطن الضعف في اللوائح التنظيمية الوطنية الخاصة

بالسلاّف أو في تنفيذها، فيما يخص على سبيل المثال تسجيل المتعمّدين المعنيين، وكذلك التناسب في الرسوم الإدارية. غير أن النجاح في تلك الاستقصاءات يتأثر سلبياً بالصعوبات التي تواجهها الحكومات في تبادل المعلومات العملية في الوقت المناسب.

ومن أجل التصدي للتحديات المقبلة، يمكن النظر في اتباع نهج ثنائي التشعّب، فمن ناحية، من المهم مواصلة صقل اللوائح التنظيمية والآليات الحالية وتحسين تنفيذها؛ ومن ناحية ثانية، فإن من شأن أيّ نهج من هذا القبيل أن يتطلب استنباط أفكار جديدة في التصدي للعدد المتنامي من الكيمياويات "المحوّرة"، لأنها لا تخضع ببسر للرصد في تدفقات التجارة المشروعة، لأنها ليست ذات أغراض استعمال مشروعة، وليست متداولة في التجارة على نحو مشروع. وإن الهيئة على أهبة الاستعداد، ضمن نطاق الولاية المسندة إليها، أن تواصل بنشاط تقديم الدعم إلى الحكومات في مساعيها الرامية إلى الحدّ من إتاحة المواد الكيميائية لغرض صنع العقاقير والمخدّرات على نحو غير مشروع.

أولاً - مقدمة

ثانياً - الإجراءات التي اتخذتها الحكومات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

ألف- نطاق المراقبة

٦- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اقترحت حكومة الأرجنتين إدراج ثلاث من سلائف المنشطات الأمفيتامينية في جدولي اتفاقية سنة ١٩٨٨. وعملاً بالفقرة ٢ من المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨، دعا الأمين العام بعد ذلك الحكومات إلى تقديم تعليقاتها بشأن هذا الاقتراح. وقد وردت إجابات من ٥٠ حكومة، بيد أن العديد منها لم يتضمن سوى معلومات محدودة. ومع ذلك، أجرت الهيئة تقييماً للمواد الكيميائية الثلاث على أساس المعلومات المتاحة. وقامت بإبلاغ لجنة المخدرات بالنتائج التي توصلت إليها، وأوصت بإدراج المادتين الفينيل أسيتو أسيتاميد و٤،٣-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانولون ميثيل غليسيدات (إستر الميثيل مادة ٤،٣-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانولون حمض ميثيل غليسيديك) في الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٨٨. وأوصت الهيئة كذلك بعدم إدراج حمض الهيدريوديك في جدولي الاتفاقية. وسوف تصوت اللجنة على توصيات الهيئة في آذار/مارس ٢٠١٩.

٧- ولاحظت الهيئة، في تقييمها مادة ٤،٣-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانولون ميثيل غليسيدات (المادة التي اقترحت الأرجنتين جدولتها)، أن ملح الصوديوم لمادة ٤،٣-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانولون حمض ميثيل غليسيديك كان ولا يزال يُضبط بكميات كبيرة، بما في ذلك في مختبرات سرية. وبالنظر إلى التشابه الكبير جدا بين خصائص ملح الصوديوم وتركيبه الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين والمواد ذات الصلة، ترى الهيئة أن جدولة مادة ٤،٣-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانولون ميثيل غليسيدات وحدها قد لا تكون كافية، إذ من المرجح أن يؤدي ذلك إلى الانتقال ببساطة إلى زيادة استخدام ملح الصوديوم، وربما غير ذلك من الأملاح أيضاً.

٨- ولذلك، إذ يُوضع في الحسبان أن نطاق الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨ يمتد تلقائياً ليشمل أملاح المواد المدرجة فيهما كلما كان وجود هذه الأملاح ممكناً، ارتأت الهيئة أنه ينبغي أيضاً إدراج الشكل الحمضي، أي ٤،٣-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانولون حمض ميثيل غليسيديك، في أحد جدولي اتفاقية سنة ١٩٨٨. وفي وقت لاحق، في آب/أغسطس ٢٠١٨، أرسلت الهيئة إخطاراً تكميلياً إلى

١- يلخص هذا التقرير الإجراءات التي اتخذتها الحكومات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات منذ نشر تقرير عام ٢٠١٧ عن السلائف،^(١) من أجل منع تسريب الكيمياء وتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨.

٢- ويبدأ الفصل الثاني بتبيان الأنشطة المنفذة خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يخص جدولة المواد. ويتضمن الجزء المتبقي من الفصل الثاني بيانات إحصائية ومعلومات أخرى عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومات وعن حالة تنفيذ الأدوات والآليات التي توفرها أو تسبقها الهيئة لمساعدة الحكومات في تنفيذ أحكام المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨.

٣- ويقدم الفصل الثالث لمحة عامة عن الاتجاهات والتطورات الرئيسية في التجارة المشروعة في فرادى المواد الكيميائية والاتجار بها واستعمالها لأغراض غير مشروعة. ويتضمن الفصل ملخصاً للضبطيات وحالات الشحنات المشبوهة والتي تم إيقافها، وعمليات التسريب أو محاولات التسريب، والأنشطة المرتبطة بصنع المخدرات بصفة غير مشروع.

٤- وجرياً على الممارسة المتبعة منذ عام ٢٠١١، يُعالج التقرير بمزيد من التعمق موضوعاً محورياً واحداً ذا صلة بالسلائف. والموضوع المحوري الذي يجري بحثه في الفصل الرابع من تقرير هذا العام هو انتشار السلائف "المحوّرة" غير المجدولة، والخيارات المتاحة للتصدي لها على الصعيد الدولي. ويُسلط التقرير الضوء على توصيات واستنتاجات محددة مضمّنة في جميع أجزاءه من أجل تيسير اتخاذ الحكومات إجراءات محددة بُغية منع التسريب.^(٢)

٥- وتقدم المرفقات من الأول إلى الحادي عشر الملحق بالتقرير إحصائيات محدّثة ومعلومات عملية لكي تستخدمها السلطات الوطنية المختصة. وهذه المرفقات غير مدرجة في النسخ المطبوعة من هذا التقرير، ولكنها متاحة في الموقع الشبكي للهيئة.

^(١) E/INCB/2017/4

^(٢) يمكن الاطلاع في موقع الهيئة الشبكي (www.incb.org) على مجموعة التوصيات التي أصدرتها الهيئة خلال السنوات السابقة بشأن المراقبة الدولية للسلائف.

غير المشروع للمخدرات أو المؤثرات العقلية، وكذلك عن أساليب التسريب والصنع غير المشروع.

١٣- وبغية مساعدة الحكومات في توفير هذه البيانات، ترسل الهيئة إلى جميع الحكومات استبياناً سنوياً (يُعرف بالاستمارة D).^(١) وكان الموعد النهائي لتقديم الردود على استبيان عام ٢٠١٧ هو ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، مع أن الهيئة واصلت التشجيع على تقديمها في وقت أبكر (٢٠ نيسان/أبريل) من أجل إتاحة وقت كاف لتزويدها بأيّ توضيح لازم للمعلومات الواردة.

١٤- وحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، كان ما مجموعه ١٢٠ دولة طرفاً قد قدمت الاستمارة D عن عام ٢٠١٧، مقابل ٨٤ دولة طرفاً في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وفي حين كان معدل التقديم المسجل حتى ٢٠ حزيران/يونيه هو الأعلى في السنوات الخمس الماضية، كان المعدل المسجل في نهاية دورة الإبلاغ من بين أدنى المعدلات المسجلة في السنوات الأخيرة. ولم تقدم ست وستون دولة طرفاً في اتفاقية سنة ٢٠١٨ الاستمارة D عن عام ٢٠١٧.^(٢) ومن بين هذه الدول، ثمة دولتان (جزر مارشال وغابون) لم تقدا قط الاستمارة D، و٢٢ دولة طرفاً لم تقم بذلك طيلة السنوات الخمس الماضية (انظر الجدول). وترد في المرفق الثاني معلومات شاملة عن تقديم جميع الحكومات الاستمارة D.

١٥- ويسرُّ الهيئة أنه، من بين الدول الأطراف التي لم تقدم الاستمارة D لأكثر من عام على التوالي، استأنفت بليز وبوتسوانا وقطر تقديم تلك الاستمارة. وقدمت أربع دول أطراف الاستمارة D عن دورة الإبلاغ السابقة (السنة التقويمية ٢٠١٦). ولا تزال الهيئة تشعر بالقلق إزاء عدد الاستثمارات الناقصة أو الفارغة تماماً التي تتلقاها، وإزاء مسألة أن سلطات معينة من السلطات المقّدمة للاستثمارات (وهي سلطات تنظيم رقابي في كثير من الأحيان) تذكر أنها لا تحصل على المعلومات المتعلقة بالمضبوطات من نظيراتها من السلطات المسؤولة عن إنفاذ القوانين، وإزاء عدم قدرة الحكومات على تحديد ما إذا كان هناك ضبوطات. وقد استمر هذا الوضع في التأثير في تحليل الهيئة للأنماط والاتجاهات الإقليمية والعالمية للسلائف.

١٦- وفي عام ٢٠١٧، قدمت دولة طرفاً تقارير إبلاغ عن ضبط مواد مدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨ (انظر الشكل الأول، للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر المرفق الثالث). وتُعرب الهيئة عن أسفها لأنه، على غرار ما حدث في الماضي، لم تستكمل سوى قلة من تلك الحكومات تقاريرها بالمعلومات الإضافية المطلوبة عن المضبوطات من المواد غير المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني ٥١ حكومة، أي ٤٣ في المائة من جميع الدول الأطراف المقّدمة تقارير الإبلاغ والبالغ عددها ١٢٠ دولة طرفاً) وعن أساليب التسريب والصنع غير المشروع (٣٢ حكومة، أي ٢٧ في

^(١) الصيغة الأخيرة من الاستمارة D متاحة بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست في الموقع الشبكي للهيئة.

^(٢) لم يقدم الكرسي الرسولي وسان مارينو الاستمارة D على نحو منفصل لأن بياناتهما مدرجة في تقرير إيطاليا. وبالمثل، ترد بيانات ليختنشتاين في تقرير سويسرا.

الأمين العام للشروع رسمياً في إجراءات جدولة الحمض وأملاحه.^(٣) واستناداً إلى المعلومات التكميلية الواردة من الحكومات، قدمت الهيئة توصيتها بشأن الجدولة الدولية للمادة ٤.٣-٤ ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول حمض ميثيل غليسيديك، لكي تنظر فيها اللجنة في آذار/مارس ٢٠١٩.

٩- ولم يُمنَح حتى الآن في النظام المنسق رمز فريد لأيّ من الكيمياء المعينة. وإذ تضع الهيئة في اعتبارها مدة الدورة الزمنية لتسميات النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها، فإنها تشجّع الحكومات على أن تعتمد، طوعاً، بالاستناد إلى تسميات النظام المنسق، رموزاً تعريفية متميزة ومؤقتة.^(٤)

باء- الانضمام إلى اتفاقية سنة ١٩٨٨

١٠- حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، كانت ١٨٩ دولة قد صدّقت على اتفاقية سنة ١٩٨٨ أو انضمت إليها أو أقرتها، وأقرها رسمياً الاتحاد الأوروبي (نطاق الاختصاص: المادة ١٢).

١١- ومنذ صدور تقرير الهيئة عن السلائف لعام ٢٠١٧، أودعت دولة فلسطين^(٥) إخطار انضمامها إلى الاتفاقية في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ونتيجة لذلك، وبعد مرور ٩٠ يوماً على تاريخ الإيداع، أي في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٨، دخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة لدولة فلسطين. ولم تصبح بعدُ الدول الثماني التالية (حسب المنطقة) أطرافاً في الاتفاقية:

أفريقيا (ثلاث دول): جنوب السودان والصومال وغينيا الاستوائية

أوقيانوسيا (خمس دول): بابوا غينيا الجديدة وبالاو وتوفالو وجزر سليمان وكيريباس

جيم- تقديم تقارير الإبلاغ إلى الهيئة وفقاً للمادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨

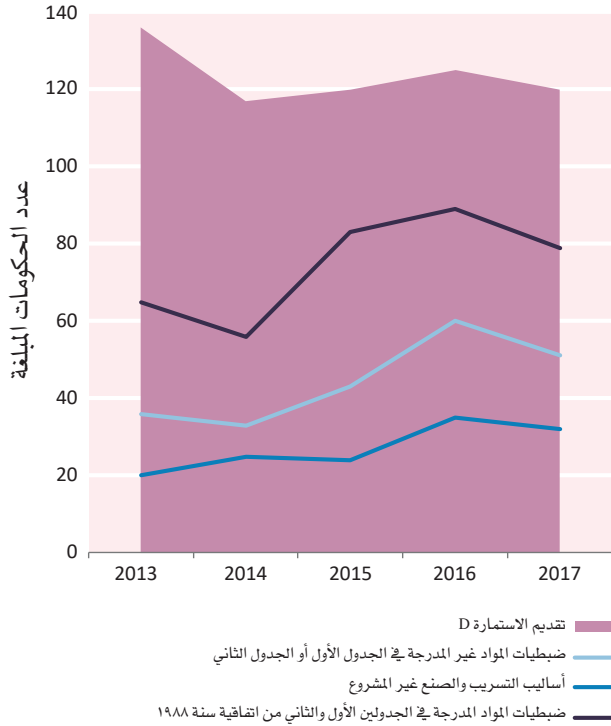
١٢- بمقتضى الفقرة ١٢ من المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ يتعيّن على الدول الأطراف أن تقدّم سنوياً إلى الهيئة معلومات بخصوص الكميات المضبوطة من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من الاتفاقية ومصدرها إن كان معلوماً. ويتعيّن على الأطراف أيضاً أن تقدم معلومات عن أية مواد أخرى غير مدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني يتبيّن أنها استُخدمت في الصنع

^(٣) أعربت الهيئة أيضاً عن قلقها بشأن الاستعمال غير المشروع للإسترات غير إستر الميثيل الذي أبلغت عنه حكومة الأرجنتين، وعلى نحو أعم بشأن انتشار السلائف «المحوّرة» غير الجدولة، والتحديات ذات الصلة، وضرورة إجراء مناقشة أوسع نطاقاً للسياسة العامة (انظر الفصل الرابع للاطلاع على التفاصيل).

^(٤) للمنظمة العالمية للجمارك، النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها، *World Customs Organization, Harmonized Commodity Description and Coding System*, 6th ed. (Brussels, 2017).

^(٥) منحت الجمعية العامة، في قرارها ١٩/٦٧، المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة.

الشكل الأول- مدى اكتمال تقديم الاستمارة D من جانب الدول الأطراف في اتفاقية سنة ١٩٨٨، للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧



المدرجة في الجدولين الأول والثاني. وأبلغت الصين عن إيقاف ١٧١ شحنة بلغت كميتها ما مجموعه ٦٧ ٥٠٠ طن من الكيمياءات السليفة.^(٨) وقد أوقفت لأسباب إدارية غالبية الشحنات التي أبلغت بها الهيئة. وترد في الأقسام الفرعية ذات الصلة من الفصل الثالث أدناه مناقشة مسألة الشحنات الموقوفة التي كانت في الواقع محاولات شروع في الترسيب. وتشجع الهيئة الحكومات على ضمان توجيه انتباه في التحقيقات إلى محاولات الترسيب الموقوفة مماثل الانتباه الذي يوجه إلى ضبط المواد نفسها، لأن مثل تلك الحالات يمكن أن توفر معلومات استخباراتية قيّمة من شأنها أن تؤدي، إذا ما تم التشارك فيها على الصعيد الدولي، إلى منع عمليات الترسيب في أماكن أخرى.

دال- التشريعات وتدابير المراقبة

١٨- يشكّل إنشاء وتعزيز تدابير المراقبة الوطنية المناسبة أساس الرصد الفعال لحركة تداول السلائف في التجارة الدولية والتوزيع المحلي على حد سواء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استرعى انتباه الهيئة إلى التغييرات التالية في تدابير المراقبة.

١٩- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قامت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة بتعديل التشريعات بغية توسيع نطاق سلطة الهيئة المعنية بمكافحة المخدرات وإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات لتشمل الاتجار بالمخدرات، بما في ذلك الجرائم المتصلة بتسريب السلائف وحيازتها بصفة غير مشروعة.

الجدول- الدول الأطراف التي لم تقدم تقارير الإبلاغ حسبما هو مطلوب بموجب الفقرة ١٢ من المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ عن عام ٢٠١٧

إثيوبيا	العراق
إريتريا ^(١)	غابون ^(ب)
إسواتيني ^(١)	غامبيا
أنتيغوا وبربودا ^(١)	غرينادا ^(١)
أوغندا	غيانا
بربادوس	غينيا ^(١)
بوركينافاسو ^(١)	غينيا-بيساو ^(١)
بوروندي	فانواتو ^(١)
بيرو	فيجي
تركمانستان	فييت نام
تشاد	قيرغيزستان
توغو ^(١)	الكامرون
تونغا ^(١)	كمبوديا
تيمور-ليشتي	كوبا ^(١)
جزر البهاما ^(١)	كوت ديفوار
جزر القمر ^(١)	الكونغو ^(١)
جزر كوك ^(١)	الكويت
جزر مارشال ^(ب)	ليبيريا ^(١)
جمهورية أفريقيا الوسطى ^(١)	ليبيا ^(١)
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية	ليسوتو ^(١)
سابقاً ^(١)	
جيبوتي ^(١)	مالي
دومينيكا	مدغشقر
رواندا	ملاوي ^(١)
زامبيا	موريتانيا
ساموا ^(١)	موريشيوس ^(١)
سان تومي وبرنسيبي ^(١)	موزامبيق
سانت فنسنت وجزر غرينادين	ميكرونيزيا (ولايات-الموحدة)
سانت كيتس ونيفس ^(١)	ناميبيا
السنغال	ناورو ^(١)
سورينام ^(١)	النيجر ^(١)
سيراليون ^(١)	نيوي ^(١)
سيشيل	هايتي
الصين	اليمن ^(١)

ملحوظة: انظر أيضاً المرفق الثاني.

^(١) حكومة لم تقدم الاستمارة D عن أي سنة أثناء الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

^(ب) حكومة لم تقدم قط الاستمارة D.

المائة). ولذلك تحت الهيئة جميع الحكومات التي نفذت ضبطيات على أن تجمع هذه المعلومات الإضافية وتبلغ عنها، لأن ذلك ضروري لتحديد الاتجاهات الناشئة في الاتجار بالسلائف ومواطن الضعف الكامنة في تدابير المراقبة. وتلك المعرفة، بدورها، ضرورية لمنع حدوث عمليات تسريب في المستقبل في جميع أنحاء العالم.

١٧- وفي الاستمارة D عن عام ٢٠١٧، أبلغت ١٤ حكومة عن إيقاف ما مجموعه أكثر من ٢٠٠ شحنة، شملت ١٥ مادة من الكيمياءات

^(٨) China, National Narcotics Control Commission, Annual Report on Drug Control in China 2018 (Beijing, 2018), p. 28

المذكورة بعد وقت طويل من تواريخ النفاذ الفعلية.^(٩) وحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، على حد علم الهيئة، تخضع مادتا *N*-فينيتيل-٤-بيبيريدون (NPP) و-٤-أنيلينو-*N*-فينيتيل بيبيريدين (ANPP) للمراقبة الوطنية في حوالي ٦٠ بلداً، بعد مرور أكثر من عام واحد على دخول الضوابط الرقابية الدولية حيز النفاذ. لذا تحثُ الهيئة جميع الحكومات التي لم تضع بعدُ الضوابط الرقابية اللازمة أن تفعل ذلك، وأن تقوم بإبلاغها.

٢٥- ووفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩/١٩٩٢، ثمة معلومات عن نُظُم الأذون التي تطبقتها الحكومات على استيراد وتصدير المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨، وكذلك عن تدابير المراقبة السارية على الكيمياءات الإضافية الخاضعة للمراقبة الوطنية، وهي متاحة في حزمة المعلومات التي أعدتها الهيئة عن مراقبة السلائف، ويمكن للسلطات الوطنية المختصة الوصول إليها في الموقع الشبكي الآمن الخاص بالهيئة. وحرصاً من الهيئة على التحديث المستمر لحزمة المعلومات التي تتيحها بشأن مراقبة السلائف، فإنها تشجع جميع الحكومات على إبلاغها بانتظام بالتغييرات ذات الصلة التي تطرأ على تشريعاتها الوطنية بشأن السلائف.

٢٦- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت الهيئة عدة طلبات لتوضيح نطاق الضوابط الرقابية لجدولي اتفاقية سنة ١٩٨٨. وتعلقت هذه الطلبات بما يلي: (أ) الخلائط التي تحتوي على مواد مدرجة في الجدولين الأول والثاني من الاتفاقية؛ (ب) البدائل النظائرية للمواد المدرجة في هذين الجدولين. أما فيما يخص مراقبة الخلائط، فتوَدُّ الهيئة أن تؤكد من جديد رأيها الذي أعربت عنه في تقريرها عن السلائف لعام ٢٠٠٤،^(١٠) أي أن تدابير المراقبة المفروضة على المواد المدرجة في جدولي اتفاقية سنة ١٩٨٨ ينبغي أن تسري أيضاً مباشرة على أنواع الخلائط التالية:

(أ) التوليفات التي تكون فيها المكونات الإضافية (غير المجدولة) موجودة كإضافات فحسب، مثل المواد الحافظة أو مضادات التأكسد أو المواد المثبتة؛

(ب) المحاليل البسيطة للمواد المجدولة التي هي في شكل محاليل؛

(ج) التوليفات المكوّنة عن سابق معرفة للالتفاف على الضوابط الرقابية الموجودة.

٢٧- ولذلك تُشجّع الحكومات، حسب الاقتضاء، على تطبيق الضوابط الرقابية ذات الصلة لمنع المتجرّين من استغلال الخلائط التي تحتوي على مواد مدرجة في جدولي اتفاقية سنة ١٩٨٨ في صنع المخدرات على نحو غير مشروع.

٢٨- وأما فيما يخص البدائل النظائرية، فإن الهيئة توَدُّ الإشارة إلى الاعتبارات المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية، الذي يُعتبر

٢٠- وجدّوت الصين خمس كيمياءات سليفة في عام ٢٠١٧ شملت مادتي *N*-فينيتيل-٤-بيبيريدون (NPP) و-٤-أنيلينو-*N*-فينيتيل بيبيريدين (ANPP)، ومواد البرومين و-١-فينيل-١-بروبانول والكلوروايفيدرين. وأصبحت الضوابط الرقابية نافذة المفعول في ١ شباط/فبراير ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت الصين تعميماً بعنوان "تعزيز إدارة أسطوانات الهيدروجين والمنع الصارم لتسريبها إلى قنوات صنع المخدرات".

٢١- وأدخل الاتحاد الروسي، في المرسوم رقم ٣٣٤ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٨، عدداً من التعديلات على الفهارس التي وضعها للسلائف الخاضعة للمراقبة، اعتباراً من ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وعلى وجه التحديد، أُعيدت جدولة مادة ثنائي فينيل أسيتونيتريل، وهي من سلائف الميثادون، بنقلها من الجدول الثالث إلى الجدول الثاني في الفهرس الرابع؛ وأضيفت مادتا *N*-فينيتيل-٤-بيبيريدون (NPP) و-٤-أنيلينو-*N*-فينيتيل بيبيريدين (ANPP) وبعض السلائف الأخرى للفينيتانيل ونظائر الفينيتانيل إلى الجدول الأول في الفهرس الرابع؛ وألغيت الحدود الدنيا لمادة ١-فينيل-٢-نيتروبروبين، وهي سليفة أولية للأمفيتامين والفينيل بروبانول.

٢٢- وفي ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أقرّ برلمان بوتسوانا قانون الأتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ٢٠١٨، الذي ينص على جملة أمور ومنها توفير الأساس القانوني لإنشاء هيئة تُعنى بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات ومواءمة التشريعات الوطنية مع اتفاقية سنة ١٩٨٨. وقد دخل ذلك القانون حيز النفاذ في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٢٣- واعتباراً من ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٨، وضعت الأرجنتين عدداً من السلائف تحت المراقبة أو الرصد على الصعيد الوطني، بما في ذلك سليفتان للفينيتانيل هما *N*-فينيتيل-٤-بيبيريدون (NPP) و-٤-أنيلينو-*N*-فينيتيل بيبيريدين (ANPP)؛ والسلائف والمواد الكاشفة للميثامفيتامين، وهي إسترات حمض فينيل الخل، والفينيل أسيتو أسيتاميد، والكلوروايفيدرين، والكلوروسودوايفيدرين، والنتروميثان، والفسفور الأحمر؛ والإيرغوكريستين، وهي سليفة محتملة لثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك (LSD)؛ ومادة ٤،٢-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول ميثيل غليسيدات، وهي سليفة أولية لمادة الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين، وكانت جميعها مدرجة في القائمة الأولى. وأعدت الأرجنتين تصنيف التولوين وحمض الهيدريوديك باعتبارهما من مواد القائمة الأولى، كما أخضعت للرصد بيكرونات الصوديوم والبوتاسيوم وسيانيد الصوديوم.

٢٤- وأبلغت بعض البلدان الهيئة عن إدخال تعديلات على تشريعاتها الوطنية المتعلقة بالكيمياءات الأخرى التي أضيفت مؤخراً إلى الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٨٨، وهي مادتا ٤-أنيلينو-*N*-فينيتيل بيبيريدين (ANPP) و-٤-بيبيريدون (NPP)، اللتين دخلت جدولتهما حيز النفاذ في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، والمادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل (APAAN)، التي دخلت جدولتها حيز النفاذ في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وفي كثير من الحالات، وبما يتعارض مع الاتفاقية، أُجريت التعديلات

^(٩) عملاً بالفقرة ٦ من المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨، يصبح قرار إدراج مادة كيميائية ما في جدولي الاتفاقية نافذاً تمام النفاذ بالنسبة لكل طرف بعد انقضاء ١٨٠ يوماً على تاريخ الإبلاغ الذي يقوم به الأمين العام.

^(١٠) انظر الوثيقة E/INCB/2004/4، الفقرتين ٤٥ و٤٦.

على استخدام نظام "بن أونلاين"، الذي قدمت تقارير إبلاغ ٩٨ في المائة من الدول الأعضاء المجيبة من خلال استخدامه في عام ٢٠١٦، مقابل ٨٦ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وأبلغت نسبة تتراوح بين ٤٥ و٥٠ في المائة من الدول الأعضاء المجيبة عن اتخاذ تدابير لمكافحة استخدام الكيمياء البديلة خلال الدورات الزمنية الأربع. غير أن هذه التدابير شملت في المقام الأول إخضاع مواد جديدة للمراقبة الوطنية.

هاء- تقديم البيانات عن التجارة المشروعة والاستعمالات والاحتياجات المتعلقة بالسلائف

٢٣- وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠/١٩٩٥، تطلب الهيئة إلى الحكومات أن تزودها طوعاً ببيانات عن أنشطة التجارة والاستخدامات والاحتياجات المشروعة المتعلقة بالمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨. فإن هذه البيانات تعزز إلى حد كبير قدرة الهيئة والحكومات على رصد التجارة الاعتيادية، وفهم الأنماط التي تستند إليها، وتحديد الأنشطة المشبوهة، ومنع التسريب.

٢٤- وحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، كانت حكومات ١١٥ دولة طرفاً قد قدمت بيانات عن الحركة المشروعة في تداول المواد المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨ وكانت ١٠٩ حكومات قد زوّدت الهيئة ببيانات عن الاستخدامات و/أو الاحتياجات المشروعة المتعلقة بمادة أو أكثر من هذه المواد (انظر المرفق الرابع). وتودّ الهيئة أن تشكر جميع الحكومات التي قدمت الاستمارة D وقدمت أيضاً بيانات عن الحركة المشروعة في تداول المواد المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨.

واو- الاحتياجات المشروعة السنوية من واردات سلائف المنشطات الأمفيتامينية

٢٥- طلبت لجنة المخدرات، في قرارها ٣/٤٩، إلى الدول الأعضاء أن تزود الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بتقديرات سنوية لاحتياجاتها المشروعة من المواد ٤،٢-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول، والسودوإيفيدرين، والإيفيدرين، و١-فينيل-٢-بروبانول، وأن تقدّم إليها كذلك، بالقدر الممكن، تقديرات لاحتياجاتها من واردات المستحضرات المحتوية على تلك المواد.

٢٦- وترد في المرفق الخامس من هذا التقرير تقديرات الاحتياجات السنوية المشروعة من تلك المواد، التي أبلغت عنها الحكومات ونشرتها الهيئة. وتُتاح تحديّات منتظمة عن الاحتياجات المشروعة السنوية في الموقع الشبكي للهيئة. وبحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، كانت ١٦٦ حكومة قد قدمت واحداً على الأقل من هذه التقديرات.

نطاق المراقبة أنه يشمل جميع البدائل النظائرية،^(١١) ويرجع ذلك بدرجة رئيسية إلى عدم وجود مواد خالصة النظائر. وعلاوة على ذلك، لا يوجد أي دليل على أن البدائل النظائرية للمخدرات أو المؤثرات العقلية نفسها تتسم بخصائص بيولوجية مختلفة، ومن ثم لا يوجد دليل على اختلاف آثارها على الصحة العمومية.

٢٩- وفي ضوء ذلك، ونظراً إلى أن البدائل النظائرية للمخدرات تُصنع مما يقابلها من البدائل النظائرية لسلائفها، فإن الاعتبارات ذاتها تنطبق على السلائف، وخصوصاً السلائف التي تصبح، في عملية التصنيع، مدمجة، كلياً أو جزئياً، في جزيئات العقاقير المخدرة أو المؤثرات العقلية. ولكن عند التطرّق إلى هذه المسألة من الناحية العملية، تُشجّع الحكومات على النظر في الجوانب الاقتصادية، وخصوصاً ما إذا كان مجدياً من الناحية الاقتصادية صنع المخدرات بصفة غير مشروعة من البدائل النظائرية للسلائف التي تختلف عن المركّب العادي. وقد تنطبق هذه الاعتبارات خصوصاً على المذيبات.

الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء لتنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية

٣٠- في التقرير عن الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء لتنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية،^(١٢) أبلغ ما نسبته بين ٩٧ و١٠٠ في المائة من جميع الدول الأعضاء المجيبة، عن عملها النشط في مجال مراقبة السلائف، وهو أعلى معدل مسجّل لأي نشاط يهدف إلى خفض الإمداد.

٣١- ويشمل ذلك أنشطة من قبيل تجميع قوائم بأسماء الشركات الوطنية المرخص لها بصنع السلائف وتوزيعها والاتجار بها؛ واعتماد تدابير جديدة بالتعاون مع القطاعات المعنية (مثلاً، بتوزيع قوائم المواد الخاضعة للمراقبة على الشركات، ووضع مدونة لتقواعد السلوك، ووضع مبادئ توجيهية للمشغلين، وسن التشريعات التي تُلزم الشركات بالإبلاغ عن المعاملات المتعلقة بالمواد الخاضعة للمراقبة)؛ وإجراء تحقيقات بعد القيام بالضبطيات لتعقب منشأ السلائف، وإجراء عمليات التسليم المراقب لها.

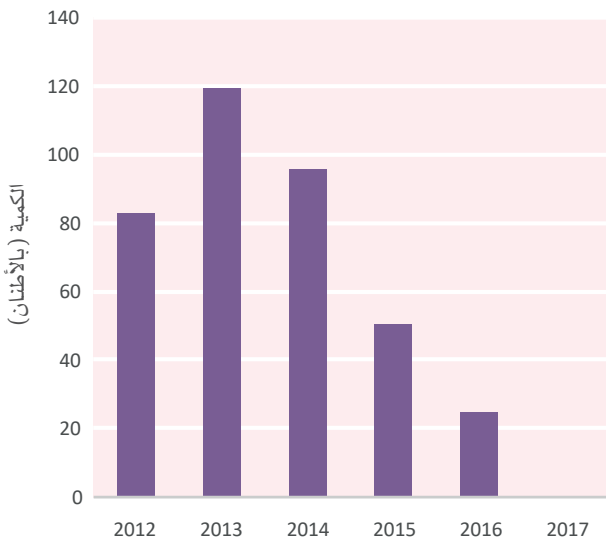
٣٢- وفي غضون هذا الوقت، فإن نسبة الدول الأعضاء التي أبلغت بأن التعاون الدولي القائم في مجال مراقبة السلائف يلبي على نحو واف الاحتياجات التي ازدادت من ٨٥ إلى ٩٢ في المائة على مدى دورات الإبلاغ الزمنية. وسلطت تقارير الحكومات الضوء تحديداً

^(١١) المعجم المتعدد اللغات للمخدرات والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية، *Multilingual Dictionary of Narcotic Drugs and Psychotropic Substances under International Control*، منشورات الأمم المتحدة، رقم البيع (M.06.XI.16)، الصفحتان xviii وxvix.

التقديرات المقدمة من جانب أفغانستان، وخصوصاً تلك المتعلقة بالسودوايفيدرين الخام، في ضوء محدودية صناعة المستحضرات الصيدلانية، وكذلك ما ورد في عدة تقارير عن وجود مختبرات ميثامفيتامين غير مشروعة في ذلك البلد. وفي جمهورية إيران الإسلامية، انخفضت بقدر ملحوظ جداً الاحتياجات المشروعة السنوية من واردات السودوايفيدرين، وكذلك الواردات الفعلية منه، خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، وإن لاحت بوادر تجدد الزيادات في السنوات الأخيرة. وتلاحظ الهيئة أن التقديرات الدقيقة للاحتياجات الوطنية وما يتصل بها من احتياجات من الواردات لا تزال عوامل أساسية في منع التسريب. وتشجع الهيئة السلطات المختصة في الدول المصدرة على أن تستخدم التقديرات المنشورة للبلدان المستوردة بشأن الاحتياجات المشروعة السنوية وتعلق الصادرات إلى حين تبؤد الشكوك الأولية في مشروعيتها أو زوال أوجه التباين الفعلية.

٤٣- ولم يجرِ تنقيح الاحتياجات المشروعة السنوية للجمهورية العربية السورية منذ عام ٢٠٠٧. فإن احتياجاتها من السودوايفيدرين لا تزال ثابتة على الكمية المقدّمة في البداية وهي ٥٠ طنناً. إلا أن الحكومة مددت وقف الموافقة على استيراد السودوايفيدرين للمرة الثالثة، حتى نهاية عام ٢٠١٨.^(١٣) وكما حدث في الماضي، نشرت الهيئة معلومات عن هذا الوقف إلى السلطات الوطنية المختصة في جميع أنحاء العالم. وترد في الشكل الثاني الواردات من السودوايفيدرين التي أبلغت عنها السلطات في الاستمارة D.

الشكل الثاني- واردات السودوايفيدرين التي أبلغت عنها الجمهورية العربية السورية في الاستمارة D، ٢٠١٢-٢٠١٧



^(١٣) انظر E/INCB/2015/4، الفقرة ٧١، وE/INCB/2016/4، الفقرة ٢٠، وE/INCB/2017/4، الفقرة ٥٤.

٢٧- وتستخدم الهيئة والبلدان المصدرة هذه التقديرات لوضع حجم الشحنات المقترحة من هذه المواد في سياقه. وفي كثير من الأحيان، تكون تقديرات الاحتياجات المشروعة السنوية هي النقطة المرجعية للموسم الأولى - وأحياناً الوحيدة - لتقييم مدى مشروعية عملية استيراد مقترحة.

٢٨- وقد طلبت الهيئة، في التقارير السابقة، إلى الحكومات أن تحرص دائماً على أن تتبؤد في تقديرات الاحتياجات المشروعة السنوية أحدث الظروف السائدة في السوق. وفي الاستمارة D لعام ٢٠١٧، أكدت أكثر من ٨٠ حكومة تقديراتها من جديد أو حدّتها. بيد أن حكومات أكثر من نصف البلدان والأقاليم في جميع أنحاء العالم لم تقدم تلك التقديرات، منذ عام واحد في بعض الحالات، ومنذ عدة أعوام في حالات أخرى. ولذلك، تدعو الهيئة الحكومات من جديد إلى أن تقيم احتياجاتها المشروعة السنوية من فرادى السلائف، وأن تستعرض احتياجاتها المنشورة في موقع الهيئة الشبكي، وأن تبليغ الهيئة بأي تغييرات ضرورية. ويمكن إبلاغ الهيئة بهذه التغييرات طوال السنة.

٢٩- إن الهيئة تشعر بالقلق لأن بعض البلدان ما زال لم يقدم أيّ تقديرات قطّ لاحتياجاته السنوية المشروعة، حتى وإن كانت البلدان المصدرة ترسل إشعارات عن الشحنات بواسطة نظام "بن أونلاين" إلى تلك البلدان، وبكميات كبيرة في بعض الأحيان. ومن البلدان التي يظهر هذا التباين بشأنها بوروندي وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والكونغو والكويت.

٤٠- وما فتئت الهيئة تطلب إلى الحكومات بانتظام أن تعلمها عن المنهجيات التي وجدتها مفيدة في إعداد تقديرات احتياجاتها المشروعة السنوية من السلائف. وفي عام ٢٠١٧، في نيجيريا، نشرت الوكالة الوطنية لإدارة الأغذية والعقاقير ومراقبتها مبادئ توجيهية وطنية بشأن تقدير المؤثرات العقلية والسلائف. وتحدّد تلك المبادئ التوجيهية الخطوات والعمليات الإجرائية التي ينبغي لجميع الجهات المعنية الوطنية اتّباعها من أجل ضمان أن يكون تقييم احتياجات البلد من المؤثرات العقلية واقعياً.

٤١- والهيئة بصدد توضيح التنقيحات الكبيرة المقترحة في التقديرات المقدّمة من عدد من البلدان، وخصوصاً بشأن المادتين الإيفيدرين والسودوايفيدرين ومستحضراتهما. وتشمل البلدان المعنية أفغانستان وتايلند وجنوب أفريقيا والهند.

٤٢- ولا يزال الارتفاع النسبي، أو التقلّب الشديد، في تقديرات الاحتياجات المشروعة السنوية من واردات الإيفيدرين والسودوايفيدرين في بلدان غرب آسيا مسألة مثيرة للقلق. ففي الاستمارة D لعام ٢٠١٧، قدم عدد من البلدان تقديرات زائدة مرة أخرى، أو تراجع عن انخفاضات سابقة. وشملت هذه البلدان الأردن وأفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وتركيا. وبالنسبة للأردن، ثمة ما يقلق بشأن الصادرات الموجهة إلى إقليم كردستان في العراق (انظر الفقرة ٧٤ أدناه). ويجدر النظر إلى

١- الإشعارات السابقة للتصدير

٤٦- عدد الحكومات التي تستظهر بالفقرة ١٠ (أ) من المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ أخذ في التزايد، وأن كان ببطء. ومنذ صدور تقرير الهيئة عن السلائف لعام ٢٠١٧، طلبت بوتان إشعارات سابقة للتصدير عن جميع المواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨، ليصل بذلك عدد الحكومات التي استخدمت هذا البند إلى ١١٣ (انظر المرفق السادس). إلا أنه قد لوحظ في التقارير السابقة أن أكثرية البلدان، في بعض المناطق، وخصوصاً أفريقيا وأوقيانوسيا، تترك لسلطات البلدان والأقاليم المصدرة الصلاحية لتقدير مسألة إبلاغها بالشحنات المزمع القيام بها من السلائف الخاضعة للمراقبة (انظر الشكل الرابع أدناه). وتشجع الهيئة جميع الحكومات على الاستظهار بحقها في إشعارها بجميع صادرات السلائف المتجهة إلى أراضيها، وتحت بصفة خاصة الحكومات التي تواجه صعوبات في رصد الواردات من المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة على أن تطلب هذا رسمياً.

٢- نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر

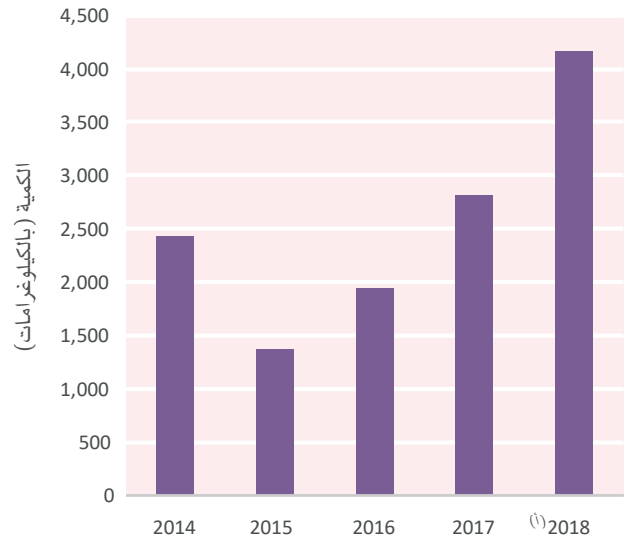
٤٧- تُشجع الحكومات على أن تتسجل في نظام "بن أونلاين"، وهو نظام الهيئة المؤتمت لتبادل الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر. فمن خلال التسجيل، تضمن الحكومات حصولها أنياً على معلومات عن جميع الشحنات المزمعة للمواد الكيميائية الموجهة لإقليمها قبل مغادرة تلك الشحنات البلد المصدراً.

٤٨- ولأن نظام "بن أونلاين" يتيح التحليل الفوري للبيانات التجارية واتصالات المتابعة المباشرة بين السلطات، فقد أثبت أنه النظام العالمي الوحيد لرصد التجارة المشروعة الدولية في السلائف الخاضعة للمراقبة. وفي الوقت الراهن، يوجد ١٦٢ بلداً وإقليماً من البلدان والأقاليم المصدرة والمستوردة مأذون لها بالوصول إلى نظام "بن أونلاين". ويشمل هذا العدد بوتسوانا والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وتوغو، التي تسجلت منذ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وتشجع الهيئة الحكومات المتبقية، وعددها ٣٥، غير المسجلة حالياً في عداد مستعملي نظام "بن أونلاين" على التسجيل دونما إبطاء.^(١٤) وتود الهيئة أن تدرك الحكومات مجدداً بأن التسجل في عداد مستعملي نظام "بن أونلاين" لا يعني أن تستظهر تلقائياً بالفقرة ١٠ (أ) من المادة ١٢، أو العكس بالعكس. وتدرك الهيئة كذلك الحكومات المستوردة بأن

^(١٤) هذه البلدان هي: إسواتيني وأنتيغوا وبربودا وأنغولا وبابوا غينيا الجديدة وبالاو وتركمانيستان وتوفالو وتونغا وجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وجيبوتي ودومينيكا وساموا وسان تومي وبرينسيبي وسان مارينو وسانت كيتس ونيفس وغابون وغيانا وغينيا وغينيا الاستوائية وغينيا-بيساو وفانواتو وفيجي وكيريباس وليبيريا وليسوتو وملاوي ومنغوليا وموريتانيا وموزامبيق وموناكو وناورو والنيجر.

٤٤- واليمن هو بلد آخر لاحظت الهيئة بشأنه زيادة في شحنات السودان فيفديرين المقترحة له الموجهة بخصوصها إشعار بواسطة نظام "بن أونلاين" منذ عام ٢٠١٥ (انظر الشكل الثالث). وشجعت الهيئة سلطات البلدان المصدرة على التحلي بمزيد من اليقظة بصدد شحنات السودان فيفديرين الموجهة إلى اليمن، وذلك ضمن حدود مسؤوليتها، وكفالة أن تظل إمدادات السودان فيفديرين وافية بالفرض مع الحرص على منع تسريبها إلى قنوات غير مشروعة. وتبلغ تقديرات الاحتياجات المشروعة السنوية لليمن من واردات السودان فيفديرين، التي ظلت كما هي منذ عام ٢٠١٣، ما قدره ٥ أطنان، منها طنان في شكل مستحضرات صيدلانية.

الشكل الثالث- واردات السودان فيفديرين إلى اليمن المشعربها من جانب البلدان المصدرة عبر نظام "بن أونلاين"، ٢٠١٤-٢٠١٨



^(١) الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٨.

زاي- الإشعارات السابقة للتصدير واستخدام نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر

٤٥- لا يزال أحد التدابير الأكثر فعالية للتحقق من مشروعية المعاملات وكشف عمليات التسريب ومنعها هو التبادل الآني للمعلومات بين حكومات البلدان المصدرة والبلدان والأقاليم المستوردة بشأن فرادى شحنات السلائف المزمعة. وفي هذا الصدد، تتيح المراقبة الدولية للسلائف للبلدان أداتين تكميلييتين: الاستظهار بالفقرة ١٠ (أ) من المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨، التي تلزم البلدان المصدرة بإرسال إشعارات سابقة للتصدير، والتسجيل في نظام "بن أونلاين" التابع للهيئة بغية تبادل الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر وأنياً.

ما لم تتخذ البلدان المستوردة إجراءات بصدد تلك الإشعارات وما لم تنظر البلدان المصدرة بعين الاعتبار في أي تعقيبات تقدمها البلدان المستوردة.

٥١- وعلى وجه التحديد، حالما تتلقى السلطة المختصة في البلد المستورد إشعاراً سابقاً للتصدير، ينبغي لها أن تدرس ما إذا كانت المعاملة المعنية مشروعة. وينبغي أن تقدم سلطة الاستيراد تعقيباً فورياً إلى البلد المصدّر إذا كانت تعارض الاستيراد المقترح، أو على الأقل قبل تاريخ الرد الذي تحدده سلطة البلد المصدر بفترة كافية، لتفادي إعاقه التجارة المشروعة أو تأخيرها. ويتيح الرد في الوقت المناسب وقف شحنة غير مرغوب فيها قبل تصديرها وفتح تحقيق أو ترتيب عملية تسليم مراقب.

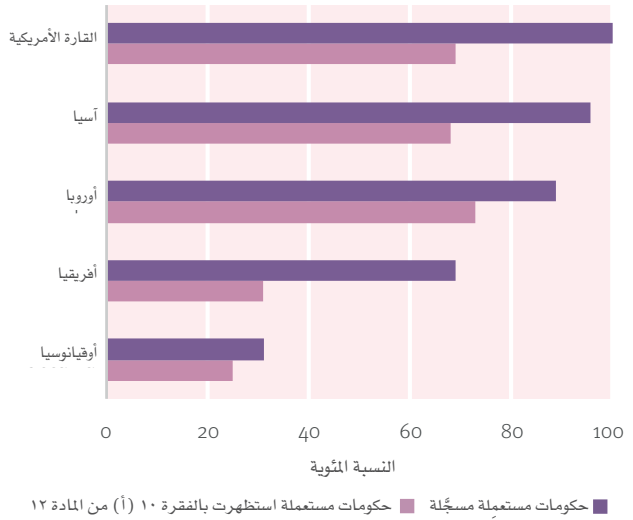
٥٢- وخلال السنوات القليلة الماضية، بلغ متوسط الصادرات المقترحة التي اعترضت عليها سلطات البلدان المستوردة ٦ في المائة. وكما حدث من قبل، أُثير كثير من هذه الاعتراضات لأسباب إدارية. وكثيراً ما يكون من غير الواضح ما إذا كانت الشحنات المقترحة التي يُثار اعتراض عليها يُفْرَج عنها لاحقاً أم لا. واجتنباً للاعتراضات الإدارية التي لا داعي لها والتأخيرات في توصيل الشحنات، تكرر الهيئة توصيتها بنشر جميع التفاصيل المتوفرة عن الشحنات المزمعة، بما في ذلك أرقام الأذون، في الأقسام المخصصة من استمارة نظام "بن أونلاين" الخاصة بالإشعار السابق للتصدير.

٥٣- ومن الضروري في نظام "بن أونلاين" أن تُقدّم الإشعارات في الموعد المحدد وأن تُقدّم تعقيبات عليها. والهيئة مسرورة بعدد الحكومات المسجلة التي تطلع على الإشعارات السابقة للتصدير الواردة عبر النظام المذكور؛ وإن كان ثمة مجال للتحسين في ذلك الصدد، وبخاصة في بعض المناطق (انظر الخريطة ١). وتحت الهيئة الحكومات المستوردة التي تسجلت في نظام "بن أونلاين" على أن تستعمل هذا النظام بنشاط لجميع المعاملات المتعلقة بالسلاّث، وأن تردّ على سلطة التصدير في الوقت المناسب. وإذا لزم مزيد من الوقت للتحقق من معاملة معينة، فينبغي أن تقوم السلطة المختصة في البلد المستورد بإبلاغ البلد المصدّر عن طريق أداة المحادثة في النظام وأن تطلب إليه تأخير تسليم الشحنة انتظاراً للنتائج.

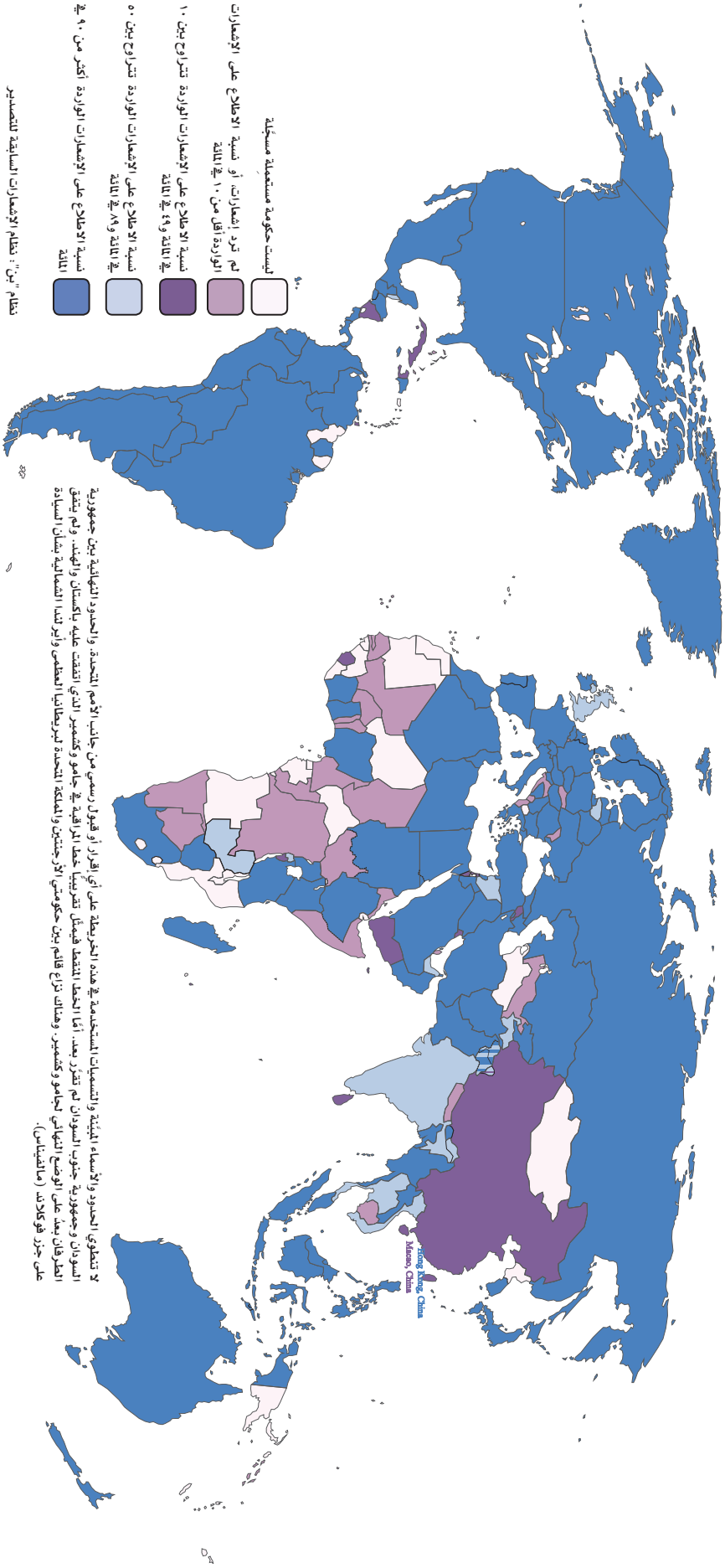
السلطات المصدرة غير ملزمة بإرسال إشعارات سابقة للتصدير ما لم يكن الطرف المستورد قد طلب إليها ذلك رسمياً.

٤٩- وفي أفريقيا وأوقيانوسيا، هناك عدد قليل من البلدان التي استظهرت بالفقرة ١٠ (أ) من المادة ١٢، وكذلك عدد قليل من البلدان المسجلة في عداد مستعملي نظام "بن أونلاين". وفي حين أن البلدان المسجلة في كل من أوروبا وآسيا والقارة الأمريكية تتراوح نسبتها بين ٨٩ و١٠٠ في المائة، يقتصر هذا العدد في أفريقيا على ٦٩ في المائة وعلى ٢١ في المائة في أوقيانوسيا (انظر الشكل الرابع).

الشكل الرابع- الحكومات المسجلة في عداد مستعملي نظام "بن أونلاين" والتي استظهرت بالفقرة الفرعية ١٠ (أ) من المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨، حسب المنطقة، حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨



٥٠- منذ نشر تقرير الهيئة عن السلاّث لعام ٢٠١٧، قُدّم أكثر من ٣٥ ٠٠٠ إشعار سابق للتصدير باستعمال نظام "بن أونلاين". بيد أن رصد المعاملات الدولية لا يمكن أن يكون وسيلة لمنع التسريب



"بريزم" والمعنية بمشروع "كوهيجن" ومشروع "أيون". وكان الغرض منها جمع معلومات حديثة عن (أ) أنواع المعدات الأشيع استخداماً في الصنع غير المشروع للعقاقير الاصطناعية والسلائف والمؤثرات النفسانية الجديدة، بما في ذلك صنع أقراص منها، و(ب) الأساس التشريعي لأنشطة السلطات التي تستهدف المعدات داخل البلدان وفيما بينها، ومدى هذه الأنشطة. وكانت الدراسة الاستقصائية تهدف إلى توفير أساس لوضع نهج وتدابير عالمية للتصدي لتوريد المعدات على نحو غير مشروع، ومن ذلك مثلاً عمليات محددة الأهداف ومحدودة زمنياً، وجهود تعاونية عالمية أخرى ترمي إلى منع وصول المواد والمعدات الرئيسية إلى المختبرات غير المشروعة، وتعبُّب مصادرها من أجل منع ورود إمدادات من تلك المصادر في المستقبل. وقد ورد أربعون ردّاً قدّم إيضاحات بشأن أعداد وأنواع الحوادث المتعلقة بالمعدات في مجموعة كبيرة من البلدان.

٥٧- وكان غرض آخر من الدراسة الاستقصائية بشأن المعدات المتخصصة هو استكشاف ما إذا كان يمكن الاستفادة من المادة ١٢ من اتفاقية ١٩٨٨ كأداة تكميلية لتعطيل عرض المخدرات غير المشروع. فالمادة ١٢ تقتضي من الحكومات أن تتخذ ما تراه مناسباً من تدابير لمنع الاتجار في المواد والمعدات وتحويل استعمالها إلى إنتاج أو صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصفة غير مشروعة، وأن تتعاون معاً لتحقيق هذه الغاية. ونظراً لأن عمليات التجهيز للبيع بالتجزئة، كتجهيز الأقراص مثلاً، غالباً ما تكون أقرب إلى الأسواق الاستهلاكية، بعيداً عن بلدان ومناطق تجهيز المخدرات اصطناعياً، يبدو التحقيق في حوادث المعدات واعداداً بالنجاح باعتباره أداة تكميلية لتعطيل العرض غير المشروع للمخدرات.

٥٨- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٨، في إطار مشروع "كوهيجن"، عقدت الهيئة اجتماعاً عملياً مغلقاً بشأن قضية الاتجار في أنهيدريد الخل. وحضر الاجتماع موظفو قضايا من أفغانستان وباكستان وبولندا والإمارات العربية المتحدة وجمهورية تنزانيا المتحدة، فضلاً عن ممثلي مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وحدد المشاركون الروابط المشتركة القائمة بين قضايا متعددة في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا. وتستمر مصادفة أساليب عمل مماثلة، مما يشير إلى أن التنظيمات الإجرامية الكامنة وراء تلك القضايا لا تزال ناشطة وتسعى إلى تأمين إمدادات أنهيدريد الخل. وأكد الاجتماع مواطن القصور المحددة سابقاً في النظم الوطنية لمراقبة السلائف والتحديات الكامنة في مجال التعاون العملي بشأن القضايا التي ما زالت تحول دون التحقيق في الأنشطة الإجرامية وملاحقتها القضائية على أكمل وجه ممكن (انظر الإطار ٤ أدناه).^(١٧)

٥٩- وتلقت جهات الوصل المعنية بمشروع "بريزم" والمعنية بمشروع "كوهيجن" الدراسة الاستقصائية العالمية الثانية المتعلقة بالفيتانيلات. وكانت الدراسة ترمي إلى جمع معلومات محدثة عن

٥٤- ولا تزال المستحضرات الصيدلانية المحتوية على الإيفيدرين أو السودوايفيدرين موضع قلق. إلا أن عدداً متزايداً من الحكومات يرسل طوعاً إشعارات سابقة للتصدير بشأن تلك المستحضرات إلى البلدان المستوردة. وتوصي الهيئة ولجنة المخدرات بمعاملة تلك المستحضرات معاملة السلائف التي تحتوي عليها.^(١٥) وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، بلغت نسبة الإشعارات السابقة لتصدير المستحضرات الصيدلانية ٦٥ في المائة من حجم التجارة الدولية في الإيفيدرين والسودوايفيدرين (انظر الفقرة ٧٢ أدناه). وفي الوقت نفسه، في بعض البلدان والمناطق، لا يزال استيراد تلك المستحضرات الصيدلانية يفوق الاحتياجات الفعلية؛ وتلك المستحضرات، بما في ذلك ما يُسَرَّب منها محلياً، لا تزال تُعدّ مصدراً لأنواع الإيفيدرين المستعملة في صنع المخدرات على نحو غير مشروع. وفي غياب لوائح تنظيمية وطنية واضحة، تواجه السلطات الوطنية المختصة صعوبات أحياناً في الاعتراض على الصادرات، حتى ولو كانت صادرات مشبوهة.

حاء- الأنشطة والإنجازات الأخرى في مجال المراقبة الدولية للسلائف

١- مشروع "بريزم" ومشروع "كوهيجن"

٥٥- بتوجيه من فرقة العمل المعنية بالسلائف التابعة للهيئة، ظل مشروع "بريزم" ومشروع "كوهيجن" يشكلان إطار التعاون في مجال المراقبة الدولية للسلائف في الحالات التي تطوي على الاتجار بالمواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع، وخصوصاً العقاقير الاصطناعية (مشروع "بريزم") وكذلك الهيروين والكوكايين (مشروع "كوهيجن"). وفي إطار هذين المشروعين، يتوقف نجاح التعاون بشأن القضايا على مستوى العمليات بدرجة حاسمة على التواصل السريع والمباشر بين السلطات المعنية. ومن ثم، تشجّع الهيئة جميع الحكومات على استعراض قوائم عناوين الاتصال المتاحة في الموقع الشبكي الآمن وكفالة تحديث تفاصيل البيانات الخاصة بجهات الوصل لديها المعنية بمشروع "بريزم" والمعنية بمشروع "كوهيجن". وتشجّع الهيئة الحكومات أيضاً على المشاركة بنشاط في الأنشطة المنفذة في إطار المشروعين، وتقديم الردود في الوقت المناسب والتعقيبات على استفسارات الهيئة والمشاركين الآخرين في المشروع.^(١٦)

٥٦- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نسّقت فرقة العمل المعنية بالسلائف التابعة للهيئة دراسة استقصائية عن المعدات المتخصصة المستخدمة في صنع العقاقير الاصطناعية على نحو غير مشروع. وقد أُجريت الدراسة الاستقصائية في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٨ بين جميع جهات الوصل المعنية بمشروع

^(١٥) انظر، على سبيل المثال، E/INCB/2016/4، الفقرة ٧٢، وقرار اللجنة رقم ٨/٥٤.

^(١٦) يرد موجز للإجراءات الدنيا من أجل التعاون الدولي في إطار مشروع "بريزم" ومشروع "كوهيجن" في تقرير الهيئة عن السلائف لعام ٢٠١٥ (E/INCB/2015/4)، الإطار ٢ (الصفحة ١٢).

^(١٧) E/INCB/2017/4، الفقرة ٥٨.

٦٣- وحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، كان لدى نظام "بيكس" مستعملون مسجلون من ١٠٩ من البلدان والأقاليم، يمثلون حوالي ٢٥٠ وكالة^(١٨) وأبلغ عن أكثر من ٢٣٠٠ حادثة من خلال نظام "بيكس" منذ إنشائه في عام ٢٠١٢. وكانت تلك الحوادث تتعلق بأكثر من ٣٠ بلداً وإقليماً كل سنة.

٦٤- ويوفر نظام "بيكس"، بوصفه منصة لتبادل المعلومات التي يمكن الاستفادة منها في اتخاذ إجراءات عملية على الصعيد العالمي، وسيلة لتحديد سمات قضايا الاتجار (انظر الإطار ١). وتشمل المعلومات التي يمكن الاستفادة منها في اتخاذ إجراءات عملية المعلومات المتعلقة بالدروب (أي المعلومات المتعلقة ببلدان المصدر والعبور والمقصد)، ومعلومات عن الشركات والوثائق ذات الصلة والأسماء أو الأوصاف المستخدمة لتمويه طبيعة المواد الكيميائية المشمولة. ويتيح نظام "بيكس" مستويات مختلفة من التفصيل. وحيثما تسير، قد تشمل المعلومات المتبادلة نوع المكان الذي وقعت فيه الحادثة، وذلك على سبيل المثال مختبر غير مشروع أو الحدود، وما إذا كانت الحادثة مجرد طلب توريد مشبوه أم شيئاً آخر. وأكثر مستوى من التفصيل في المعلومات التي يمكن الاستفادة منها في اتخاذ إجراءات عملية يتعلق بأسماء الشركات الضالعة في الاتجار غير المشروع وبأساليب التسريب وغير ذلك من أساليب العمل. وإضافة إلى ذلك، يمثل النظام آلية إنذار مبكر للمواد الكيميائية غير المجدولة. وفي المتوسط، يمثل ما نسبته حوالي ٢٥ في المائة من جميع المواد الكيميائية التي ورد ذكرها في إخطارات نظام "بيكس" في سنة معينة مواد تظهر في النظام للمرة الأولى.

٣- التعاون الطوعي مع الأوساط الصناعية

٦٥- شددت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات مراراً على الدور المحوري الذي تضطلع به الشركات بين القطاعين العام والخاص والتعاون الطوعي مع الأوساط الصناعية باعتباره استراتيجية فعالة لمواجهة تسريب المواد الكيميائية. وشُدّد على هذا الدور أيضاً في الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، والمعونة "التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال"، وكذلك في الأدوات المتاحة، خصوصاً المبادئ التوجيهية بشأن صوغ مدونة طوعية تخص الممارسات في الصناعة الكيميائية الصادرة عن الهيئة. ولتيسير تنفيذ المبادئ التوجيهية، أصدرت الهيئة مجموعة من الملحوظات العملية ودليلاً سريعاً ومذكراً تفاهم نموذجية لكي تستخدمها الحكومات والصناعات الكيميائية كأساس لإنشاء الشراكات الطوعية أو تعزيزها. وهناك أداة مهمة أخرى في مجال التعاون الطوعي مع الأوساط الصناعية هي القائمة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة، الصادرة عن الهيئة، والتي تتضمن البدائل التي يمكن العثور عليها في الأسواق غير المشروعة والأوصاف الكيميائية لمجموعات من المواد المترابطة

المصادر وأساليب العمل التي يستخدمها المتجرون من أجل الحصول على المواد المصنوعة على نحو غير مشروع، وهي الفينتانيل ونظائره ومؤثرات أفيونية نفسانية جديدة أخرى والسلائف ذات الصلة بها. وقد أجريت هذه الدراسة الاستقصائية بالاشتراك مع فرقة العمل المعنية بالسلائف وفرقة العمل المعنية بالمؤثرات النفسية الجديدة التابعتين للهيئة.

٦٥- وجرت اتصالات بين جهات الوصل للمشروعين بدعم مستمر من نظام الإخطار بحوادث السلائف "نظام بيكس" (انظر الفقرات ٦٢-٦٤ أدناه). وإضافة إلى ذلك، وكما كان الحال في الماضي، أرسلت تبيهاً خاصة إلى جهات الوصل بشأن الشحنات المشبوهة وعمليات التسريب ومحاولات التسريب والسلائف المستجدة مؤخراً والاتجاهات الرئيسية الأخرى في الاتجار بالسلائف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدرت ثمانية تبيهاً.

٦٦- واجتمعت فرقة العمل المعنية بالسلائف التابعة للهيئة مرتين في عام ٢٠١٨، مرة في آذار/مارس ومرة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر، لمناقشة التقدم المحرز والتخطيط للأنشطة في المستقبل. ونظمت فرقة العمل أيضاً مناسبة جانبية أثناء الدورة الحادية والستين للجنة المخدرات، قدّم فيها أعضاء فرقة العمل المختارون عروضاً عن نهج مرنة لمراقبة سلائف المخدرات. وشملت البند "الجامع" المعمول به في الاتحاد الأوروبي، والتعاون الطوعي مع الأوساط الصناعية في ألمانيا، وخبرة الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص التدابير التنظيمية الرامية إلى تخفيف العبء الإداري (على سبيل المثال، استخدام العتبات والممارسة المتعلقة باستبعاد المعاملات)، وتدابير رامية إلى التعامل مع الكيمياء السليفة غير المجدولة في الصين.

٢- نظام الإخطار بحوادث السلائف ("بيكس")

٦٢- ما زال نظام "بيكس" يتيح للجهات المستعملة المسجلة منصة لتبادل المعلومات أنياً عن الحوادث التي تنطوي على مواد مدرجة في الجدولين الأول والثاني في الاتفاقية، وكذلك المواد غير الخاضعة للمراقبة الدولية. وتشمل تلك الحوادث ضبقيات وشحنات موقوفة أثناء العبور ومختبرات غير مشروعة مفككة. ويُدرج عدد متزايد من المستعملين تفاصيل في الخانات المخصصة في النظام للنصوص الحرة، وهي تتناول أساليب العمل وغيرها من المعلومات العملية ذات الصلة. وظلت الهيئة تؤدي دور مدير النقاش أو الميسر، بإقامة اتصال مباشر بين السلطات المختصة لتبادل المعلومات بشأن حوادث محددة، وإبراز الروابط المحتملة بين حالات تبدو منعزلة وذلك لبلورة صورة أشمل، حيثما توفرت معلومات كافية للقيام بذلك. ونتيجة لذلك، قدّم نظام "بيكس" للسلطات الوطنية خيوط أدلة مكنتها من استهلال التحريات الاقتفائية، كما مكنتها، في عدة مرات، من إجراء مزيد من الضبقيات أو منع محاولات تسريب بفضل الإبلاغ عن تفاصيل متعلقة بحوادث سلائف في الوقت المناسب.

^(١٨) يجوز للحكومات التي لم تسجل بعد جهات وصل بنظام "بيكس" بخصوص سلطاتها الوطنية المعنية بمراقبة السلائف، أن تطلب حساباً إلكترونياً بالاتصال بعنوان البريد الإلكتروني التالي: incb.pics@un.org.

الإطار ١- استعمال نظام "بيكس" لتحديد سمات عمليات الاتجار في أنهيدريد الخل

بفضل النمو التدريجي في كمية المعلومات المبلّغ عنها من خلال نظام "بيكس" ونوعيتها، أصبح من الممكن الآن تحليل أساليب العمل التي يستخدمها المتجرون في أنهيدريد الخل. وتشير المعلومات إلى أن الوسائل التي يستخدمها المتجرون في أغلب الأحيان لإخفاء أنهيدريد الخل المهزّب هي السيارات المستعملة وقطع غيار السيارات. والوسيلة الثانية من السلع الأكثر استخداماً هي مختلف الوسائل المستخدمة لتشغيل المركبات الآلية وصيانتها، مثل زيوت المحركات والسوائل المضادة للتجمّد ومنظفات الزجاج الأمامي.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، كانت باكستان أول بلد يقدم دليلاً على استخدام حامض الخليك الجليدي كحمولة تغطية أو غير ذلك، تمويهاً للاتجار في أنهيدريد الخل. ومنذ ذلك الحين، قام عدد من البلدان، منها أفغانستان والإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا وتشيكيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وهولندا، بالإبلاغ عن حوادث مرتبطة بحامض الخليك الجليدي وحده، أو أنهيدريد الخل المنقول إلى جانب حامض الخليك الجليدي أو الذي يُدعى أنه حامض الخليك الجليدي، أو محاولات من مشتريين مشكوك فيهم لشراء كل من حمض الخليك الجليدي وأنهيدريد الخل. وتُنصح السلطات الوطنية المختصة بالتحلي باليقظة فيما يتعلق بالشحنات المدّعى أنها حامض الخليك أو حامض الخليك الجليدي، خصوصاً إذا كانت تلك الشحنات موجهة إلى بلدان في غرب آسيا، وبذل جهود من أجل التحقق من طبيعة المواد المشحونة.

وأفغانستان وهولندا من أكثر البلدان نشاطاً في استخدام نظام "بيكس"، حيث نشرتا عبر النظام أو غيره من قنوات الاتصال معلومات عن ضبطيات أنهيدريد الخل في أراضيها، بما في ذلك صور بطاقات الوسم الملصقة على الأوعية التي جرى العثور عليها والتي استخدمها المتجرون لإخفاء أنهيدريد الخل. ثم نُشر على البطاقات ذاتها في بلدان أخرى، مما أتاح الربط بين قضايا كانت تبدو معزولة في السابق. وفي إحدى الحالات المعيّنة، نُشرت صور عن ضبطية أنهيدريد الخل في الوقت المناسب، مما أفضى إلى ضبط شحنة أخرى مماثلة. وعند استبانة صلات بين ضبطيتين أو أكثر، تقوم الهيئة، بالتعاون مع البلدان القائمة بالضبطيات، بنشر المعلومات إلى البلدان الأخرى باستخدام تنبيهات مشروع "كوهجن".

٦٧- والمعلومات المتاحة للهيئة بشأن مستوى الشراكات الطوعية في جميع أنحاء العالم غير مكتملة. فعلى سبيل المثال، أبلغت الصين بأنها تحققت من أنشطة ١٤ ٠٠٠ شركة في عام ٢٠١٧.^(١٩) وداخل الاتحاد الأوروبي، الذي تنص تشريعاته على التعاون مع الأوساط الصناعية، يبدو أن فرنسا وألمانيا تقيمان شراكات راسخة على نحو مخصص. وعلى حد علم الهيئة، فإن فرنسا هي أحد البلدان القليلة التي أنشأت شراكة تمتد صراحةً إلى المواد غير المجدولة.

٦٨- ومنذ عام ٢٠١٦، شجعت الهيئة علاقات التوأمة بين الحكومات التي أنشأت شراكات بين القطاعين العام والخاص والحكومات الراغبة في إنشاء مثل هذه الشراكات أو تعزيزها. وفي هذا الصدد، تشيد الهيئة بتعاون السلطات في فرنسا وسويسرا مع جمهورية تنزانيا المتحدة، على سبيل المثال.

من الناحية الكيميائية التي يسهل تحويلها إلى سلائف خاضعة للمراقبة. وهذه الأدوات جميعها متاحة في الموقع الشبكي للهيئة، أو تُرسل إلى السلطات الوطنية المختصة عند الطلب. وتود الهيئة أن تذكّر الحكومات مجدداً بإمكانية تواصل المتجّرين مع الجهات الفاعلة في الصناعة المشروعة للاستفسار عن توليف كيميائيات غير مُجدولة تناسب احتياجاتهم، وكذلك بالحاجة إلى تنبيه تلك الجهات الفاعلة إلى ذلك الاحتمال.

٦٦- كما تشدد الهيئة منذ فترة على ضرورة ألا يقتصر التعاون الطوعي على الصناعات الكيميائية، وإنما ينبغي أن يمتد ليشمل مصّعي المستحضرات الصيدلانية، والنكهات والعطور، والمواد الكيميائية الدقيقة وغيرها من المنتجات ذات الصلة، وكذلك قطاعي النقل والتوزيع، بما في ذلك شركات الشحن وشركات نقل البريد. وكانت الهيئة قد أعربت عن رأيها في أن الأوساط الصناعية ينبغي أن تبّغ السلطات طوعاً بأي أنشطة مشبوهة تجري في أي مرحلة من مراحل سلسلة الإمداد، أي من الاستفسارات وطلبات التوريد إلى الطلبات الفعلية، وذلك لتمكين السلطات من التحقيق في مصدر الطلبات أو الطلبات ومنع "المفاضلة بين الشركات"، أي الانتقال من موّدد إلى آخر. ولتفادي المفاضلة بين الشركات عبر الحدود، من الأهمية بمكان أن يجري تنبيه الهيئة إلى ذلك أيضاً. وتطبق هذه الملاحظات على المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة والمواد الكيميائية غير المجدولة على حد سواء.

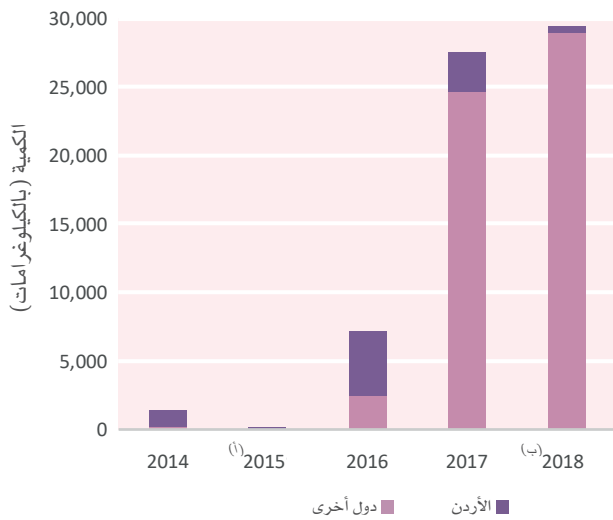
(أ) الإيفيدرين والسودايفيدرين

التجارة المشروعة

٧٢- أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قُدمت تفاصيل عبر نظام "بن أونلاين" بشأن ٢٠٠ ٥ شحنة مقررّة من الإيفيدرين والسودايفيدرين. وكانت الشحنات تتألف من حوالي ٢٢٠ ١ طناً تقريباً من السودايفيدرين و١٠٠ طن من الإيفيدرين. وكما حدث في الماضي، كانت الهند أكبر مصدر من حيث الحجم، تليها ألمانيا؛ وكانت الولايات المتحدة أكبر مستورد، تليها سويسرا. وبالإجمال كانت الشحنات تأتي من ٤٢ بلداً وإقليماً مصدراً، وكانت موجّهة إلى ١٧٣ بلداً وإقليماً مستورداً.

٧٣- وكان ما نسبته ٣٥ في المائة من جميع الإشعارات السابقة للتصدير يتعلق بالإيفيدرين والسودايفيدرين في شكل سائب و٦٥ في المائة بالمستحضرات الصيدلانية. وفي عام ٢٠١٧، من بين جميع الشحنات التي كانت في شكل مستحضرات صيدلانية (حوالي ٢٦٠ طناً)، كان ما نسبته ٣٠ في المائة تقريباً واردات مقترحة إلى بلدان في غرب آسيا، تليها نسبة ٣٠ في المائة إلى أوروبا الغربية والوسطى؛ و٢٠ في المائة إلى أمريكا الشمالية؛ و١٠ في المائة إلى بلدان في أفريقيا، و٥ في المائة إلى بلدان في شرق وجنوب شرق آسيا و٥ في المائة إلى بلدان في أمريكا الجنوبية. وفي داخل غرب آسيا، لاحظت الهيئة، في السنوات القليلة الماضية، زيادة كبيرة في عدد الصادرات المقترحة للعراق من المستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على السودايفيدرين. والمصدر الرئيسي هو الأردن (انظر الشكل الخامس).

الشكل الخامس- كميات المستحضرات المحتوية على السودايفيدرين التي أبلغ عبر نظام "بن أونلاين" عن تصديرها إلى العراق، ٢٠١٤-٢٠١٨



^(١) لا تتوافر بيانات من الأردن.
^(ب) الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٨.

ثالثاً- نطاق التجارة المشروعة في السلائف وأخر الاتجاهات في الاتجار بالسلائف

٦٩- يستند هذا الفصل في المقام الأول إلى البيانات المقدمة من الحكومات في الاستمارة D لعام ٢٠١٧، وعبر نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر ("بن أونلاين"). ومن المصادر الأخرى للمعلومات التقارير الوطنية، ومشروع "بريزم" ومشروع "كوهيجن" والنظام "بيكس". ويتناول التحليل الفترة الممتدة حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

٧٠- ويجري إطلاع الهيئة على المعلومات المتعلقة بالكيماويات غير المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني لاتفاقية سنة ١٩٨٨، ولكن المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات الخاضعة للمراقبة، وذلك عملاً بالمادة ١٢، الفقرة الفرعية ١٢ (ب) من تلك الاتفاقية. ومع أنّ هذا الإبلاغ إلزامي، فإن للحكومات بعض الحرية فيما ترى أن "له من الأهمية بما يكفي للفت نظر الهيئة إليه". وإضافة إلى ذلك، فإن استبانة الكيماويات غير المدرجة تمثل تحدياً حيث إن المنتجات التي يُعثر عليها في المختبرات السرية لا تحمل وسماء في كثير من الأحيان، كما أن الشحنات المهربة غالباً ما تكون موسومة بعلامات خاطئة و/أو يعلن عنها بعلامات غير صحيحة. وفضلاً عن ذلك، هناك تحديات متعلقة بالأدلة الجنائية. بيد أن الهيئة تود أن تدرك الحكومات بأن تقديم معلومات شاملة بشأن المواد غير المدرجة ومعلومات ظرفية في الاستمارة D يتسم بأهمية حاسمة في تحديد الاتجاهات. فمن دون تبادل هذه المعلومات، لا يمكن تحديد الاتجاهات الجديدة في مجال الاتجار بالسلائف وصنع المخدرات غير المشروعة والتصدي لها على الصعيد العالمي في مرحلة مبكرة.

ألف- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية

١- المواد المستخدمة في صنع الأمفيتامينيات على نحو غير مشروع

٧١- الإيفيدرين والسودايفيدرين هما من السلائف المستعملة في صنع الميثامفيتامين على نحو غير مشروع. كما يشكلان نسبة كبيرة من التجارة المشروعة في المواد المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٨٨، في شكل مواد خام وفي شكل مستحضرات صيدلانية. وكبديل عن سلائف الميثامفيتامين، قد تستعمل الجماعات الإجرامية الفينيل بروبانون، وحمض فينيل الخل، ومادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل وعدداً من المواد غير المدرجة، التي كثيراً ما ترتبط بصنع الأمفيتامينيات على نحو غير مشروع (انظر أيضاً الفقرات ١١٦-١٢٩ والمرفق الثامن).

٧٤- السلطة الوطنية المختصة في العراق تعترض منهجياً على الصادرات المقترحة الموجهة إلى إقليم كردستان من البلد المبلغ عنها عبر نظام "بن أونلاين". وفي الماضي، أعربت الهيئة عن قلقها بشأن مخاطر استغلال المتجربين لعدم وجود سيطرة حكومة فعلية على بعض الأقاليم فيما يخص تسريب السلائف. وتحت الهيئة جميع الحكومات المعنية على بذل كل ما في وسعها لمعالجة الثغرات القائمة من هذا النوع في الجهود الدولية الرامية إلى مراقبة السلائف.

٧٥- ومما يزيد هذا الوضع تعقيداً أن المستحضرات الصيدلانية المحتوية على السودايفيدرين أو غيرها من السلائف الخاضعة للرقابة لا تخضع للمراقبة الدولية، وأن إرسال إشعارات قبل تصدير تلك المستحضرات، وإن كان من المستحسن جداً، ليس إلزامياً.^(٢٠) ولذلك سيكون من المهم بصفة خاصة جمع معلومات وأدلة قاطعة لإثبات أي تسريب وأي استعمال فعلي لمنتجات صيدلانية معينة في صنع المخدرات بصفة غير مشروعة، وتزويد سلطات البلدان المعنية بأساس وقائعي لرفض شحنات هذه المنتجات. وكما في أوضاع مماثلة في الماضي، يمكن أن يكون التحليل الكيميائي للمنتج النهائي مفيداً بصفة خاصة، على سبيل المثال، فيما يتعلق بادعاءات الاستعمال النهائي للفينيل بروبانون في صنع منتج للتنظيف.^(٢١)

٧٦- ولم يبلغ في الاستمارة D لعام ٢٠١٧ عن أي حالات سرقة للإيفيدرين والسودايفيدرين.

٧٧- اسعمال الإيفيدرينات في صنع الميثامفيتامين بصفة غير مشروعة سائد في آسيا وأوقيانوسيا وكذلك في أفريقيا وبعض المناطق في أوروبا. أما في أمريكا الشمالية، فإن جل مادة الميثامفيتامين المصنوعة بصفة غير مشروعة يصنع من الفينيل بروبانون.

^(٢٠) Annual Report on Drug Control in China 2018, p. 24

^(٢١) انظر الوثيقتين E/INCB/2016/4، الفقرة ٦١ و E/INCB/2017/4 الفقرات ٨٠ إلى ٨٢.

^(٢٢) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٨ (الكتيب ٢: تحليل أسواق المخدرات، المؤثرات الأفيونية والكوكايين والقنب والمخدرات الاصطناعية)، متوسط ثلاث سنوات خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. هناك دلائل تشير إلى أن المضبوطات وتوافر الميثامفيتامين في المنطقة، لا سيما في البلدان المشاركة في المبادرة من أجل سلامة منطقة الميكونغ، قد شهدت زيادة كبيرة في تلك الأثناء. غير أن المعلومات عن السلائف المعنية، وكذلك بخصوص مصادرها، لا تزال غير كافية بمجملها..

^(٢٠) انظر، مثلاً، القرار ٨/٥٤ الصادر عن لجنة المخدرات.

^(٢١) انظر الوثيقة E/INCB/2011/4، الفقرة ٧٠.

الأشجار

٧٨- في الاستمارة D لعام ٢٠١٧، أبلغت تايلند عن ثاني أكبر كمية على الإطلاق من مستحضرات السودايفيدرين يتم ضبطها في البلد في عام واحد، تجاوز مجموعها ١,١ طن. وفي عام ٢٠١٦، أبلغ عن أكبر كمية على الإطلاق تُضبط في عام واحد (أكثر من ٣,٨ أطنان). ولكن للأسف، لم تتوفر أي معلومات إضافية كان من الممكن أن تساعد على تحديد سياق هذه الكمية، ومن ذلك مثلاً مصادر المستحضرات وسبل التسريب. وإضافة إلى تايلند، أبلغت ٥ بلدان في شرق وجنوب شرق آسيا عن مضبوطات من مواد الإيفيدرين ومستحضراتها. وإلى جانب المضبوطات في تايلند وميانمار (٤٢٠ كيلوغراماً) وصل مجموع المضبوطات إلى حوالي طنين، وهي أقل

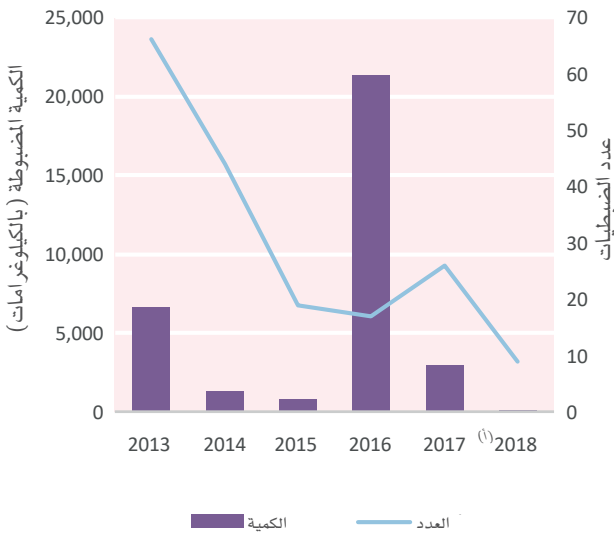
شرق وجنوب شرق آسيا

٧٩- وبالنظر إلى استمرار تزايد كميات الميثامفيتامين المضبوطة، وتفاقم مشكلة الميثامفيتامين في شرق وجنوب شرق آسيا، وندرة المعلومات عن حادئات السلائف - بما في ذلك المعلومات عن نطاق التحقيقات لتعمُّب مصادرها ونتائج هذه التحقيقات - والاستجابة المحدودة التي تلقاها الهيئة عن استفساراتها بشأن هذه المسألة، تدعو الهيئة من جديد البلدان المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية سنة ١٩٨٨ والتعاون فيما بينها ومع الهيئة، لتحديد أنواع السلائف ومصادرها، والتصدي لتسريبها واستعمالها في صنع الميثامفيتامين بصفة غير مشروعة، والسماح بالتحقيق الكامل في الأنشطة الإجرامية ذات الصلة والملاحقة القضائية لمرتكبيها. كما تدعو الهيئة مكتب المخدرات والجريمة والبلدان التي تقدّم المساعدة التقنية والإرشاد إلى البلدان في شرق وجنوب شرق آسيا، إلى دعم تلك الجهود وتحسين القدرة

جنوب آسيا

٨٤- في عام ٢٠١٧، كما في سنوات سابقة، كانت الهند هي البلد الوحيد الذي أبلغ عن مضبوطات من الإيفيدرين في الاستمارة D. فقد أبلغت الهند عن ١٥ حادثة انطوت على كمية إجمالية قدرها ١,١ طن من المستحضرات المحتوية على الإيفيدرين، تمثل حوالي ٥ في المائة من الرقم القياسي للمضبوطات المسجل في عام ٢٠١٦. وإضافة إلى ذلك، كان هناك ١١ حادثة تنطوي على ما مجموعه ١,٩ طن من المستحضرات المحتوية على السودايفيدرين.

الشكل السادس- المضبوطات من الإيفيدرين والسودايفيدرين (مجتمعة)، التي أبلغت الهند عنها في الاستمارة D وفي التقارير الوطنية، ٢٠١٣-٢٠١٨



^(١) كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٨٥- ومن المضبوطات الجديدة بالملاحظة في عام ٢٠١٧ كمية قدرها ٢٦٠ كيلوغراماً من الإيفيدرين صُنعت في مختبر سري في مباني شركة لتوريد الكيمياءويات في ولاية كارناتاكا جنوب الهند. وفي واقعة أخرى، تم ضبط ١٧٩ كيلوغراماً من الإيفيدرين في مختبر غير مشروع في حيدر أباد. وتدرج الهيئة أن كمية الإيفيدرين قد عثر عليها في مصنع كيميائي في حي صناعي من المدينة، وأن المشتبه فيهم استأجروا ذلك المكان لمدة ١٥ يوماً بتقديم معلومات كاذبة إلى المالك. وأبلغت السلطات الهندية^(٢٨) بأن جنوب الهند (لا سيما بنغالور، وحيدر أباد، وتشيناي) هو أحد المراكز الكبرى لتهرب الإيفيدرين المتجربه إلى بلدان أخرى، الذي يجري بالدرجة الرئيسية عن طريق مطارات دلهي وتشيناي وكوشين وبنغالور. وماليزيا هي بلد المقصد الرئيسي لهذه المواد، تليها بلدان في أفريقيا، من بينها جنوب أفريقيا وزامبيا. أما الاتجار بالإيفيدرين عبر الحدود بين الهند وميانمار فيرتبط بالاتجار المعاكس بالميثامفيتامين.

^(٢٨) الهند، وزارة الداخلية، مكتب مكافحة المخدرات، Annual Report 2017، (New Delhi, n.d.), p.35.

الإجمالية في المنطقة على منع تسريب السلائف والتحقيق في القضايا المتعلقة بتسريب السلائف.

٨١- ومع أن العديد من البلدان في شرق وجنوب شرق آسيا يتشارك في المعلومات المحدودة جداً عن السلائف ومصادرها في الاستمارة D، فإن الهيئة تدرك أن مختبرات سرية متفاوتة الحجم والقدرة لصنع الميثامفيتامين قد فُككت في كل من جمهورية كوريا، وماليزيا، وميانمار.

غرب آسيا

٨٢- لا يزال الوضع فيما يتعلق بسلائف الميثامفيتامين في غرب آسيا غير واضح، والمعلومات المقدمة إلى الهيئة غير كافية لكي تتمكن من تقييمها. وباستثناء جمهورية إيران الإسلامية بالنسبة لعامي ٢٠١٠ و٢٠١١، دأبت بلدان المنطقة على الإبلاغ عن ضبط كميات قليلة من الإيفيدرين في الاستمارة D. وبالنسبة لعام ٢٠١٧، كانت الكمية المضبوطة أقل من ٥٠ غراماً في المنطقة بأسرها. وضُبطت كلها في جورجيا. وفي عام ٢٠١٨ تم الإبلاغ عن ضبط ٥٠ غراماً من السودايفيدرين عبر نظام "بيكس". والهيئة على علم أيضاً بمضبوطات في أفغانستان في عام ٢٠١٨ من الإيفيدرا المزروعة محلياً، وهو تطور جديد يستحق رصدًا وثيقاً. وتفيد التقارير الإعلامية بضبط طن واحد من سلائف غير محددة للميثامفيتامين في شمال غرب جمهورية إيران الإسلامية في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٨٣- وبالتحليل الجنائي لعينات من مادة الميثامفيتامين المتداولة في الشارع، يمكن للسلطات أن تحصل على أدلة بشأن السلائف المعينة التي تُستعمل في صنع المادة بصفة غير مشروعة. ولتسليط الضوء على هذا الوضع، تطلب الهيئة بانتظام معلومات من حكومات البلدان التي أجريت بشأنها تحليلات من هذا القبيل. وتتيح المصنّفات العلمية أدلة على أن طرائق صنع السلائف بصفة غير مشروعة والاحتياجات ذات الصلة من السلائف في جمهورية إيران الإسلامية أخذت في التنوع. والهيئة على علم خصوصاً بثلاث دراسات عن عينات مأخوذة من مادة الميثامفيتامين المتداولة في الشارع أُجريت في عام ٢٠١٠^(٢٩) وفي عام ٢٠١٢ وفي عام ٢٠١٣ (طهران)^(٣٠) وفي عام ٢٠١٤ (الجزء الغربي من البلد).^(٣١) وتشير هذه الدراسات إلى أنه، إضافة إلى الطرائق التقليدية، التي تكون المواد الأولية المستعملة فيها هي الإيفيدرين أو السودايفيدرين أو المستحضرات المحتوية على هاتين المادتين، فإن الطرائق القائمة أساساً على الفينيل بروبانون، وخصوصاً "طريقة ليوكارت"، ربما أخذت تكسب أهمية متزايدة.

^(٢٩) Ali Reza Khajeamiri and others, "Determination of impurities in illicit methamphetamine samples seized in Iran", Forensic Science International, vol. 27, Nos. 1-3 (2013), pp. 204-206.

^(٣٠) Ahmad Shekari and others, "Impurity characteristics of street methamphetamine crystals seized in Tehran, Iran", Journal of Substance Use, vol. 21, No. 5 (2016), pp. 501-505.

^(٣١) Neda Amini and others, "Impurity profiling of street methamphetamine samples seized in Kermanshah, Iran, with special focus on methamphetamine impurities health hazards", Journal of Clinical Toxicology, vol. 5, No. 4 (2015).

٨٦- وتشير تقارير إعلامية إلى أن الزيادة الأخيرة في صنع الميثامفيتامين بصفة غير مشروعة في الهند ترتبط بالجماعات الإجرامية الدولية. وتشير التقارير نفسها إلى أن الصناعة التحويلية تجري في منطقة مومباي، مع إمكانية ضلوع شركات للمستحضرات الصيدلانية في ذلك في ولايتي ماهاراشترا وغوجارات في غرب الهند. ومن المناطق الأخرى التي تجري فيها الصناعة التحويلية جنوب الهند. ولا يزال جزء كبير من الميثامفيتامين يهْرَب إلى الخارج، وفي كثير من الأحيان إلى وجهات مقصودة في جنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا وأوروبا وأفريقيا. وتزوّد المختبرات بمادتي الإيفيدرين والسودوايفيدرين المسرّبتين من داخل الهند. والوضع في الهند هو انعكاس للاقتصاد السوقي غير المشروع، حيث تتغلّ الجماعات الإجرامية المنظمة مختبراتها بين البلدان والمناطق حسب إمكانية حصولها على السلائف الكيميائية الرئيسية وحسب خطر الانكشاف.

٩١- وبتفكيك ٧٩ مختبراً سرّياً في نيوزيلندا في عام ٢٠١٧، ظل صنع الميثامفيتامين بصفة غير مشروعة عند مستويات مماثلة لها في السنوات الخمس السابقة. وإضافةً إلى الإيفيدرين، أصبح اليود وحمض الهيوفوسفوروز السليفتين الكيميائيتين الأشيع ضابطاً. ومنذ عام ٢٠١٤، عندما أصبحت مادة الإيفيدرين، لا مادة السودوايفيدرين، هي السليفة الرئيسية التي تُضبط على الحدود، فإن سعر الإيفيدرين في السوق السوداء لم يتقلب تقريباً. ومن ثم فقد استمر ذلك يجعل التصنيع المحلي للميثامفيتامين من الإيفيدرين تجارةً مربحة للمورّدين، حتى وإن كان ذلك التصنيع ينطوي على مجازفة وجهد مما يجعل المجرمين يفضّلون استيراد الميثامفيتامين في شكل منتج نهائي. وفي عام ٢٠١٨، شهدت المضبوطات من الإيفيدرين والسودوايفيدرين اتجاهات متعاكسة مرة أخرى؛ وهناك دلائل تشير إلى أن الكميات قد تتجاوز الكميات المضبوطة في عام ٢٠١٧.

أفريقيا

٩٢- في السنوات الخمس الماضية، أبلغت في الاستمارة D ثلاثة بلدان فقط في أفريقيا، هي بنن وزمبابوي ونيجيريا، عن مضبوطات من الإيفيدرين تزيد على ١٠٠ كيلوغرام. كما أبلغت نيجيريا أيضاً عن حالات صنع الميثامفيتامين بصفة غير مشروعة في إقليمها، وذلك على نحو نمطي من الإيفيدرين. إلا أنه، في عام ٢٠١٦، تم تفكيك مختبر غير مشروع يعمل على نطاق صناعي، باتباع ما يسمى "طريقة النيتروستيرين" (انظر الفقرات ١٢٦-١٢٩ أدناه).

٩٣- ولم تبلغ نيجيريا في الاستمارة D عن أيّ مضبوطات من الإيفيدرين لعام ٢٠١٧. بيد أنها أبلغت عن تسعة حوادث عبر نظام "بيكس"، ينطوي كل منها على كمية تتراوح بين ٢ كيلوغرامات و٢٥ كيلوغراماً من الإيفيدرين. وكما في الماضي، كان معظم الضبطيات التي وقعت في عام ٢٠١٧ يشمل مادة الإيفيدرين الموجهة إلى جنوب أفريقيا. غير أن موزامبيق كانت الوجهة المقصودة التي ورد ذكرها في أغلب الأحيان في عام ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، ضبطت نيجيريا كميات من الميثامفيتامين كان يزعم أيضاً أنها واردة أصلاً من موزامبيق. وهذه الحقائق تدلّ كذلك على أن مادة الميثامفيتامين ربما تُصنع بطريقة غير مشروعة في هذا البلد. وإضافة إلى ذلك، تشير المعلومات الاستخبارية إلى أن رعايا نيجيريين ربما كانوا يقومون بتشغيل مختبرات غير مشروعة لصنع الميثامفيتامين في موزامبيق

٨٧- وفي الهند أيضاً، تخلّصت السلطات، في حزيران/يونيه ٢٠١٨، من أكثر من ٢٠ طنّاً من الإيفيدرين و٢,٥ طن من أنهيدريد الخليك بما يعتبر أكبر عملية للتخلص من المخدرات حتى الآن. وكانت الكيمياءويات قد صُوّدت من شركات صيدلانية في سولاور وفي مواقع أخرى في ولايتي ماهاراشترا وغوجارات غرب الهند قبل ذلك بأكثر من سنتين.

٨٨- وفي عام ٢٠١٨، واصلت الهند الإبلاغ عبر نظام "بيكس"، عن مضبوطات الإيفيدرين. وكما في الماضي، كانت المضبوطات تمثل كميات صغيرة، تقل عادةً عن ١٠ كيلوغرامات، وكانت موجهة إلى بلدان في أفريقيا وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا. وفي واقعة واحدة، كانت المواد موجهة إلى عُمان. وانطوت إحدى الحوادث البارزة على اتجار معاكس بكمية وزنها ١٢٣ كيلوغراماً من السودوايفيدرين مهْرَبة من ميانمار إلى الهند.

أوقيانوسيا

٨٩- أبلغت أستراليا في الاستمارة D عن ضبط أكبر كمية من الإيفيدرين لعام ٢٠١٧ بلغت ٦ أطنان تقريباً. وعند النظر إليها بهذا العدد، فإن الأكتيرية العظمى من الشحنات المضبوطة، أيّ أكثر من ٨٠ في المائة، كان مصدرها الصين، بما فيها هونغ كونغ-الصين. ومن حيث الكمية، فإن ثلثي الشحنات دخل أستراليا من تايلند، بما في ذلك كمية مضبوطة واحدة قدرها ٣,٩ أطنان من الإيفيدرين السائل في زجاجات شاي ملح. وتبعاً لتركز الإيفيدرين في السائل، فإن الكمية المشمولة في الضبطية كان من الممكن استعمالها لإنتاج كمية تُقدَّر بما يتراوح بين ٩٠٠ و٣٦٠٠ كيلوغرام من الميثامفيتامين. وعلى العكس من ذلك، ضبطت السلطات في أستراليا كمية أقل من ١٥٠ كيلوغراماً من السودوايفيدرين، أبلغ بأن معظمها جاء من جمهورية كوريا. وهذا يؤكد التحوّل الذي لوحظ في وقت سابق من السودوايفيدرين إلى الإيفيدرين، والذي ربما يرتبط بظهور مادة الإيفيدرين المصنوعة على نحو غير مشروع في الصين باتباع الطريقة القائمة على المادة ٢-بروموبروبيوفينون.

٩٠- وبلغت المضبوطات المبلّغ عنها في نيوزيلندا نحو ٥٦٠ كيلوغراماً من الإيفيدرين و٢٥ كيلوغراماً من السودوايفيدرين. وهذا الاستمرار

في عام ٢٠١٦. والمختبرات في تشيكيا صغيرة نمطياً، وإمداداتها موجهة للاستهلاك المحلي. وهي تستخدم مادة السودوايفيدرين المستخرجة من المستحضرات المهربة أساساً من الخارج وبالدرجة الرئيسية من بولندا أو عبرها. وأبلغ في عام ٢٠١٧ عن ضبط ٣٠ كيلوغراماً من المستحضرات المحتوية على السودوايفيدرين. وفي الوقت نفسه، لاحظت السلطات زيادة في المرافق الكبيرة الحجم التي تُقدّر قدرتها الإنتاجية السنوية بكمية تتراوح بين ١٠ أطنان و١٢ طناً من الميثامفيتامين؛ وتبلغ التقارير بأن هذه المرافق تضم جماعات إجرامية منظمّة من فييت نام تصنع الميثامفيتامين لسوق إقليمية أوسع نطاقاً. ومن الاتجاهات الأخرى التي لاحظتها السلطات في تشيكيا في عام ٢٠١٧ أن صنع الميثامفيتامين على نحو غير مشروع قد انتقل عبر الحدود إلى بولندا وألمانيا المجاورتين، وكذلك إلى هولندا. والهيئة على علم أيضاً بتفكيك مختبرات غير مشروعة لصنع الميثامفيتامين في سلوفاكيا، من بينها مختبر ذو قدرة كبيرة، تم تفكيكه في عام ٢٠١٨.

القارة الأمريكية

٩٨- اقتصرت ضبطيات الإيفيدرين الجدير بالملاحظة في القارة الأمريكية في عام ٢٠١٧ على الولايات المتحدة مرة أخرى. فقد ضبطت السلطات في هذا البلد ما مجموعه حوالي ٢٠٠ كيلوغرام، كانت نسبة السودوايفيدرين ٩٧ في المائة منها. وتؤكد المعلومات الواردة من الولايات المتحدة أن صنع الميثامفيتامين بصفة غير مشروعة على الصعيد المحلي، الذي عادة ما يستخدم فيه الإيفيدرين، لا يزال في انخفاض. وفي الوقت نفسه، لا يزال الطلب المتزايد على الميثامفيتامين في الولايات المتحدة يُلبى من المنتجات المصنوعة بصفة غير مشروعة في المكسيك، حيث تسود أساليب التصنيع القائمة على استخدام الفينيل بروبانون.

(ب) النوراييفيدرين والإيفيدرا

التجارة المشروعة

٩٩- بين ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ و١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أبلغ ١٣ بلداً، عبر نظام "بن أونلاين"، عن ما مجموعه ١٨٢ عملية تصدير من النوراييفيدرين، وهي مادة يمكن استخدامها في صنع الأمفيتامين على نحو غير مشروع. وكانت هذه الصادرات موجهة إلى ٣٦ بلداً وإقليماً مستورداً، وتجاوز حجمها ٢٦ طناً من المواد الخام و١,٧ طن من المستحضرات الصيدلانية. وكما في الماضي، كان أكبر بلدين مصدّرين لهذه المواد من حيث الحجم هما الهند وإندونيسيا، تليهما بالترتيب التازلي سويسرا واليابان، وكان أكبر البلدان المستوردة هي الولايات المتحدة وميانمار والجزائر وتليها كمبوديا. وأبلغت ألمانيا في الاستمارة D لعام ٢٠١٧ عن واردات صغيرة من الإيفيدرا.

الاتجار

١٠٠- في الاستمارة D لعام ٢٠١٧، لم يبلغ سوى أربعة بلدان عن ضبطيات من النوراييفيدرين. وكانت المضبوطات في أستراليا أكبر المضبوطات على نطاق العالم خلال أكثر من خمس سنوات. وبلغت

وجنوب أفريقيا. وضمن نيجيريا، جرى تفكيك ثلاثة مختبرات غير مشروعة لصنع الميثامفيتامين في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٨. ومع أنه لم يُستمد منها أي مقدار من الإيفيدرين، فإن المواد الكيميائية التي عُثر عليها تشير إلى أن طرائق الصنع القائمة أساساً على الإيفيدرين قد أثبتت في ذلك الصدد.

٩٤- وقد أعدت السلطات في نيجيريا منهجية لتقدير الاحتياجات المشروعة من الإيفيدرين في البلد (انظر أيضاً الفقرة ٤٠ أعلاه). وعلى أساس هذه المنهجية، تبين لها أن الكميات المستوردة في الماضي قد تجاوزت الاحتياجات المشروعة. ومن ثم تتوقع السلطات انخفاض الواردات المشروعة. ومن المرجح أن تتكيف السوق غير المشروعة مع الوضعية الجديدة؛ ومن المحتمل أن تنشأ دروب جديدة للاتجار بالسلائف، ويحتمل أن يجري تهريب الإيفيدرين إلى نيجيريا من بلدان أخرى في غرب أفريقيا. وتشجّع الهيئة سلطات بلدان غرب أفريقيا على التشارك في التجارب وأفضل الممارسات بغية الحيولة دون تكرار مخططات التسريب، وبغية حرمان المتّجرين من الحصول على السلائف التي يحتاجون إليها. وعلى وجه التحديد، تشجّع الهيئة السلطات النيجيرية على التشارك مع البلدان المهتمة في المعلومات عن منهجية تقدير الاحتياجات المشروعة، وكذلك أساليب العمل المعروفة ومخططات تسريب الإيفيدرين التي يطبّقها المتّجرون.

٩٥- وفي عام ٢٠١٧، أبلغت بنين عن مضبوطات تجاوز مجموعها ١٥٠ كيلوغراماً من المستحضرات المحتوية على الإيفيدرين، مما يشكّل نحو نصف الكمية المبلّغ عنها في عام ٢٠١٦؛ ولم تُقدّم معلومات عن مصادر هذه المستحضرات. أما آخر حادثة في بنين علمت به الهيئة، فقد أبلغ عنها عبر نظام "بيكس" في منتصف عام ٢٠١٢، وكانت تطوي على شحنة وزنها ٢٢٦ كيلوغراماً من الإيفيدرين يُزعم أن مصدرها الصين وأنها موجهة إلى نيجيريا.

أوروبا

٩٦- في عام ٢٠١٧، لم يتغير الوضع في أوروبا مقارنة به في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، فلم يُضبط سوى مقادير صغيرة جداً من الإيفيدرين والسودوايفيدرين ومستحضراتهما. وأبلغ ١٥ بلداً عن تنفيذ ضبطيات، وبلغت الكمية الإجمالية للمضبوطات حوالي ٤٠ كيلوغراماً من الإيفيدرين و٥٠ كيلوغراماً من السودوايفيدرين، ومنها ما هو في شكل مستحضرات محتوية على المادتين. وفي الأحوال التي قدمت فيها معلومات من هذا القبيل، كان مصدر المواد المضبوطة، باستثناءات قليلة، داخل أوروبا. ويتعارض هذا مع الأوضاع التي كانت سائدة قبل عدة سنوات، عندما كانت تركيا المصدر المزعوم في كثير من الحالات. ويشير ذلك إلى أن الضوابط التي تُفُذت في تركيا تحقق الأثر المنشود.^(٢٩)

٩٧- وضمن أوروبا، فإن تشيكيا هي البلد الذي له أطول تاريخ في صنع الميثامفيتامين على نحو غير مشروع. وفي الاستمارة D لعام ٢٠١٧، أبلغ عن تفكيك ما مجموعه ٢٦٤ مختبراً لصنع الميثامفيتامين بصفة غير مشروعة، وهو تقريباً العدد نفسه المسجل

^(٢٩) انظر الوثيقة E/INCB/2015/4، الفقرة ١٨.

١٠٤- وطلعت على الوضعية المتعلقة بحمض فينيل الخل ضبطية واحدة لكمية قدرها حوالي ١٩,٥ طنًا جرت الضبطية في مختبرات سرية لصنع الميثامفيتامين في المكسيك. وكان منشأ حمض فينيل الخل غير معروف. وكذلك لم تُقدّم أي معلومات عما إذا كانت مصنوعة على نحو مشروع من إحدى سلائفها، مثل مادة ٢-فينيل أسيتاميد. علماً بأن مادة ٢-فينيل أسيتاميد خاضعة للمراقبة في المكسيك وقد ضُبطت علاوة على ذلك في ذلك البلد في حادثة انطوت على ٦,٥ أطنان تقريباً. وأبلغ عن ضبط ٢٢٥ كيلوغراماً من حمض فينيل الخل في أستراليا، ورُغم أن مصدرها الصين. وفي عام ٢٠١٨، أبلغت بولندا من خلال النظام "بيكس" عن ضبطية بأكثر من ١٣,٦ طنًا من حمض فينيل الخل.

١٠٥- وبضبط ٢ ٥٠٠ لتر، أبلغت المكسيك أيضاً عن أكبر مضبوطات من الفينيل بروبانون. وجرت الضبوطات في مختبرات لصنع الميثامفيتامين على نحو غير مشروع. وافترض أن مادة الفينيل بروبانون قد صُنعت بصفة غير مشروعة من إحدى سلائفها التي يخضع العديد منها للمراقبة في المكسيك. وضُبطت كمية من الفينيل بروبانون في بلجيكا (حوالي ٤٠ لتراً) يُفترض أنها مادة وسيطة في صنع الأمفيتامين على نحو غير مشروع من مادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل.

١٠٦- وأبلغت المملكة المتحدة عن ضبطيتين حجمهما حوالي ٦٠٠ لتر من الفينيل بروبانون في عام ٢٠١٧. وقد أعلن عن الشحنتين بطريقة غير صحيحة ورُغم أن مصدرهما الصين، بما فيها هونغ كونغ، الصين. وفي إحدى الحالات، ربما كانت مادة الفينيل بروبانون شائعة في سليفة "محوّرة" غير مجدولة ذات صلة كيميائية بها.

١٠٧- وتشير الاختبارات التي أجريت لتحديد ملامح الشوائب في مادة الميثامفيتامين المتداولة في الشارع المضبوطة في الجزء الغربي من جمهورية إيران الإسلامية إلى أن حصة كبيرة من تلك العينات قد صُنعت بالتباع أساليب تستند إلى مادة الفينيل بروبانون.^(٢٠)

١٠٨- وفي الاستمارة D لعام ٢٠١٧، أبلغت بلدان في غرب آسيا لأول مرة منذ خمس سنوات عن ضبط مادة الفينيل بروبانون. وعلى وجه التحديد، ضبطت سلطات الأردن، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦، نحو ٢٣٠٠ لتر من الفينيل بروبانون في مختبر سري كبير إلى جانب ١٥٠٠ لتر من الميثامفيتامين وعدداً من الكيمياءيات الأخرى، مثل الفورماميد (أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ لتر)، مما يُلمح إلى أن "طريقة ليوكارت" قد استُخدمت. كما ضُبطت مادة الكافيين وغيرها من المرفقات والأسوغة وأدوات صنع الأقراص. وعلى الرغم من عدم العثور على سلائف أولية في الموقع، تعتقد السلطات أن مادة الفينيل بروبانون قد أُنتجت على نحو غير مشروع.

١٠٩- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، فكّكت سلطات إنفاذ القانون في الأردن مرفقاً في منطقة صناعية من العاصمة، عمّان، ووجدت مؤسّرات إلى أن المرفق يُستخدم لصنع مادة

بلدان المنشأ الأخرى الفلبين وهونغ كونغ في الصين. وأبلغت المملكة المتحدة عن ضبطية واحدة تزيد بقليل عن ٢٠ كيلوغراماً، مهزّبة من هولندا. وقد سبق الإبلاغ عن هذه الحادثة عبر نظام "بيكس"، إلى جانب تفاصيل عن العمليات. وفي الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٨، لم يُبلغ عن أيّ حادثة تتعلق بالنورايبيديرين أو الإبيديرا عبر نظام "بيكس" (ولكنّ انظر الفقرة ٨٢ أعلاه).

(ج) ١-فينيل-٢-بروبانون (الفينيل بروبانون) وحمض فينيل الخل والألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل (الفينيل أسيتو أسيتونيتريل)

١٠١- الفينيل بروبانون (P-2-P) وحمض فينيل الخل والفينيل أسيتو أسيتونيتريل (APAAN) سلائف تُستعمل لصنع الأمفيتامين والميثامفيتامين على نحو غير مشروع. والفينيل بروبانون سليفة مباشرة للأمفيتامين والميثامفيتامين، في حين أنّ حمض فينيل الخل والفينيل أسيتو أسيتونيتريل مادتان سليفتان للفينيل بروبانون. ومن بين المواد الثلاث هذه، تُعدّ مادة حمض فينيل الخل المادة الأكثر تداولاً، في حين أنّ التداول التجاري لمادة الفينيل أسيتو أسيتونيتريل يكاد يكون منعدماً. وعادة ما تتطوي مضبوطات الفينيل بروبانون على مادة الفينيل بروبانون المصنوعة بصفة غير مشروعة، إذ نادراً ما تسرّب مادة الفينيل بروبانون من التجارة المشروعة. وتتناول الفقرات ١١٦-١٢٩ أدناه البدائل غير المجدولة لمادة الفينيل بروبانون المستعملة في صنع الأمفيتامين والميثامفيتامين على نحو غير مشروع.

التجارة المشروعة

١٠٢- تختلف مواد الفينيل بروبانون وحمض فينيل الخل والفينيل أسيتو أسيتونيتريل اختلافاً بيّناً من حيث الحجم ونطاق التجارة الدولية المشروعة بها وعدد البلدان المعنية بهذه التجارة. وفي الفترة بين ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ و١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، قُدّم ٣٥ إشعاراً سابقاً للتصدير بشأن مادة الفينيل بروبانون من ستة بلدان مصدرة إلى تسعة بلدان مستوردة. وفي غضون الفترة نفسها، لم تجر أي معاملات تشتمل على مادة الفينيل أسيتو أسيتونيتريل. وعلى العكس من ذلك، شمل نطاق التجارة الدولية المشروعة في حمض فينيل الخل ١١ بلداً مُصدّراً. وأرسلت إشعارات إلى ٤٧ بلداً وإقليماً مستورداً بشأن أكثر من ٦٢٠ شحنة مقترحة من حمض فينيل الخل.

الاتجار

١٠٢- كانت المضبوطات من الفينيل بروبانون المبلّغ عنها في الاستمارة D لعام ٢٠١٧ أدنى الكميات في خمس سنوات، حيث بلغت تقريباً ٢٠٠ ٤ لتر. والأهم من ذلك أنّ من شبه المؤكد أنّ تلك المضبوطات اشتملت على مادة الفينيل بروبانون المصنوعة بصفة غير مشروعة من سلائف أولية خاضعة للمراقبة وغير مجدولة، مثل مادتي ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل والفينيل أسيتو أسيتاميد، وبواسطة "طريقة النيتروستيرين". ولهذا السبب، فإن المعلومات عن مضبوطات الفينيل بروبانون ليست لها إلا قيمة محدودة في الجهود الرامية إلى منع التسريب، وبخاصة إذا لم تقدم معلومات ظرفية.

^(٢٠) Amini, Etemadi-Aleagha and Akhgari, "Impurity profiling of street methamphetamine samples seized in Kermanshah, Iran, with special focus on methamphetamine impurities health hazards", *Journal of Clinical Toxicology*, vol.5, No. 4 (July 2015)

أسيتاميد كبديل رئيسي عن مادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل بعد أن أصبحت هذه المادة خاضعة للمراقبة الدولية. ولكن الآن، بعد أن أصبحت الفينيل أسيتو أسيتاميد قيد المراقبة الدقيقة، فإن المخاطر المرتبطة بالاتجار بأي من المادتين قد تكون متماثلة.

١١٢- وأكدت الفحوص التشخيصية الجنائية التي جرت بأثر رجعي لعينات من الأمفيتامين المضبوطة في ألمانيا وهولندا بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٦ ظهور مادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل ثم انخفاضها لاحقاً في أوروبا في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦ واستخدامها كسليفة في صنع الأمفيتامين بصفة غير مشروعة. وأكد هذا التحليل أن مادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل قد استخدمت في أوروبا منذ عام ٢٠١٠. وأنها كانت السليفة الرئيسية المستخدمة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، حيث ثبت أن قرابة ١٠٠ في المائة من عينات الأمفيتامين التي جرى تحليلها مركبة من مادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل. وانخفض استخدام مادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل من عام ٢٠١٦ فصاعداً. ولأن استخدامها ظل مرتفعاً بعد أن أصبحت مجدولة في أوروبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وعلى الصعيد الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، خلص القائمون بالدراسة التحليلية إلى أنها ربما كانت مخزونة؛ وإلى أن انخفاضها اللاحق تزامن مع توافر مادة الفينيل أسيتو أسيتاميد على نطاق واسع (انظر الفقرات من ١١٦ إلى ١٢٠ أدناه).^(٢٤)

(د) استعمال مواد غير مُجدولة وغير ذلك من الاتجاهات في الصنع غير المشروع للأمفيتامين والميثامفيتامين

السلائف المستعملة في الصنع غير المشروع للإيفيدرين والسودايفيدرين

١١٣- في السنوات الأخيرة، لاحظت السلطات في الصين انتشاراً واسعاً للصنع غير المشروع لمادة الإيفيدرين من مادة ٢-بروموبريوفينون، وهي مادة غير مجدولة دولياً لكنها أخضعت للمراقبة في الصين في أيار/مايو ٢٠١٤. وضبطت الصين في عام ٢٠١٧، ٢٠٦ أطنان من مادة ٢-بروموبريوفينون.^(٢٥) وبعد أن وُضعت هذه المادة تحت المراقبة الوطنية، لاحظت السلطات تحولاً تدريجياً نحو سلائفها وكيمياويات أخرى لم تكن خاضعة للمراقبة بعد في الصين، والتي ازداد حجم وارداتها. ومن الأمثلة على المواد الكيميائية التي يمكن استعمالها لإنتاج مادة ٢-بروموبريوفينون هناك مادة ١-فينيل-١-بروبانول؛ وهي مادة ليست خاضعة للمراقبة الدولية، ولكنها مدرجة في القائمة المحدودة التي وضعتها الهيئة بشأن المواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة. وقد قُدّرت السلطات في الصين أن حوالي ٢٠ في المائة فقط من المادة ١-فينيل-١-بروبانول التي يتم استيرادها تدخل في أغراض استعمال مشروعة، على سبيل المثال كمادة خام تدخل في الصناعة الصيدلانية أو في إنتاج شاشات السائل البلوري. ويجري حالياً التحقيق في قضية شحنة كبيرة مستوردة إلى الصين.

^(٢٤) Frank Hauser and others, "Identification of specific markers for amphetamine synthesised from the pre-precursor APAAN following the Leuckart route and retrospective search for APAAN markers in profiling databases from Germany and the Netherlands" in *Drug Testing and Analysis*, vol. 10, No. 4 (2018), pp. 671-680.

^(٢٥) *Annual Report on Drug Control in China 2018*, p. 24

"الكابتاغون"^(٢٦) على نحو غير مشروع. وقد استأجر المشتبه فيهم المرفق بذريعة استخدامه كصنع لمنتجات التنظيف. وتدرج الهيئة أن كميات كبيرة من مادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل قد وجدت من بين الكيمياويات المضبوطة في المكان. ويؤكد ذلك الاستنتاج الذي خلص إليه التحليل الجنائي الذي أجري عام ٢٠١٧ في إطار عملية "الحلقات المفقودة"، وهو أن مادة

ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل استخدمت كسليفة في الصنع غير المشروع للأمفيتامين لاستخدامه في أقراص "الكابتاغون". وفي عام ٢٠١٧، استبان المحللون الجنائيون وجود المادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل (APAAN) في أكثر من ٨٠ في المائة من أقراص "الكابتاغون" المضبوطة التي تم تحليلها في إطار تلك العملية.^(٢٧)

١١٠- وسبق أن أشارت الهيئة إلى التفاوت بين مضبوطات الأمفيتامين وأقراص "الكابتاغون" الزائفة، وخصوصاً في بلدان الشرقين الأدنى والأوسط، وعدم توافر معلومات عن مصادر مادة الأمفيتامين وسلائفها. واستناداً إلى بيانات من عام ٢٠١٦، لو أن جميع كميات الأمفيتامين التي أُبلغ عن ضبطها في منطقة الشرقين الأدنى والأوسط/جنوب غرب آسيا دون الإقليمية - وهي ٤٦ طناً في عام ٢٠١٦^(٢٨) - مركبة من مادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل، لاقتضى ذلك استخدام ما بين ٧٠ طناً إلى ١٠٠ طن من مادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل (لأرقام التحويل، انظر المرفق الثامن، الشكل الثاني). إلا أنه لم يبلغ قط عن مضبوطات من مادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل خارج أوروبا وأمريكا الشمالية.

١١١- وفي أوروبا، أبلغت أربعة بلدان عن ضبطيات من مادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل في الاستمارة D لعام ٢٠١٧. فقد قامت بولندا بضبط ٥ أطنان في إطار عملية واحدة، وبلغ مجموع ما تبقى من الكميات المضبوطة في بلدان أخرى حوالي ٧٠ كيلوغراماً. وإضافة إلى ذلك، تدرج الهيئة أن كميات يبلغ مجموعها ١,٢ طن من مادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل قد ضُبطت في ألبانيا عام ٢٠١٧. وبالتالي، فإن هناك مؤشرات تدل على أن مادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل آخذة في الظهور من جديد، حسبما ورد في حادثات أُبلغ عنها عن طريق نظام "بيكس" في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٨، وهو تطور يعتقد الخبراء أيضاً أنه جارٍ. وأبلغ عن تسع حادثات تتعلق بهذه المادة أثناء الفترة نفسها بما في ذلك عدة مضبوطات كبيرة تتراوح كمية كل منها بين ٥٠٠ كيلوغرام و٤,٤ أطنان. وعلى الرغم من أن بعضاً من كميات مادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل يهْرَب جواً، يجري الاتجار بمعظمها عن طريق البحر. وقد يكون أحد أسباب عودة ظهور مادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل في أوروبا توفر المخزونات في بلدان المنشأ. وقد يكون من الأسباب الأخرى الاهتمام المتزايد الذي توليه سلطات إنفاذ القانون لمادة الفينيل أسيتو أسيتاميد. فقد ظهرت مادة الفينيل أسيتو

^(٢٦) المصطلح "الكابتاغون" يستخدم للإشارة إلى العقار غير المشروع المتاح حالياً في الأسواق غير المشروعة في عدد من البلدان في الشرق الأوسط. ولكن تركيب المنتج لا ينطوي على أي شيء مشترك من العقار المسمى الكابتاغون، المنتج الصيدلاني الذي كان متاحاً منذ مطلع الستينات ويحتوي على الفينيثيلين.

^(٢٧) E/INCB/2017/4، الفقرة ١١٢.

^(٢٨) تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٨، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٨ (الكتيب ٢).

١١٩- وتم تحديد واحدة من أكبر المخططات التي تشمل تهريب مادة الألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد نحو أوروبا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، عندما تم اعتراض شحنة من ٩٠٠ كيلوغرام في مطار كوبنهاغن في طريقها من هونغ كونغ، الصين، نحو ليتوانيا. وكشفت تحقيقات المتابعة أنه في عام ٢٠١٧، جلب المستورد نفسه في ليتوانيا ١٢ شحنة بلغ مجموعها تقريبا ٩ أطنان من مادة الألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد المصدرة من الشركة المصنعة نفسها في الصين. وأشارت التحقيقات كذلك إلى أنه بعد وصول تلك الشحنات إلى ليتوانيا، تم نقلها بالشاحنات إلى شركة في هولندا. كما تم ضبط كمية أخرى وزنها ٩٠٠ كيلوغرام في مطار دانمركي آخر في وقت لاحق من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨؛ وقد أرسل هذه الشحنة الموزدة الصيني نفسه ولكنها كانت موجهة إلى شاحن في المملكة المتحدة. وتدرج الهيئة أن هناك تحقيقات جارية حالياً في عدد من البلدان الأوروبية والصين بهدف تحديد الشحنات الإضافية السابقة والجهات المعنية المرسل إليها. ومن المتوقع أن توفر النتائج المستخلصة معلومات قيمة عن أسلوب العمل الذي يتبعه المهربون لتزويد المختبرات غير المشروعة بالكيماويات غير المجدولة. ومن المتوقع كذلك أن يساعد ذلك في منع الشحنات المستقبلية باستخدام أساليب عمل مماثلة.

١٢٠- وقد صدر أول حكم إدانة بحيازة مادة الألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد في هولندا في آب/أغسطس ٢٠١٧. وقد تلقى الجاني المشتبه فيه أموالاً من أجل نقل ٦٠٠ كيلوغرام من الألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد، وثبتت إدانته، بموجب قانون الأفيون، بارتكاب أعمال، عن علم، بهدف التحضير لإنتاج الأمفيتامين. وقد حكم عليه بالسجن لمدة ١٢ شهراً. وقد كانت ستة أشهر من عقوبته مشروطة.

ميثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات

١٢١- ارتبط ظهور مادة الألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد في عام ٢٠١٥ ارتباطاً وثيقاً بانخفاض في عدد الحوادث التي اشتملت على مادة الألفا-فينيل أسيتو أسيتونيترييل (انظر الشكل السابع أدناه). وفي عام ٢٠١٧، حدث تطوران إضافيان: عودة مادة الألفا-فينيل أسيتو أسيتونيترييل إلى الظهور بشكل محدود، وظهور مادة الميثيل ألفا-فينيل-أسيتوأسيتات كبديل عن مادة الألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد. علماً بأن مادة الميثيل ألفا-فينيل-أسيتوأسيتات هي إستر ميثيل حمض ألفا-فينيل-أسيتوأسيتات. وبالنظر إلى التحديات المرتبطة بانتشار سلسلة الكيماويات الوثيقة الصلة (التي وجّهت الهيئة الانتباه إليها في الماضي)، تم تعديل القائمة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة في عام ٢٠١٢ لتشمل مفهوم التعاريف الموسعة للمشتقات. ويشمل هذا التعريف مادة ميثيل ألفا-فينيل-أسيتوأسيتات، وتشجع الهيئة السلطات الوطنية المختصة على الاستخدام الكامل لقائمة المواد الخاضعة لمراقبة دولية خاصة، وعلى تنبيه القطاعات ذات الصلة إلى أي سوء استعمال محتمل للكيماويات المدرجة في القائمة في صنع المخدرات على نحو غير مشروع.

١٢٢- كانت هولندا أول من أبلغ عن مضبوطات من مادة ميثيل ألفا-فينيل-أسيتوأسيتات (قراءة ٤٩٠ كيلوغراماً) في الاستمارة D في عام ٢٠١٧. ثم تلتها بلجيكا في عام ٢٠١٨ بالإبلاغ عن ضبط ما يقرب من ٥٥٠ كيلوغراماً من مادة ميثيل ألفا-فينيل-أسيتوأسيتات

١١٤- وفي الوقت الذي لاحظت فيه الصين مؤخراً تحولاً آخر نحو سلائف مادة ١-فينيل-١-بروبانول، وُجّه انتباه الهيئة إلى عمليات الضبط الأولى من مادة ٢-بروموبروبيوفينون خارج الصين. وقد جرت تلك العمليات في أستراليا في عام ٢٠١٧ وأوائل عام ٢٠١٨.

١١٥- وإن التحول الملحوظ في الصين في السلائف المستعملة في صنع الميثامفيتامين بصفة غير مشروعة في أعقاب التشديد التدريجي للمراقبة الوطنية على فرادى المنتجات والمواد، تبرز مرة أخرى محدودية النهج القائم على جدولة كل مادة على حدة. وتوضح صحة هذه الملاحظة خصوصاً في ضوء الأدلة التي تبين أن بعض الجماعات الإجرامية المنظمة في الصين، وربما في أماكن أخرى، تتخصص في توريد الكيماويات، وفي بعض الحالات، المعدات حسب الطلب.^(٣٦)

ألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد

١١٦- مادة الألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد هي مادة كيميائية بديلة لمادتي ١-فينيل-٢-بروبانول والألفا-فينيل أسيتو أسيتونيترييل وهي غير مجدولة حتى الآن. وقد حلت مادة الألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد محل مادة الألفا-فينيل أسيتو أسيتونيترييل في السوق غير المشروعة بعد إدراج مادة الألفا-فينيل أسيتو أسيتونيترييل في الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٨٨ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ثم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أوصت الهيئة بالجدولة الدولية لمادة الألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد.

١١٧- وفي الاستمارة D لعام ٢٠١٧، أبلغ عدد من البلدان الأوروبية عن مضبوطات من مادة الألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد. وقد ضبطت الكميات الأكبر في هولندا (أكثر من ١٠ أطنان)، تليها فرنسا (أكثر من ٦٠٠ كيلوغرام) وبلجيكا (٢٥٠ كيلوغراماً). وعادة، لا يتم تقديم معلومات عن المنشأ عندما يكون منشأ مادة الألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد في الصين، بما في ذلك هونغ كونغ، الصين، وتكون بلدان أوروبية مثل بلجيكا بلد عبور، وتكون وجهتها هولندا. وقد دُكر الاتحاد الروسي أيضاً كبلد عبور، بينما وردت الإشارة إلى بيلاروس وبولندا كبليدي مقصد. وفي معظم الحالات، تم وسم مادة الألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد بعلامات خاطئة وتقديم بيانات مضللة عنها، وهو ما يمثل مؤشراً آخر إلى أنها كانت مُعدّة لأغراض استعمال غير مشروعة. وفي عام ٢٠١٨، استمرت الحوادث المرتبطة بمادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد في الحصول بأعداد وكميات كبيرة. وقد أجريت عمليات ضبط عديدة في مختبرات، وبالخصوص في هولندا، وعثر على مادة الألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد إلى جانب مجموعة متنوعة من السلائف "المحوّرة" لكل من الأمفيتامين والميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين.

١١٨- كما أن الهيئة على علم بعمليات ضبط مادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد التي تمت خارج أوروبا، في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا. ويشير ذلك إلى إمكانية حدوث تغيير تدريجي في طرائق الصنع المنفصلة في تلك المنطقة دون الإقليمية، وعلى الأخص في المثلث الذهبي، من الطرائق التي تستخدم الإيفيدرين أو السودوايفيدرين ومستحضراتهما الصيدلانية، إلى الطرائق التي تستخدم مادة الفينيل بروبانول.

(٣٦) المرجع نفسه، الصفحة ٥٢.

مادة الألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد وكيمياويات "محوّرة" أخرى، مما يُلمح إلى أن العديد من الأدوية يجري صنعه في الموقع نفسه.

١٢٥- ومن الجدير بالملاحظة أنه يبدو أن مشتقات ١-فينيل-٢-بروبانول من حمض ميثيل غليسيديك تُصادف بوتيرة أقل مقارنة بمشتقات ٤،٢-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول حمض ميثيل غليسيديك، التي يتوافق استخدامها في الصنع غير المشروع لمادة الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين مع استخدام مشتقات ١-فينيل-٢-بروبانول من حمض ميثيل غليسيديك في الصنع غير المشروع للأمفيتامين (انظر الفقرات ١٤٦ إلى ١٤٩ أدناه). وهذا ربما يرتبط بتوافر بدائل من قبيل مادة الألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد، التي قد يسهل الحصول عليها في الوقت الراهن أكثر من مشتقات ١-فينيل-٢-بروبانول من حمض ميثيل غليسيديك.

البنزالدهيد والنترو إيثان و١-فينيل-٢-نيتروبروبين

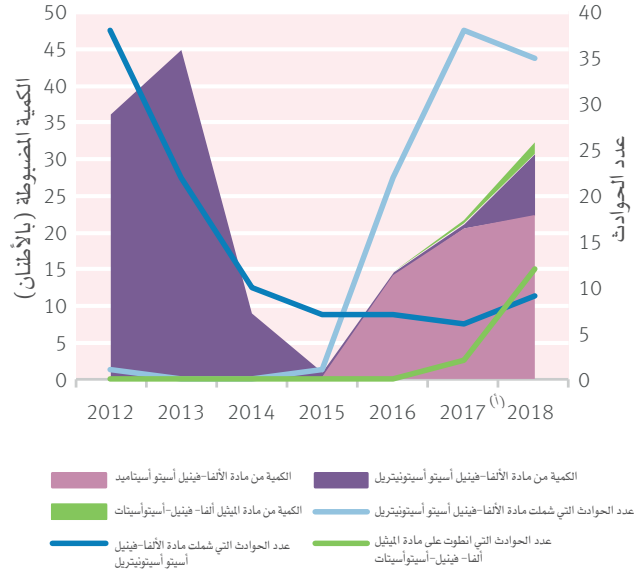
١٢٦- في الاستمارة D لعام ٢٠١٧، أبلغت عدة بلدان عن مضبوطات من البنزالدهيد والنترو إيثان و/أو ١-فينيل-٢-نتروبروبين، والتي تُعتبر من الكيمياويات الرئيسية المستخدمة في الصنع غير المشروع لمادة ١-فينيل-٢-بروبانول، ومن ثم الميثامفيتامين أو الأمفيتامين، باستخدام ما يسمى طريقة النيتروستيرين.

١٢٧- وأبلغت الولايات المتحدة عن ضبط أكبر كمية من البنزالدهيد، أي ما يقرب من ١٨ ٥٠٠ لتر. وقد ضبط ما نسبته خمسة وتسعون في المائة من تلك الكمية في حادثة واحدة. وكان السبب الأولي للضبط هو عدم وجود وثائق إعادة شحن لهذه المادة بينما هي في طريقها إلى هايتي. وكشفت التحقيقات بعد ذلك أنه كان من المزمع إعادة توجيه الشحنة إلى ميناء في المكسيك. وفي ذلك الميناء، ضبطت كمية ٢ ٠٠٠ لتر إضافية في حادثتين. وفي المكسيك، تم ضبط ما يقارب مجموعه ٢ ٢٠٠ لتر في مختبرين سرين لصنع الميثامفيتامين. كما أبلغت الأرجنتين عن مضبوطات من البنزالدهيد يتجاوز حجمها ٥٠٠ لتر. ولم تتجاوز المضبوطات المبلغ عنها من النترو إيثان ٩٠ لتراً في أي من هذين البلدين. وفي ألمانيا وبولندا، تم العثور على دلائل تشير إلى استخدام طريقة النيتروستيرين في صنع الأمفيتامين على نحو غير مشروع.

١٢٨- وتعتبر مادة ١-فينيل-٢-نتروبروبين نتاجاً للتفاعل الكيميائي بين البنزالدهيد والنترو إيثان. وفي الحالات التي يتم ضبطها في مختبرات غير شرعية، يكون الغرض من حيازتها إما استخدامها كمادة أولية، مسرّبة لهذا الغرض من مصدر مشروع، وإما مادة وسيطة أُنتجت على نحو غير مشروع خلال عملية تركيب اصطناعي لمادة ١-فينيل-٢-بروبانول. وفي عام ٢٠١٧، أبلغت إستونيا وأوكرانيا والمكسيك عن مضبوطات من مادة ١-فينيل-٢-نتروبروبين، وأفادت السلطات في البلدان الثلاثة أنها كانت مادة وسيطة أُنتجت خلال عملية الصنع.

١٢٩- وفي المكسيك، يبدو أن استخدام طريقة النيتروستيرين للصنع غير المشروع للميثامفيتامين قد ازداد تدريجياً منذ أن تساوى استخدامها مع استخدام الطريقة التقليدية (التي تبدأ من حمض فينيل الخل ومن إستراته) في النصف الثاني من عام ٢٠١٥ (انظر الشكل الثامن). ويستند هذا الاستنتاج إلى عينات تم تحليلها في إطار برنامج الفحوص التشخيصية الجنائية لمختبر التجارب الخاصة

الشكل السابع- الحوادث التي اشتملت على مواد الألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل و١-ألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد وميثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات والتي أبلغ عنها عن طريق نظام الإخطار بحوادث السلائف، ٢٠١٢-٢٠١٨



(١) الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٨.

من خلال نظام "بيكس". وفي جميع الحوادث التي وقعت في بلجيكا وهولندا، والتي قُدّمت فيها معلومات عن المنشأ الأصلي للمادة، تم الإبلاغ عن الصين باعتبارها المنشأ المزعوم؛ وكانت هولندا هي الوجهة المقصودة في الغالب، على الرغم من ذكر بلجيكا وبلغاريا أيضاً. وقد مرت شحنة واحدة عبر تركيا. وكانت أغلب الشحنات موسومة بعلامات خاطئة و/أو معلناً عنها إعلاناً زائفاً. وتراوح حجم المضبوطات الفردية بين كيلوغرام ١ وأكثر من ٥٠٠ كيلوغرام. ١٢٢- ويناقش الفصل الرابع اعتبارات إضافية تتعلق بالتطور في ظهور الكيمياويات غير المجدولة، بما فيها السلائف "المحوّرة"، إلى جانب سبل التصدي الممكنة لانتشارها على المستوى العالمي.

مشتقات مادة حمض ميثيل غليسيديك التي تُحوّل إلى مادة ١-فينيل-٢-بروبانول

١٢٤- إن مشتقات حمض ميثيل غليسيديك هي كيمياويات مصنوعة لأغراض معينة ويمكن تحويلها إلى الفينيل بروبانول بنسبة ٢ إلى ١ تقريباً. وقد جرى ضبط هذه المشتقات بانتظام في بلجيكا وهولندا. وحتى الآن، أبلغ لبنان عن المضبوطات الوحيدة التي حدثت خارج أوروبا في عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٧، بلغت كمية المضبوطات في بلجيكا أكثر من ٤ أطنان من إستر ميثيل ١-فينيل-٢-بروبانول حمض ميثيل غليسيديك؛ وخلال العام نفسه، ضبطت هولندا ١ ٢٢٥ كيلوغراماً من تلك المادة. وأبلغت كل من بلجيكا وهولندا عن تلك المضبوطات من خلال نظام "بيكس" وقت حصولها. واستمر وقوع الحوادث في كلا البلدين في عام ٢٠١٨، وكثيراً ما اشتملت على عمليات ضبط في مختبرات ومستودعات غير مشروعة. وشملت تلك المضبوطات أيضاً

كيمياويات أخرى غير خاضعة للمراقبة الدولية ضبطت في حالات متعلقة بالصنع السري للأفيتامين أو الميثامفيتامين

١٢٠- على غرار السنوات السابقة، كانت هناك كيمياويات أخرى غير خاضعة للمراقبة الدولية ولكنها كثيراً ما تم الإبلاغ عنها في الاستمارة D لعام ٢٠١٧، وهي تلك المرتبطة بالصنع غير المشروع لمادة الميثامفيتامين باستخدام الطرائق القائمة على الإيفيدرين، مثل ما يسمى بطريقة "ناغاي" وتعديلاتها. وتشمل تلك المواد اليود والفوسفور الأحمر والكيمياويات البديلة، مثل حمض الهيدريديك وحمض الهيپوفسفوروز. ومن البلدان التي أبلغت عن ضبط مادة أو أكثر من هذه المواد الكيمائية، إسبانيا والبرتغال وبولندا وتشيكيا وسلوفاكيا والسويد وماليزيا والمكسيك والنمسا ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وتشير المضبوطات من حمض الهيپوفسفوروز في مختبرات الميثامفيتامين السرية في المكسيك إلى أنه ربما لا يزال هناك صنع محدود قائم على الإيفيدرين في ذلك البلد.

١٢١- واستمرت الحوادث التي تشمل هذه الكيمياويات في عام ٢٠١٨ وشملت ضبط ٧ ٠٠٠ لتر من حمض الهيپوفسفوروز في هولندا، وهي كمية تدل على أن الصنع غير المشروع للميثامفيتامين في ذلك البلد قد يكون كبيراً من حيث الحجم. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، ضبطت أيضاً نيوزيلندا ٣ ٠٢٤ لتراً من حمض الهيپوفسفوروز، وهذا يمثل الحجم الأكبر في تاريخ ضبطيات الشرطة. وجاءت عملية الضبط هذه بعد عدة سنوات من التحقيقات تم خلالها تقييم الكميات التي تم استيرادها وتوزيعها. وتشير التقديرات إلى أنه كان من الممكن صنع ما بين ١,٥ طن إلى ٢,٣ طن من الميثامفيتامين باستخدام هذه الكمية من حمض الهيپوفسفوروز.

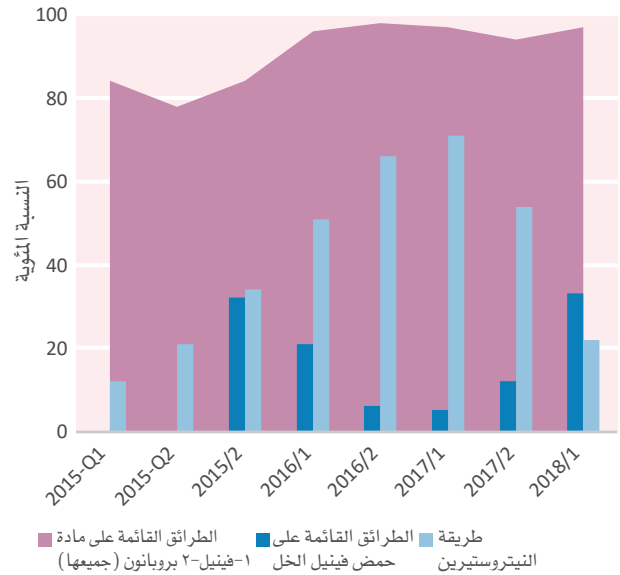
١٢٢- وأبلغت كل من البرازيل وبلجيكا والمكسيك وهولندا عن مضبوطات من كيمياويات غير مجدولة يمكن استعمالها في الصنع غير المشروع لمادة ١-فينيل-٢-بروبانول بواسطة مادة

الألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل أو حمض فينيل الخل. وقد ضبطت بلجيكا ١٠٠ كيلوغرام من مادة سيانيد البنزول منشؤها الصين ووجهتها هولندا. وأبلغت المكسيك عن ضبط كميات كبيرة من مادة ٢-فينيل أسيتاميد (٤٧٥ ٦ كيلوغراماً)، ومادة سيانيد البنزول (٤٥٠ ٥ لتراً) وسليفتها، ومادة كلوريد البنزول (٦٢٧ ٤ لتراً). واستمرت الحوادث في عام ٢٠١٨ وشملت ضبط ما يقرب من ٥٠ ٠٠٠ لتر من كلوريد البنزول في ميناء مانسانيو في المكسيك. وضبطت الشحنة بعد إجراء تفتيش مادي على البضائع المشحونة لأن المرسل إليه لم تكن لديه التصاريح اللازمة. وكانت الحاويات قد سُحنت في وقت سابق عبر الولايات المتحدة وبنما.

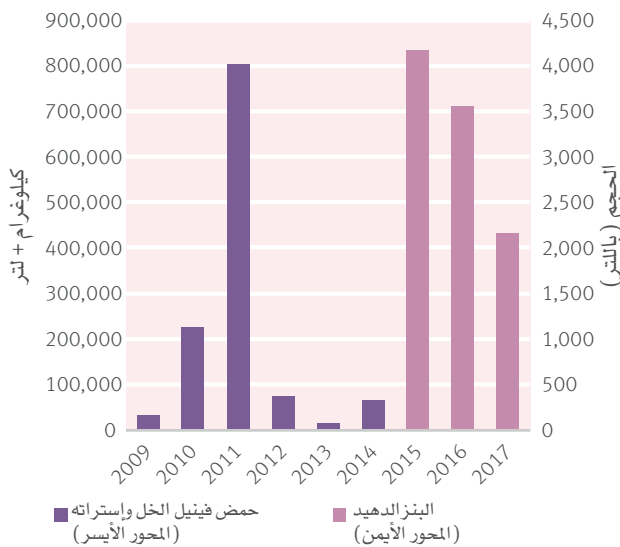
١٢٣- ويتم الإبلاغ بانتظام عن ضبط كميات كبيرة من سيانيد الصوديوم، وهي مادة كيميائية لازمة لتحويل كلوريد البنزول إلى سيانيد البنزول، وذلك من المنطقة الحدودية بين تايلند وميانمار، مع أنه لم يتم إثبات استعمال هذه المادة الكيميائية الفعلي في الصنع غير المشروع للميثامفيتامين في المنطقة. وقد أبلغت الولايات المتحدة

والأبحاث التابع لإدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة. ومع ذلك، يبدو أن هذه الزيادة قد أوقفت بل حتى عكست في النصف الثاني من عام ٢٠١٧، بالتوازي مع حدوث زيادة مصاحبة في عدد عينات الميثامفيتامين المصنعة من حمض فينيل الخل أو من خلاله. وتماشياً مع ذلك، وللمرة الأولى بعد عام ٢٠١١، أبلغت المكسيك في الاستمارة D لعام ٢٠١٧ عن ضبط كميات كبيرة قاربت ٢٠ طناً من حمض فينيل الخل (انظر الفقرة ١٠٤ أعلاه). وعلى النقيض من ذلك، لم تُسجل أي عمليات ضبط لإسترات حمض فينيل الخل في أمريكا الشمالية. وكانت إسترات حمض فينيل الخل من المواد الأولية المفضلة لاستعمالها في الصنع غير المشروع للميثامفيتامين في المكسيك منذ حوالي عام ٢٠١٠ (انظر الشكل التاسع).

الشكل الثامن- الطرائق المتبعة في الصنع غير المشروع للميثامفيتامين، حسبما استبانته الفحوص التشخيصية الجنائية لعينات الميثامفيتامين من الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك المقدمة للتحليل، ٢٠١٥-٢٠١٨

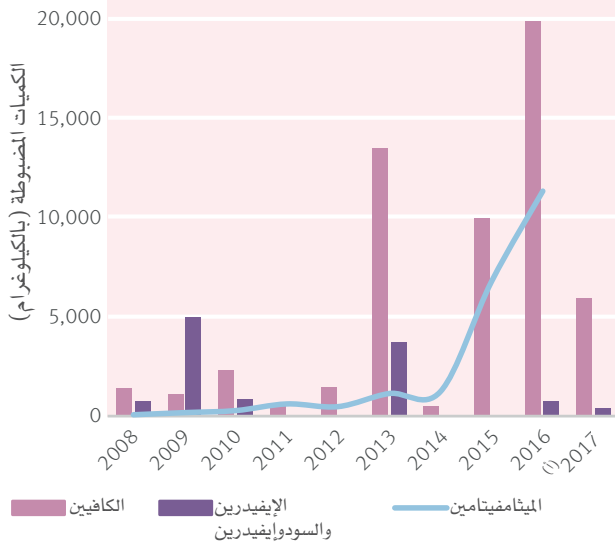


الشكل التاسع- المضبوطات من حمض فينيل الخل وإستراته، ومن البنزالدهيد التي أبلغت عنها المكسيك في الاستمارة D، ٢٠٠٩-٢٠١٧



ويبين هذا أنه لمواجهة الصنع غير المشروع للمخدرات، قد يكون من المفيد رصد المكونات والمواد الأخرى غير السلائف، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٢ من اتفاقية ١٩٨٨.

الشكل العاشر - المضبوطات من الميثامفيتامين وسلائف الميثامفيتامين والكافيين في ميانمار، ٢٠٠٨-٢٠١٧



^(١) لا تتوفر أي بيانات عن المضبوطات من الميثامفيتامين.

المصدر: الاستمارة D، التقرير السنوي لعام ٢٠١٦ عن مراقبة المخدرات في اللجنة المركزية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات في ميانمار، والبيانات الأولية التي يركز عليها تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠١٨ (<https://dataunodc.un.org/>) (drugs/seizures).

٢- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع لمادة ٤،٣-ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين ونظائرها

١٢٨- في عام ٢٠١٧، كما في السابق، لم يكن هناك أي دليل على استعمال واسع المدى لسلائف خاضعة للرقابة في الصنع غير المشروع لمادة الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين والمواد ذات الصلة. وينطبق ذلك على جميع السلائف الأربعة لمادة الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين الخاضعة للرقابة الدولية وهي: السليفة المباشرة، ٤،٣-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول وسلائفها وهي البيبيرونال والسافرول والإيسوسافرول. وفي الوقت نفسه، أبلغ عن ضبط عدد من السلائف "المحورة"، وخصوصاً مشتقات ٤،٣-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول حمض ميثيل غليسيديك، على الخصوص في أوروبا (انظر الفقرات ١٤٦-١٤٩ أدناه).

(أ) ٤،٣-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول والبيبيرونال

التجارة المشروعة

١٢٩- مادة البيبيرونال هي أكثر السلائف الكيميائية الأربعة تداولاً لمادة الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين، في حين أن التجارة الدولية في

أيضا عن مضبوطات من سيانيد الصوديوم، وإن كان ذلك يتعلق نمطياً بالصنع غير المشروع لمادة الفينيسكلدين.

١٣٤- وعلى عكس ما حدث منذ عدة سنوات (تقريباً في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤) عندما كان الإبلاغ يجري بانتظام عن مضبوطات إسترات حمض فينيل الخل، وخصوصاً من قبل بلدان في أمريكا الشمالية والوسطى، وقد أبلغت هولندا في الاستمارة D لعام ٢٠١٧ عن عملية ضبط واحدة فقط من ميثيل فينيل أسيتات. وشملت ٤٥٨ كيلوغراماً من حمض الفينيل، تم ضبطها في مرفق للشحنات البريدية. وكان قد سبق الإبلاغ عن الحادثة من خلال نظام "بيكس".

١٣٥- وهناك عدد من الكواشف الكيميائية الأخرى اللازمة في صنع المخدرات المختلفة. ومن ثم، فإن مضبوطات تلك الكيمياءويات تدل على الصنع غير المشروع للمخدرات، وكثيراً ما يتم تسريبها إلى المختبرات السرية نفسها التي تُسرب إليها السلائف الخاضعة للرقابة. وقد كانت المكسيك في معظم الأحيان هي البلد الأكثر إبلاغاً عن مضبوطات من حمض الطرطير، وهو مادة كيميائية تُستعمل لزيادة فعالية الميثامفيتامين المصنوع باستعمال مادة ١-فينيل-٢-بروبانول. وكانت المكسيك قد بدأت بالإبلاغ عن المضبوطات في عام ٢٠٠٩، عندما حظرت استيراد الإيفيدرين والطرطير القائمة على مادة ١-فينيل-٢-بروبانول التي أخذت تهيم على الصنع غير المشروع للميثامفيتامين. وتراوحت المضبوطات السنوية من حمض الطرطير من ٢,٨ من الأطنان (٢٠١٤) إلى ٦٠ طنناً (٢٠١١)، وتراوحت مؤخراً ما بين ٥ و٦ أطنان. وفي عام ٢٠١٧، تراوحت كميات حمض الطرطير المضبوط في فرادى حوادث تتعلق بمختبرات الميثامفيتامين ما بين أقل من ١٠ كيلوغرامات و٨٥٠ كيلوغراماً. وكما هو الحال بالنسبة للكيمياءويات الأخرى، فإن تحديد المصدر أمر معقد بسبب عدم وجود علامات على الحاويات التي يتم ضبطها في المختبرات غير المشروعة. ومع ذلك، يُفترض أن يتم الحصول على المزيد من الكيمياءويات الأساسية من مصادر محلية.

١٣٦- كما تعتبر المضبوطات من مواد الغش مؤشرات مهمة على الصنع غير المشروع للمخدرات. وقد أبلغ في الاستمارة D بانتظام عن ضبط مادة الكافيين، وهي مادة من المعروف أنها تُستعمل لغش الميثامفيتامين المصنوع على نحو غير مشروع، وذلك نمطياً من جانب بلدان في شرق وجنوب شرق آسيا. ويعد الكافيين عنصراً رئيسياً فيما يسمى أقراص "يابا" التي يمكن إيجادها على نطاق واسع في تلك المنطقة. وتبلغ نسبة الكافيين من ٧٠ إلى ٧٥ في المائة من قرص متوسط من أقراص "يابا".

١٣٧- وأبلغ عدد من البلدان عن مضبوطات من الكافيين في الاستمارة D لعام ٢٠١٧. وأبلغت ميانمار عن أكبر مضبوطات من الكافيين في السنوات الأخيرة، بما يشمل قرابة ٢٠ طنناً في عام ٢٠١٦ و٦ أطنان في عام ٢٠١٧. وتعتقد السلطات أن الكافيين يدخل ميانمار من مقاطعة شيانج راي في تايلاند أو على طول نهر ميكونغ من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وفي حين أن المضبوطات من الإيفيدرين في ميانمار لا تُظهر أي اتجاه ملحوظ، يبدو أن المضبوطات من الكافيين ترتبط بالمضبوطات من الميثامفيتامين.

١٤٤- واستمر الإبلاغ عن مضبوطات السافرول والزيوت الغنية بالسافرول من خلال نظام "بيكس" في أول ١٠ شهور من عام ٢٠١٨. وشملت البلاغات معلومات عن أول مختبر لمادة الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين في الفلبين. ولم يُبلِّغ عن أي مضبوطات من الإيسوسافرول في الاستمارة D لعام ٢٠١٧، كما لم يبلغ عن أي حادثة من خلال نظام "بيكس".

١٤٥- ومع أن توافر بدائل غير مجدولة للسافرول والزيوت الغنية بالسافرول المعدة لاستعمالها في الصنع غير المشروع لمادة الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين والمواد ذات الصلة يفسر عدم وجود مضبوطات كبيرة من السلائف الخاضعة للرقابة في أوروبا، فلا توجد معلومات كافية تبيّن ما إذا كان ذلك نفسه ينطبق على بقية العالم، وخصوصاً في بلدان شرق وجنوب شرق آسيا. فقد واجهت المنطقة لوقت طويل عمليات إزالة غير قانونية للأشجار من جنس "القرفة" الغنية بزيوت السافرول. ولا يمكن تقييم الوضع الحالي في تلك المنطقة إلا من خلال المعلومات المتعلقة بالظروف، وذلك لأن المعلومات الواردة في الاستمارة D لم تكن كاملة (انظر الجدول في الفصل الثاني أعلاه، القسم جيم والمرفق الثالث). وتلاحظ الهيئة أن هناك صعوبات في الاتصالات بعدة بلدان، وخصوصاً في جنوب شرق آسيا. وتذكر الهيئة جميع البلدان بأن التحقيق في المضبوطات وتبادل المعلومات بشأن أساليب العمل المتبعة فيما بينها ومع الهيئة هما عنصران من العناصر الحاسمة في مراقبة السلائف الدولية، لأنهما يساعدان على تحديد نقاط التسريب ومنع حدوث التسريب في المستقبل.

(ج) استعمال المواد غير المُجدولة وغير ذلك من الاتجاهات في الصنع غير المشروع لمادة ٤،٣-ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين) ونظائرها

١٤٦- كثيراً ما قيل إن توافر السلائف "المحوّرة" غير المُجدولة التي تحل محل سلائف الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين الخاضعة للمراقبة قد ساهم في زيادة قوة أو شدة مفعول أقراص الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (المعروفة باسم أقراص "الإكستاسي") التي تُرى حالياً في الأسواق غير المشروعة. وقد قيل إن هذه البدائل ليست أرخص فحسب من السافرول أو الزيوت الغنية بالسافرول التي كان يُتجر بها سابقاً لأجل الغرض نفسه، بل إنها أسهل أيضاً من حيث الشحن كونها مواد صلبة؛ وربما كان هذا، أو لا يزال، أحد الأسباب التي أدت إلى عدم تثبُّه سلطات إنفاذ القوانين إليها في بعض المناطق.

١٤٧- وفي الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧، أبلغ زهاء ثلاث أو خمس حكومات، في الاستمارة D لكل سنة، عن مضبوطات من بدائل غير مجدولة لمادة ٤،٣-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول. وقد جرى الإبلاغ عن الحوادث من خلال نظام "بيكس" منذ عام ٢٠١٣، وغالباً ما كان عدد الحوادث والكميات التي أبلغ عنها أكبر من تلك المبلّغ عنها في الاستمارة D. وفي عام ٢٠١٧، استمرت عمليات ضبط بدائل هذه المادة تجري حصرًا في بلدان أوروبية. وقد شملت هذه العمليات بالدرجة الرئيسية مشتقات من ٤،٣-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول حمض ميثيل غليسيديك،

المادة ٤،٣-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول تكاد تكون معدومة. وفي الفترة بين ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ و١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أخطر ١٦ من البلدان والأقاليم المصدّرة سلطات ٤٧ بلداً وإقليماً مستورداً بخصوص أكثر من ٧٥٠ عملية تصدير مقترحة من البيبيرونال يتجاوز حجمها ٢٧٠٠ طن. وقد كان هناك إشعار واحد فقط سابق للتصدير بشأن المادة ٤،٣-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول، اشتمل على كمية كبيرة، واعترضت عليه سلطات البلد المستورد.

التهريب

١٤٠- في الاستمارة D لعام ٢٠١٧، أبلغ بلدان، هما بلغاريا وهولندا، عن ضبط كميات من مادة ٤،٣-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول بكميات تفوق ٥ ٠٠٠ لتر. وتذكر الهيئة أن هذه التقارير قد تشير في الواقع إلى الشحنات نفسها التي كانت خاضعة لتسليم مراقب بين البلدين. وكان منشأ هذه الشحنات في البداية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وقد عبرت فييت نام بواسطة شاحنة إلى ميناء هايبونغ. ثم انتقلت من هايبونغ إلى اليونان عن طريق البحر، ثم وصلت إلى بلغاريا. ولا تزال التحقيقات في هذه الحادثة مستمرة، سواء فيما يتعلق بالمنشأ الفعلي في جنوب شرق آسيا، الذي ربما كان مختلفاً عن منشأ الشحنة، وكذلك فيما يتعلق بالمرسل إليه (إليهم) في أوروبا.

١٤١- وفي بلدان أخرى، ظل إجمالي المضبوطات السنوية من المادة ٤،٣-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول قليلاً لا أهمية له. وقد كانت المضبوطات من البيبيرونال ضئيلة.

(ب) السافرول والزيوت الغنية بالسافرول والإيسوسافرول

التجارة المشروعة

١٤٢- في الفترة ما بين ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ و١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أرسلت ستة بلدان مصدّرة ٢٣ إشعاراً سابقاً للتصدير بخصوص السافرول والزيوت الغنية بالسافرول وذلك من خلال نظام "بن أونلاين" إلى سلطات ١٢ بلداً مستورداً. وكانت تتعلق تلك الإشعارات بما مجموعه أكثر من ١ ٢٠٠ لتر في شكل زيوت غنية بالسافرول. ولم تكن هناك أي إشعارات سابقة للتصدير بخصوص الإيسوسافرول.

التهريب

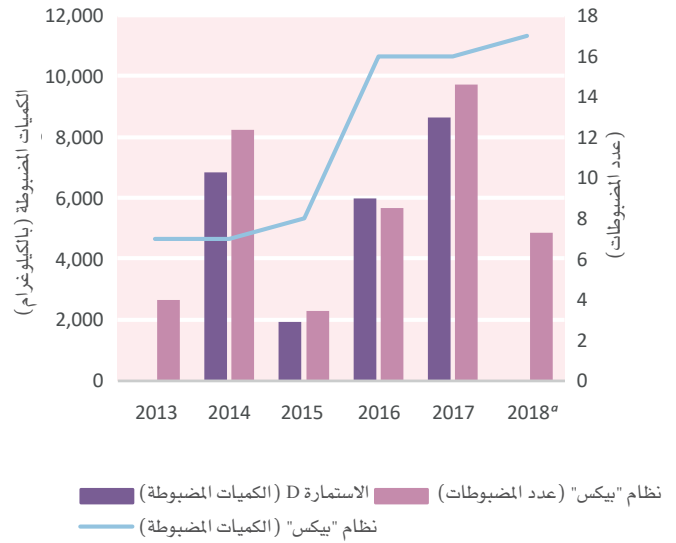
١٤٣- كانت هولندا البلد الوحيد الذي أبلغ عن مضبوطات ملحوظة من السافرول والزيوت الغنية بالسافرول في الاستمارة D لعام ٢٠١٧. وبلغ حجم هذه المضبوطات نحو ٣ ٠٠٠ لتر في خمس حوادث، منها كمية ٢ ٨٧٥ لتراً ضبطت في حادثة واحدة. وفي الحادثة نفسها، ضبطت كميات كبيرة من كيميائيات أخرى، بما في ذلك أكثر من ٤٠ ٠٠٠ لتر من الفورماميد، مما يعدّ مؤشراً على استخدام طريقة "ليوكارت". وقد شهدت الحادثة ضبط حاويات تحمل علامات مشابهة لتلك التي وجدت في ضبطية أخرى من زيوت غنية بالسافرول حدثت في مختبر غير مشروع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ولا تزال التحقيقات جارية لتحديد طبيعة الارتباط الدقيق بين الحادثتين اللتين تبلغ الفترة الفاصلة بين وقوعهما ١١ شهراً.

١٤٨- ويتضح من المعلومات المتاحة للهيئة أن انتشار الكيماويات غير المجدولة، وبخاصة الكيماويات "المحوّرة" وسلسلة المواد المرتبطة بها كيميائياً، يعدّ تحدياً للحكومات (انظر أيضاً الفصل الرابع). ويسمح ما يسمى "البند الجامع" الوارد في اللوائح التنظيمية بشأن السلائف في الاتحاد الأوروبي للسلطات بحظر دخول الكيماويات غير المجدولة إلى الإقليم الجمركي للاتحاد أو خروجها منه عند وجود دليل كاف على النية في استعمال تلك المواد للصنع غير المشروع للعقاقير المخدّرة أو المؤثّرات العقلية. ومع ذلك، وبالنظر إلى أن البند لم يثبت فعاليته من الناحية العملية، تشجّع الهيئة حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى على التشارك في النهج الوطنية الناجحة من أجل التصدي لانتشار الكيماويات غير المجدولة والسلائف "المحوّرة"، بما يشمل تلك التي ليست لها أغراض استعمال مشروعة معترف بها.

١٤٩- وبالإضافة إلى مشتقات المادة ٤،٣-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول حمض ميثيل غليسيديك، تعتبر مادة الهليونال بديلاً بارزاً يدخل في الصنع غير المشروع للعقاقير من نوع الميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين. وقد أبلغت هولندا عن الهليونال في الاستمارة D لعام ٢٠١٧. وهذه أول عملية إبلاغ من هذا النوع في أوروبا، إذ كانت كندا هي التي أبلغت عن جميع عمليات الضبط الثلاث السابقة، بدءاً من عام ٢٠١٤.

أي سلائف "محوّرة" لا تتوفر عادة بشكل جاهز للاستعمال.^(٣٧) وغالباً ما شملت الحوادث الإفرادية عدة أطنان، على سبيل المثال في هولندا وإسبانيا. وفي الحالات التي جرت فيها عمليات ضبط على الحدود وتوفرت معلومات بشأنها، كان المنشأ المزعوم للكيماويات هو الصين. واستمرت عمليات ضبط البدائل غير المجدولة للمادة ٤،٣-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول بمعدل مماثل في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٨ (الشكل الحادي عشر). والهيئة تدرك أن هذه الضبطيات قد جرت في كندا في عام ٢٠١٨.

الشكل الحادي عشر- المضبوطات من بدائل ٤،٣-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول في بلاغات بواسطة نظام "بيكس" والمبلغ عنها في الاستمارة D، ٢٠١٣-٢٠١٨



^(١) الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٨؛ ولم تتوفر بيانات الاستمارة D.

الإطار ٢- حكم المحكمة الوطنية العليا في إسبانيا في عام ٢٠١٧^(١)

حكمت المحكمة الوطنية العليا في إسبانيا على شخصين بالسجن ثلاث سنوات وبغرامات لارتكاب جرائم تعدّ خطراً يهدد الصحة العمومية، وذلك بعد إدانتها باستيراد مادة ٤،٣-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول ميثيل غليسيديك، وهي سليفة أولية للميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين، من الصين إلى إسبانيا ومن ثم شحنها إلى هولندا. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان هناك طلب استئناف في انتظار البتّ فيه لدى المحكمة العليا.

وبما أن الحكم المناسب الوارد في قانون العقوبات لا يشير صراحة إلى المواد المدرجة في اتفاقية سنة ١٩٨٨، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تبثّ فيما إذا كان هذا الحكم ينطبق على السلائف الأولية غير المدرجة في القوائم.

ومع ذلك فإن الحكم أشار أيضاً إلى صنع المعدات والمواد المستخدمة في إنتاج المواد المدرجة ونقلها وتوزيعها والاتجار بها وحيازتها، ومن ثم فهو يجرم أيضاً الأعمال التحضيرية لارتكاب الجرم.

وقد وجدت المحكمة أن مادة ٤،٣-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول ميثيل غليسيديك، بوصفها سليفة أولية، تعتبر مادة لازمة لإنتاج مادة غير قانونية. وعلى هذا الأساس، حكمت المحكمة بأن مادة ٤،٣-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول ميثيل غليسيديك تخضع للحكم ذي الصلة المتعلق بالجرائم التي تعدّ خطراً على الصحة العمومية.

^(١) المحكمة الوطنية العليا في إسبانيا (Audiencia Nacional)، الدائرة الجنائية، القسم ٢، الحكم ٢٠١٧/١٢ المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

^(٣٧) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أوصت الهيئة بالجدولة الدولية لمادة ٤،٣-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول حمض ميثيل غليسيديك واستراته الميثيلية.

٣- اتجاهات أخرى في الصنع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية

الميثيلامين

١٥٥- أبلغت هولندا وبولندا وإسبانيا عن مضبوطات من الفورماميد وحمض الفورميك و/أو فورمات الأمونيوم في الاستمارة D لعام ٢٠١٧. وترتبط هذه الكيمياويات بما يسمى طريقة "ليوكارت" التي يمكن أتباعها في الصنع غير المشروع للأمفيتامين والميثامفيتامين من مادة ١-فينيل-٢-بروبانول، أو للميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين والمواد ذات الصلة من مادة ٤،٢-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول.

١٥٦- واستمرت عمليات ضبط السلائف "المحوّرة" في شكل مشتقات ممهّوة لمنتجات نهائية من المنشطات الأمفيتامينية. وقد أبلغت هولندا، على وجه التحديد، عن ضبط ٢٥ كيلوغراماً من مادة *N*-٣-ثلاثي-بوتوكسيكاربونيل-ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (*t*-BOC-MDMA)، مقارنة بكمية ١٢٢ كيلوغراماً في عام ٢٠١٦.

باء- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للكوكايين

١- برمنغنات البوتاسيوم

التجارة المشروعة

١٥٧- تُستعمل مادة برمنغنات البوتاسيوم كعامل مؤكسد في تجهيز الكوكايين غير المشروع؛ وفي الوقت نفسه، تُستعمل أيضاً على نطاق واسع في الكيمياء العضوية كمادة مطهّرة ولتنقية المياه، ومن ثم يجري الاتجار بها دولياً على نطاق واسع. وفي الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، قدّمت سلطات ٢١ بلداً مصدراً أكثر من ١٥٠٠ إشعار سابق للتصدير بخصوص شحنات من برمنغنات البوتاسيوم موجّهة إلى بلدان مستوردة. وكانت تلك الشحنات موجّهة إلى ١٢٤ بلداً وإقليمياً مستورداً واشتملت على كمية إجمالية قدرها حوالي ٢٥ ٥٠٠ طن من برمنغنات البوتاسيوم. وظلت البلدان الثلاثة المنتجة للكوكا في أمريكا الجنوبية، وهي بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو وكولومبيا، تشكل نسبة محدودة جداً من تلك التجارة (تقريباً ١,٤ في المائة). وبلغت واردات البلدان الأخرى في أمريكا الجنوبية ١٢٠٠ طن (حوالي ٥ في المائة من التجارة العالمية بهذه المادة). ولم يبلغ أيّ من تلك البلدان عن تصدير أو إعادة تصدير برمنغنات البوتاسيوم بكميات كبيرة.

الاتجار

١٥٨- لا تزال الحالة بشأن برمنغنات البوتاسيوم وغيره من سلائف الكوكايين في أمريكا الجنوبية غير واضحة، وبخاصة فيما يتعلق بمصادره. ويبدو أن المصدرين الرئيسيين لبرمنغنات البوتاسيوم المستخدم لأغراض غير مشروعة هما التصنيع غير المشروع والتسريب من قنوات التوزيع المحلية المشروعة والتهريب اللاحق نحو مواقع التجهيز غير المشروعة إما داخل البلد نفسه

١٥٠- استمر الإبلاغ عن مضبوطات من الميثيلامين سواء في شكل محاليل أو في شكل هيدروكلوريد الميثيلامين. والميثيلامين مادة كيميائية متعددة أغراض الاستعمال تخضع للمراقبة في العديد من البلدان، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى استعمالها في الصنع غير المشروع للميثامفيتامين والميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين. وهي مادة تدخل في بعض طرائق صنع الإيفيدرين، وكذلك صنع عدد من المؤثرات النفسانية الجديدة.

١٥١- وقد كانت المكسيك وهندوراس وهولندا والولايات المتحدة، بهذا الترتيب، هي البلدان التي أبلغت عن أكبر المضبوطات في عام ٢٠١٧. ففي هندوراس، تم ضبط ٥٠٠٠ كيلوغرام (في ٢٠٠ كيس) في طريقها إلى بويرتو باريوس في غواتيمالا. ولم تُقدّم أي معلومات عن المنشأ. وفي الولايات المتحدة ضُبطت، في حادثة واحدة، كمية ١٠٠٠ كيلوغرام من هيدروكلوريد الميثيلامين أثناء عبورها من الصين إلى كندا بسبب عدم تقديم الشاحن لإشعار مسبق بالاستيراد بهدف إعادة الشحن كما ينص على ذلك قانون الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد سبق تحديد هوية الشركة المستوردة في كندا على أنها مصدر يورّد سلائف كيميائية إلى مختبر سري في كندا.

١٥٢- وبلغت كمية المضبوطات في المكسيك، التي أُجريت في ١٢ مختبراً سرياً لصنع مادة الميثامفيتامين، ٩٠٠ كيلوغرام تقريباً وأكثر من ١٢ ٠٠٠ لتر. وفي معظم الحالات، تمت إزالة لسائق الأسماء عن الحاويات، وهو ما يصعب عملية تحديد المنشأ. وقامت هولندا بعمليات ضبط لكميات من مادة هيدروكلوريد الميثيلامين الصلبة قارب حجمها ٥ أطنان في تسع حوادث. ولم يتم تقديم أي معلومات عن المصادر أو نقاط التسريب المحتملة.

١٥٣- كما واصلت المكسيك الإبلاغ عن مضبوطات من كيمياويات يمكن أن تُستعمل في الصنع غير المشروع لمادة الميثيلامين. وضبطت السلطات، في عام ٢٠١٧، أكثر من ١٠ ٥٠٠ لتر من مادة الفورمالدهيد وحوالي ٢٠ طناً من مادة كلوريد الأمونيوم.^(٢٨) وقد ضبطت هاتان المادتان الكيمياءيتان في مختبرات سرية لصنع الميثامفيتامين.

غاز الهيدروجين

١٥٤- استمرت ألمانيا في الإبلاغ عن سرقة اسطوانات الغاز الفولاذية التي تحتوي على غاز الهيدروجين المضغوط، والذي يمكن استخدامه كعامل اختزال في الصنع غير المشروع لعدد من المخدرات الاصطناعية. ويُفترض أن اسطوانات الهيدروجين المسروقة قد استخدمت في الصنع غير المشروع للأمفيتامين. وقد استمرت هولندا أيضاً في الإبلاغ عن عمليات ضبط لأسطوانات الهيدروجين.

^(٢٨) كمية ١٠ ٥٠٠ لتر من مادة الفورمالدهيد يمكن إنتاج حوالي ١٧٠٠ كيلوغرام من هيدروكلوريد الميثيلامين.

المستخدمة لاستخراج قاعدة الكوكايين من أوراق الكوكا وتحويل قاعدة الكوكايين إلى هيدروكلوريد الكوكايين؛ وتشمل أيضاً سلائف وبدائل برمنغنات البوتاسيوم. وفي معظم الحالات التي قُدمت فيها هذه المعلومات أُبلغ بأن الكيمياءيات قد جاءت من مصادر داخلية.

سلائف وبدائل برمنغنات البوتاسيوم

١٦٢- في عام ٢٠١٧، ضبطت كولومبيا قرابة ١,٩ طن من منغنيات البوتاسيوم، وهو سليفة مباشرة لبرمنغنات البوتاسيوم. وأبلغ بأن مصدرها هو كولومبيا. بيد أنه بالنظر إلى تسلسل مراحل الصنع، فإن منغنيات البوتاسيوم المضبوط ربما صُنعت على نحو غير مشروع من ثاني أكسيد المنغنيز. ولم يتم الإبلاغ عن أي مضبوطات من ثاني أكسيد المنغنيز في عام ٢٠١٧.

١٦٤- وأبلغت دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن ضبط ٥٦٠ لتراً من حمض النيتريك، وهي كمية أقل من الكمية المضبوطة في عام ٢٠١٦ والبالغة ٨٤٥ لتراً. وقد صُنعت جزء من تلك المضبوطات في مختبرات الكوكايين غير المشروعة، إذ يُزعم أن حمض النيتريك يُستعمل كعامل مؤكسد في المراحل الأولى من عملية صنع الكوكايين؛ وضُبطت كمية أخرى لأسباب إدارية، مثل النقل بدون إذن.

١٦٥- وفي الاستمارة D لعام ٢٠١٧، أبلغت الأرجنتين وحدها عن ضبطيات من مادة هيبوكلوريت الصوديوم، وهي مادة بديلة تُستخدم عوضاً عن برمنغنات البوتاسيوم في تقيئة عجينة الكوكا. وبلغت المضبوطات ١٤٤٠ لتراً تقريباً، وهي الكمية نفسها تقريباً المضبوطة في عام ٢٠١٦.

ولم تبلغ دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن أي ضبطيات في عام ٢٠١٧، بعد أن كانت سابقاً تضبط بانتظام كميات من هيبوكلوريت الصوديوم تتراوح بين ١٠٠٠٠ و٣٠٠٠٠ لتر.

المواد الأخرى غير الخاضعة للمراقبة الدولية، والاتجاهات في صنع الكوكايين غير المشروع

١٦٦- بالنسبة إلى سلائف الكوكايين الأخرى غير الخاضعة للمراقبة الدولية أُبلغ عدد أقل من البلدان بالمقارنة مع السنوات السابقة عن مضبوطات منها في الاستمارة D لعام ٢٠١٧ فيما عدا استثناءات نادرة. وتعلقت المضبوطات المبلغ عنها بعدد أقل من المواد وبكميات أقل. ويمكن أن يعزى ذلك إلى مشكل في الإبلاغ، مع أن حدوث تحولات في محور تركيز هيئات إنفاذ القانون ربما أسهم في ذلك.

١٦٧- وفي ما يتعلق بالكيمياءيات المستعملة في استخراج قاعدة الكوكايين من أوراق الكوكا، أبلغت كولومبيا في عام ٢٠١٧ عن ضبط حوالي ٨٢٠٠٠ لتر من غاز النشادر. وضبطت دولة بوليفيا المتعددة القوميات أكثر من ١,٦ طن من اليوريا، وإن كانت قد قامت بذلك جزئياً لأسباب إدارية. وضُبطت كمية مماثلة في مختبرات سرية في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

أو عبر الحدود على الصعيد دون الإقليمي. غير أن المعلومات التي تلقتها الهيئة لم تكن كافية لتقييم مصادره الحقيقية في الأسواق غير المشروعة. وعلاوة على ذلك، فإن الهيئة لا تعلم بأي تحقيقات اقتفائية بشأن مصادر الكميات المضبوطة.

١٥٩- وفي عام ٢٠١٧، على غرار السنوات السابقة، واصلت البلدان الثلاثة المنتجة للكوكا الإبلاغ عن نسبة كبيرة من مضبوطات برمنغنات البوتاسيوم العالمية. وفي الاستمارة D لعام ٢٠١٧، أبلغت دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن مضبوطات يبلغ حجمها حوالي ١٧٢٥ كيلوغراماً؛ وضبطت كمية ٦٧٦ كيلوغراماً إضافية لأسباب إدارية. وأبلغت كولومبيا عن حوالي ٤٠٠ ضبطية لكمية إجمالية تصل إلى ٩٨ طناً تقريباً؛^(٢٩) وكانت كولومبيا هي منشأ جميع هذه المضبوطات. ولم تتضح بعد نسبة كميات برمنغنات البوتاسيوم المضبوطة التي صُنعت بطرق غير مشروعة.

١٦٠- ومن بين بقية بلدان أمريكا الجنوبية، كانت الأرجنتين هي البلد الوحيد الذي أُبلغ عن ضبطية كبيرة لكمية ٢٦٥٠ كيلوغراماً من برمنغنات البوتاسيوم. وهذه أكبر كمية على الإطلاق يبلغ عنها هذا البلد. ولكن، لم تُقدّم أي تفاصيل إضافية، ولم يُعرف مصدر الشحنة. علماً بأن الكمية المبلغ عن ضبطها في جمهورية فنزويلا البوليفارية بلغت أكثر من ثلاثة أضعاف مقارنة بكمية عام ٢٠١٦ التي بلغت ٦٦٠ كيلوغراماً. ولم تتوفر أي معلومات من بيرو.

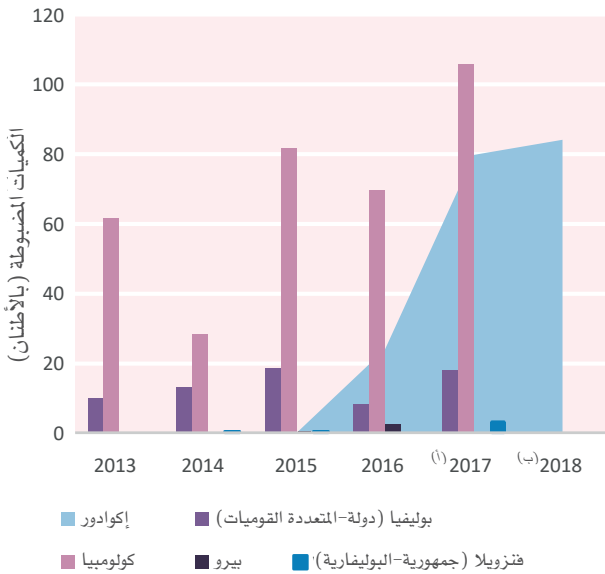
١٦١- وبالنظر إلى الزيادات الأخيرة المبلغ عنها في صنع الكوكايين في العالم، تشجّع الهيئة حكومات البلدان المعنية في القارة الأمريكية على العمل، منفردة أو من خلال آليات لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، على استحداث استراتيجيات مناسبة لسد الثغرات في المعارف الحالية بشأن اتجاهات الاتجار وأساليب العمل التي يتبناها المتجرون للحصول على برمنغنات البوتاسيوم. وإضافة إلى ذلك، تكرر الهيئة نداءها الموجه إلى تلك الحكومات لاستعراض آلياتها للرقابة الداخلية، وخصوصاً متطلبات الإعلان عن الاستعمال النهائي لبرمنغنات البوتاسيوم، وأي عتبات دنيا محدّدة قد يستغلها المتجرون. كما أن فرقة العمل المعنية بالسلائف التابعة للهيئة لتقف على أهبة الاستعداد لدعم أي أنشطة في هذا المجال.

٢- استعمال المواد غير المُجدولة وغير ذلك من الاتجاهات في صنع الكوكايين غير المشروع

١٦٢- بالإضافة إلى برمنغنات البوتاسيوم، تضع أكثرية البلدان في أمريكا الوسطى والجنوبية طائفة متنوعة من الكيمياءيات الأخرى قيد المراقبة الوطنية، وهي مواد معلوم استعمالها في الصنع غير المشروع للكوكايين. وتبعاً لذلك، تبلغ العديد من هذه البلدان عن ضبطيات تلك المواد الكيميائية في الاستمارة D؛ وهي تشمل الأحماض والقواعد المألوفة والعوامل المؤكسدة والمذيبات

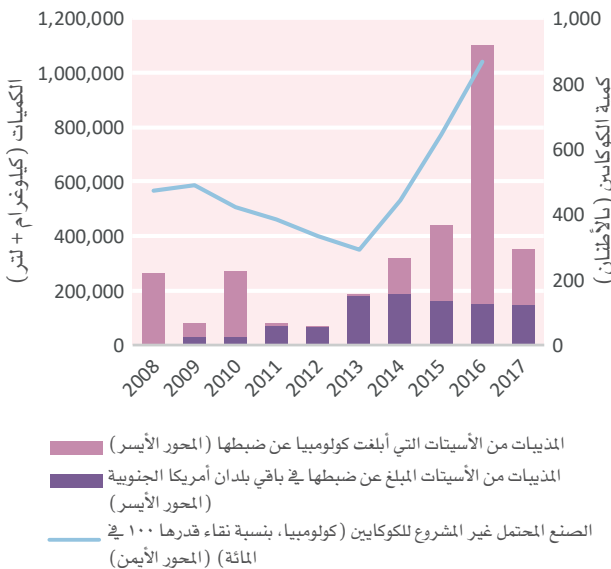
^(٢٩) وفقاً لما ذكرته السلطات الكولومبية، تشمل هذه الكمية مضبوطات لأسباب إدارية أعيد فيها برمنغنات البوتاسيوم إلى المالك؛ وأوضحت السلطات في الاستمارة D أن المعلومات المقدمة تستند إلى القياس والتجريب الميدانيين فقط.

الشكل الثاني عشر- المضبوطات من كلوريد الكالسيوم في أمريكا الجنوبية التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، ٢٠١٣-٢٠١٧، وحكومة إكوادور، ٢٠١٨



(أ) لعام ٢٠١٧، لم تتوفر بيانات من بيرو.
(ب) الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٨.

الشكل الثالث عشر- المذنبات من الأسيتات التي أبلغت عن ضبطها بلدان في أمريكا الجنوبية في الاستمارة D، ٢٠٠٨-٢٠١٧ وصنع الكوكايين المحتمل في كولومبيا، ٢٠٠٨-٢٠١٦^(٤٠)



(٤٠) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٨ (الكتيب ٢: لمحة عامة عن الطلب على المخدرات وعرضها على الصعيد العالمي- أحدث الاتجاهات والقضايا الشاملة).

١٦٨- وتشير مضبوطات من كيميائيات أخرى إلى أن الجماعات الإجرامية الضالعة في تجهيز الكوكايين بطرق غير مشروعة أصبحت أكثر تطوراً وفعالية. ويُعدُّ ميثايبسولفيت الصوديوم عامل اختزال يُستعمل لتوحيد مستوى أكسدة قاعدة الكوكايين التي مصدرها مختبرات استخراج مختلفة قبل مواصلة التجهيز. وجرى الإبلاغ عن ذلك بانتظام في الاستمارة D منذ عام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠١٧، أبلغت عن ضبطيات كولومبيا (٤٧ طنًا) ودولة بوليفيا المتعددة القوميات (٧,٥ أطنان، وأكثر من ٧٥ في المائة من هذه الكمية ضبطت في مختبرات الكوكايين غير المشروع) وجمهورية فنزويلا البوليفارية (١,٧ طن، ضبطت في مختبرات غير مشروعة).

١٦٩- واستمر أيضاً الإبلاغ في الاستمارة D لعام ٢٠١٧ عن مضبوطات كلوريد الكالسيوم، وهو عامل تحضيف للمذيبات (انظر الشكل الثاني عشر). وأبلغت دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن ضبط أكثر من ١٨ طنًا من كلوريد الكالسيوم. وتُقدِّم حوالي نصف تلك الضبطيات في مدهامات لمختبرات الكوكايين غير المشروعة، في حين تُقدِّم النصف الآخر لأسباب إدارية، مثل عدم الحصول على الأذن أو على مستندات النقل. وفي كولومبيا، تجاوزت مضبوطات كلوريد الكالسيوم ١٠٥ أطنان، مقابل ٧٠ طنًا تم ضبطها في عام ٢٠١٦.

١٧٠- ومع أنّ كلاً من دولة بوليفيا المتعددة القوميات وكولومبيا أبلغتا بانتظام عن مضبوطات كبيرة متعددة الأطنان منذ عام ٢٠١٢، تبرز إكوادور على أنها البلد الثالث المتضرر من التهريب الواسع النطاق لكلوريد الكالسيوم من أجل استخدامه في مختبرات الكوكايين غير المشروعة. وقد ازدادت المضبوطات المبلغ عنها في هذا البلد من أقل من ١٠٠ كيلوغرام في عام ٢٠١٥ إلى ٢٤ طنًا في عام ٢٠١٦، ثم ٨٠ طنًا في عام ٢٠١٧. وتشير المعلومات الواردة من حكومة إكوادور إلى أن المضبوطات في العشرة أشهر الأولى من عام ٢٠١٨ تجاوزت ٨٠ طنًا. وجرى معظم الضبطيات على الطرق السريعة. وكان منشأ كلوريد الكالسيوم من بيرو، وكان موجهاً إلى كولومبيا من أجل استخدامه في صنع الكوكايين غير المشروع. وهذا يتناقض مع المعلومات الواردة من بلدان أخرى، لم تحدد في معظم الأحيان منشأ كلوريد الكالسيوم الذي تضبطه. وفي الحالات التي حددت فيها المنشأ، أشارت إلى أنه مصدر محلي. ويبدو أن إجراء التحقيقات الاقتصادية بشأن الضبطيات التي جرت في إكوادور صعب لأن كلوريد الكالسيوم لا يخضع للمراقبة في بيرو، وبناء على ذلك، لم تتخذ سلطات إنفاذ القانون أي إجراءات أخرى.

١٧١- ولم تتغير عموماً الحالة المتعلقة بمضبوطات المذيبات والأحماض اللازمة لتجهيز الكوكايين. وواصلت بلدان في أمريكا الجنوبية الإبلاغ عن مضبوطات كبيرة من المذيبات، سواء كانت مدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨ أم لا. ومعظم المذيبات المضبوطة غير المدرجة في الجدول الثاني كانت مذيبات من الأسيتات التي تُستخدم في مرحلة البلورة النهائية، عندما تُحوّل قاعدة الكوكايين إلى هيدروكلوريد الكوكايين. وفي الأحوال النمطية يتم الحصول على المذيبات والأحماض من المصادر المحلية.

عام ٢٠١٧.

التجارة المشروعة

١٧٦- خلال الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، استخدمت سلطات ٢٣ بلداً وإقليماً مصدراً نظام "بن أونلاين" لتقديم أكثر من ١٩٠٠ إشعار سابق للتصدير بخصوص شحنات أنهيدريد الخل. وكانت الشحنات موجهة إلى ٨٤ بلداً وإقليماً مستورداً واشتملت على كمية إجمالية قدرها ٦١١ مليون لتر من أنهيدريد الخل.^(٤١) وقد اعترضت سلطات البلدان المستوردة على نحو ١٥ في المائة من هذه الشحنات لأسباب إدارية في معظم الأحيان، وهو العدد ذاته المسجل في الفترة المشمولة بالتقرير السابق (١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦-١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧). ولكن، على عكس الفترة المشمولة بالتقرير السابق، انخفضت بدرجة حادة عدد الشحنات المعترض عليها عبر نظام "بن أونلاين" بسبب الاشتباه في محاولات التسريب، مما يشير إلى احتمال عودة المتجرين إلى أسلوب عملهم السابق، وهو التسريب من قنوات التوزيع الداخلية.

١٧٧- وفي عام ٢٠١٧، شملت الحوادث البارزة في التجارة المشروعة المرصودة عبر نظام "بن أونلاين" شحنة أوقفت تبلغ ٩٠٠٠٠٠ لتر من أنهيدريد الخل من سويسرا إلى بولندا. واشتملت على عمليات تصدير كميات كبيرة من أنهيدريد الخل من الولايات المتحدة إلى الإمارات العربية المتحدة. ولأن الطرف المتلقي لم يكن مستورداً مرخصاً له، اعترضت عليها سلطات الإمارات العربية المتحدة. وتود الهيئة أن تذكّر الحكومات بأهمية إيلاء العناية نفسها للشحنات الموقوفة أو المعترض عليها في التجارة الدولية المشروعة، والتحقق فيها بالطريقة نفسها التي تخضع لها المضبوطات، بغية الحصول على معلومات استخباراتية تصلح لاتخاذ إجراءات عمل بشأنها من أجل منع عمليات التسريب في مناطق أخرى في المستقبل.

الاتجار

١٧٨- وفقاً للمعلومات المقدمة من الحكومات في الاستمارة D لعام ٢٠١٧، أبلغ ٢٠ بلداً عن مضبوطات أنهيدريد الخل تبلغ ١٢٧٠٠٠ لتر. وأبلغت أفغانستان عن أضخم كمية (٢٧ ٧٠٠ لتر)، تليها تركيا (٢٢ ٢٠٠ لتر) وجمهورية إيران الإسلامية (٢٠ ٢٠٠ لتر). أما البلدان التي أبلغت عن ضبط أكثر من ٥٠٠٠ لتر، فهي بلغاريا (٦٠٠ لتر)، والمكسيك (٨ ٦٠٠ لتر)، واليابان (٧ ٦٠٠ لتر) وهولندا (٧ ٠٠٠ لتر) وباكستان (٦ ٩٠٠ لتر).

١٧٩- وعقب حدوث انخفاض حاد في كميات أنهيدريد الخل المضبوطة في أفغانستان بين عام ٢٠١١ (٦٨ ٠٠٠ لتر) وعام ٢٠١٥ (٢ ٨٠٠ لتر)، ارتفعت الكميات المضبوطة مرة أخرى إلى ثلاثة أضعاف في سنتين متتاليتين ليصل إلى ١٠ ٤٠٠ لتر في عام ٢٠١٦.

^(٤١) لا يشمل ذلك التجارة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

١٧٢- ومن حيث الانتشار الجغرافي، توجد مؤشرات تدل على تزايد الاتجار بعجينة الكوكا (أو قاعدة الكوكايين) وتحويلها إلى هيدروكلوريد الكوكايين خارج كولومبيا، وخصوصاً في بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية. وقد يُعزى حدوث ذلك جزئياً إلى أن الشبكات الإجرامية المنظمة تكتسب مزيداً من السيطرة على عملية التصنيع من بدايتها إلى نهايتها باستخدام الأساليب المتطورة على نحو متزايد في صنع الكوكايين على نحو غير مشروع. وللأسباب نفسها ربما طرأ تغيير على أساليب عملها في توريد برمنغفات البوتاسيوم وغيرها من الكيمياويات المطلوبة.

جيم- المواد المستخدمة في صنع الهيروين على نحو غير مشروع

١- أنهيدريد الخل

١٧٣- أنهيدريد الخل هو سليفة رئيسية للهيروين ومادة كيميائية يتواتر تداولها تجارياً على نطاق واسع، وهي ومدرجة في الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٨٨. وأنهيدريد الخل مادة لازمة ليس في صنع الهيروين غير المشروع فقط، وإنما أيضاً في بعض الطرائق القائمة على مادة ١-فينيل-٢-بروبانول المستخدمة في الصنع غير المشروع للأمفيتامين والميثامفيتامين (انظر المرفق الثامن).

١٧٤- وقد لاحظت الهيئة زيادة حادة في الطلب على أنهيدريد الخل لأغراض غير مشروعة بدأت منذ أوائل عام ٢٠١٦، وخصوصاً في الاتحاد الأوروبي. وتجلت هذه الزيادة في ثلاثة أوجه. أولاً، تلقت شركات التجارة والتوزيع المشروعين للكيمياويات عدداً غير مسبوق من الاستفسارات من أشخاص طبيعيين واعتباريين مريين بشأن توريد أنهيدريد الخل. وثانياً، عبر نظام "بن أونلاين"، اعترضت البلدان المستوردة على عدد كبير من شحنات أنهيدريد الخل. وثالثاً، تم الإبلاغ عن عدد متزايد من ضبطيات أنهيدريد الخل عبر نظام "بيكس".

١٧٥- واستمرت الطفرة على الصعيد العالمي في عدد محاولات تسريب أنهيدريد الخل خلال عام ٢٠١٦، وبلغت أوجها في منتصف عام ٢٠١٧. ومنذ ذلك الحين، انخفض تدريجياً عدد محاولات المتجرين للحصول على هذه المادة من قنوات التوزيع المحلية والدولية، وخصوصاً في الاتحاد الأوروبي، مع أن تلك المحاولات لم تتوقف تماماً. غير أن الطلبات المريبة للحصول على إمدادات أنهيدريد الخل استمرت تُنشر في بعض منصات التجارة الإلكترونية. ويمكن أن يُعزى هذا الانخفاض في عدد محاولات التسريب إلى أسباب منها أن المتجرين نجحوا في تسريب وتخزين كميات كافية لإجراء مزيد من عمليات الاتجار نحو مناطق صنع الهيروين. ويبدو أن هذه الفرضية يدعمها استمرار ضبطيات أنهيدريد الخل المشتبه في أن منشأه أوروبي التي تُجرى في أوروبا وغرب آسيا في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. وإضافة إلى البلدان في أوروبا، برزت اليابان على أنها الهدف الجديد المحتمل للمتجرين بأنهميدريد الخل في

١٨٢- وفي الاستمارة D لعام ٢٠١٧، أبلغت حكومة اليابان عن ضبطية واحدة لكمية ٦٤٧ لترًا من أنهيدريد الخل. وكانت اليابان هي البلد المنشأ لهذه المادة. وتعود الضبطية الأخرى الوحيدة لأنهيديريد الخل التي أبلغت عنها اليابان إلى عام ٢٠٠٩، عندما ضبطت ٨٤٢٤ لترًا في أربعة حوادث. وأنداك، سهّل مواطن من بلد في غرب آسيا يعيش في اليابان محاولة واحدة على الأقل من محاولات الاتجار. وكانت الشحنة المعنية تتجه نحو الإمارات العربية المتحدة.

١٨٣- وفي الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٧، تراوحت كميات أنهيدريد الخل المضبوطة في تركيا بين أقل من ٢٠٠ لتر في عام ٢٠١١ وأكثر من ٦٠٠ ١٤ لتر في عام ٢٠١٢. ثم في عام ٢٠١٧، ازدادت المضبوطات في تركيا لتصل إلى ٢٣ ٢٣٨ لترًا (٢٣ ضبطية)، ويعزى ذلك على الأرجح إلى تسريب واسع النطاق في بلدان أوروبية، ثم إلى التهريب لاحقاً عبر تركيا إلى أفغانستان. ويقدر ما كانت المعلومات متوفرة، فقد شملت بلدان المنشأ المشتبه فيها كلاً من ألمانيا وإيران (جمهورية-الإسلامية) وبلجيكا وتشيكيا ورومانيا وهولندا واليونان. وفي عام ٢٠١٨، واصلت تركيا تنفيذ ضبطيات أنهيدريد الخل المشتبه في أن منشأها هو بلدان في أوروبا.

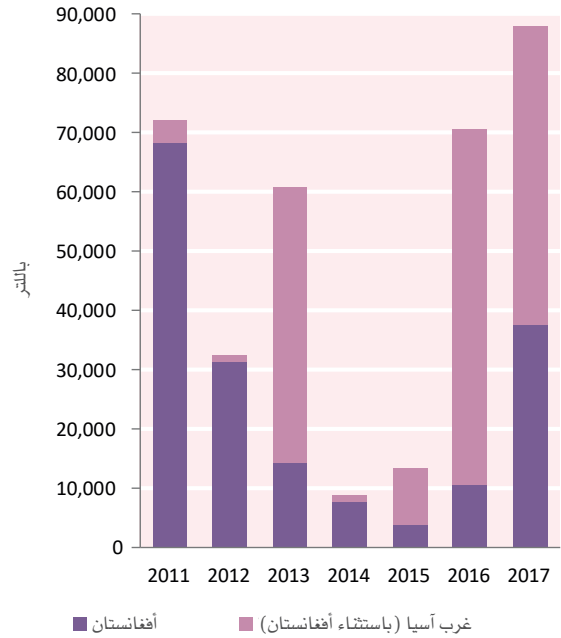
١٨٤- وفي الصين، تقلبت مضبوطات أنهيدريد الخل بقدر ملحوظ في العقد الماضي، لتصل إلى أعلى مستوى لها في عام ٢٠١٢ (٩٠٠ ٩٤ لتر)، وأدنى مستوى في عام ٢٠٠٩ (٩٢٦ لترًا) ولم تتوفر بيانات في الاستمارة D لعام ٢٠١٧.

١٨٥- وفي عام ٢٠١٦، برزت مقاطعة تايوان الصينية على أنها المصدر المشتبه فيه لكميات أنهيدريد الخل المضبوطة في أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية. وتدرك الهيئة وجود صلات محتملة بين المضبوطات في هذين البلدين الأخيرين، على الرغم من أن نطاق التحقيقات الاقتصادية كان محدوداً. وبالنظر إلى أن التأكد من وجود تلك الصلات ذو قيمة في التحقيقات، تود الهيئة أن تشجّع السلطات المعنية، بما في ذلك سلطات البلدان التي تمت فيها الضبطيات، على مواصلة تعزيز التعاون فيما بينها، بما في ذلك عن طريق تبادل المعلومات في الوقت المناسب، ابتداءً تحديد المنظمات الإجرامية الضالعة فيها ومنع الاتجار في المستقبل.

١٨٦- وفي الماضي، كانت ضبطيات أنهيدريد الخل في الهند منخفضة نسبياً. وفي عام ٢٠١٧، لم يبلغ إلا عن ضبط ٢٥ لترًا من أنهيدريد الخل في حادثين. وكانت إحدى الضبطيتين مرتبطتين بتفكيك مختبر سري صغير للهروين، ضبطت فيه أيضاً كمية ضئيلة من كلوريد الأستيل. وفي الوقت نفسه، علمت الهيئة بنشر عدد من الطلبات المرئية لشراء كميات من أنهيدريد الخل على منصات هندية للتجارة الإلكترونية. وتبحث سلطات الهند

وإلى ٢٧ ٧٠٠ لتر في عام ٢٠١٧ (انظر الشكل الرابع عشر). ووفقاً لما أفادت به سلطات أفغانستان، إن كل كميات أنهيدريد الخل المضبوطة في عام ٢٠١٧، في ١٢ حادثة، تم تهريبها عبر جمهورية إيران الإسلامية. وتشير البيانات الأولية لعام ٢٠١٨، المبلّغ عنها عبر نظام "بيكس"، إلى أن كمية المضبوطات في أفغانستان انخفضت مرة أخرى، مع أنه أبلغ في أماكن أخرى أيضاً عن مضبوطات من مادة أنهيدريد الخل يشبهه في أنها كانت متجهة إلى أفغانستان. وتود الهيئة أن تثني على سلطات أفغانستان لمبادرتها بتبادل المعلومات مع نظرائها في الخارج، مما أسفر عن ضبطيات من مادة أنهيدريد الخل والملاحقة القضائية للمتجرين في مناطق أخرى.

الشكل الرابع عشر- مضبوطات أنهيدريد الخل التي أبلغت عنها حكومات بلدان في غرب آسيا في الاستمارة D، ٢٠١٧-٢٠١١



١٨٠- وفي باكستان، انخفضت مضبوطات أنهيدريد الخل من ٤٠ ٠٠٠ لتر في عام ٢٠١٦ إلى ٢ ٩٠٠ لتر في عام ٢٠١٧؛ ولم تقدّم أي معلومات عن المنشأ المشتبه فيه. وتشير المضبوطات المبلّغ عنها عبر نظام "بيكس" إلى زيادة كبيرة في كمية أنهيدريد الخل المضبوطة في عام ٢٠١٨؛ وكانت بولندا هي منشأ أكبر شحنة مضبوطة، ووصل حجمها إلى ١٥,٥ طناً.

١٨١- وضبطت سلطات جمهورية إيران الإسلامية ٢٠ ٢٩٢ لترًا من أنهيدريد الخل في عام ٢٠١٧ (٢ ضبطيات). ويشير ذلك إلى زيادة طفيفة من الكمية المضبوطة في عام ٢٠١٦ البالغة ١٨ ٥٢٠ لترًا. وكانت بلدان المنشأ أو المغادرة المشتبه فيها هي ألمانيا والصين ومقاطعة تايوان الصينية.

الإطار ٣- تجارة السلائف الميسرة بالإنترنت

أعربت الهيئة، في تقريرها عن السلائف لعام ٢٠١٧ (أ)، عن قلقها إزاء إمكانية إساءة استخدام المتجرين لمنصات التجارة الإلكترونية بحثاً عن موردين محتملين لأنهيديد الخل. ومنذ ذلك الحين، جمعت الهيئة، بالتعاون مع عدد من البلدان ومراكز الاستخبارات الإقليمية، مزيداً من الأدلة التي تبين أن قلقها له ما يسوغه. ومع ذلك، تبين الأدلة نفسها أيضاً أن منصات التجارة الإلكترونية يمكنها أن تكون مصدراً جيداً للاستخبارات.

وبالإجمال، في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، نُشر أكثر من ١٠٠ إعلان مشتبه فيه لطلب ما لا يقل عن ٧٠٠ طن من أنهيديد الخل. ويوجد المشترون المشتبه فيهم حسبما يُفهم في أفغانستان والإمارات العربية المتحدة وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان والعراق، وهي بلدان ليس لديها إلا احتياجات مشروعة محدودة من هذه المادة أو ليست لديها احتياجات على الإطلاق. ووجدت أيضاً طلبات مريبة للحصول على الإمدادات في إعلانات منشورة يُشتبه في أن منشأها هو البلدان الأوروبية بما في ذلك ألمانيا وبولندا وهولندا، أي البلدان المزعوم أنها مصدر مضبوطات أنهيديد الخل في أوروبا وغرب آسيا.

ففي إحدى الحالات، تبين لاحقاً أن شخصاً مشتبه فيه بأنه نظم في السابق عملية اتجار بأنهيديد الخل وتجهل وكالات إنفاذ القانون مكانه نشر طلباً لتوريد أنهيديد الخل على منصة للتجارة الإلكترونية.

وفي هذه الحادثة وما يماثلها، سرت الهيئة التعاون في القضية بين البلدان المعنية وقد ساعد ذلك على إذكاء الوعي لدى سلطات التنظيم الرقابي وسلطات إنفاذ القانون بالتحديات والفرص التي تطرحها الطلبات المشبوهة للحصول على السلائف، المنشورة على الإنترنت. وتدرك الهيئة أيضاً أن بعض البلدان التي تقع فيها المنصات التجارية الإلكترونية تتخذ خطوات لمواجهة هذه المسألة بالتعاون مع القطاع الخاص.

وتقدّر الهيئة الجهود التي تبذلها الحكومات في التعاون مع الدوائر في هذا القطاع الصناعي، وتشجع جميع الأطراف المعنية على التعاون وتبادل أفضل الممارسات لكفالة ألا يؤدي أي إجراء يتخذه القيمون على منصة للتجارة الإلكترونية، أو أحد البلدان، إلى تحوّل في مكان آخر، أو ضياع أهمية الإنترنت كمصدر للمعلومات القيمة الكافية للتدخل.

(١) E/INCB/2017/4، الفصل الرابع.

١٨٨- وفي المكسيك، ازدادت مضبوطات أنهيديد الخل من ٩٠٠ ٢ لتر في عام ٢٠١٦ إلى ٨ ٦٠٠ لتر في عام ٢٠١٧. وكما حدث في الماضي، أبلغ عن ضبط أنهيديد الخل في سياق الصنع غير المشروع للميثامفيتامين والهيروين كليهما. وفي عام ٢٠١٧، تم تفكيك ثمانية مختبرات غير مشروعة للهيروين في المكسيك، ستة مختبرات منها في ولايتي سينالوا وسونورا الواقعتين في الشمال الشرقي، ومختبران في ولاية غيريرو في المنطقة الوسطى من المكسيك.

١٨٩- وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، استهدف المتجرون الباحثون عن موردين جدد لأنهيديد الخل عدة بلدان في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك ألمانيا وبلجيكا وبولندا وتشيكيا وهولندا وبولندا. وكشفت هذه البلدان محاولات المتجرين للحصول على أنهيديد الخل من قنوات التوزيع المشروعة الخاصة بها، وحققت في هذه المحاولات و/ أو منعها. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٧، منعت بلجيكا إيصال ٣٠٠٠ لتر من أنهيديد الخل إلى شركة في سورينام سبق أن ذُكرت في تحقيقات متصلة بقلويدات الإبرغوت في هولندا. وأبلغت بلجيكا أيضاً عن ضبط ١ ٨٣٦ لتر من أنهيديد الخل موجهة إلى جمهورية إيران الإسلامية. وفي ألمانيا، أحبطت السلطات، بالتعاون مع القطاع الخاص، أكثر من ٥٠ محاولة تسريب لما مجموعه ٢٢٠ ٠٠٠ لتر من

حالياً في هذا التطور. وتدرك الهيئة أن ضبطية بكمية بلغت حوالي ١٠ ٠٠٠ لتر من أنهيديد الخل جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ قد تكون ذات صلة بهذه الجهود.

١٨٧- وفي عام ٢٠١٧، أبلغت ميانمار عن ضبطية واحدة لكمية قدرها ١ ٣١٨ لتراً من أنهيديد الخل يُشتبه في أن الصين هي منشؤها. وكانت الضبطية الوحيدة لهذه الكمية الملحوظة من أنهيديد الخل التي تبلغ عنها ميانمار منذ عام ٢٠٠٩. غير أن الكمية المبلغ عنها وإن كانت أكبر مما ضبطت في سنوات سابقة تعدّ صغيرة، بالمقارنة مع حجم الإنتاج غير المشروع المحتمل للأفيون في البلد، الذي قُدّر بنحو ٥٥٠ طناً في عام ٢٠١٧.^(٢٢) ويتطلب تحويل الإنتاج المحتمل غير المشروع للأفيون في ميانمار إلى هيروين بما يتراوح بين ٥٥ ٠٠٠ و١٤٠ ٠٠٠ لتر من أنهيديد الخل.

(٢٢) تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٨ (الكتيب ٢: لمحة عامة عن الطلب على المخدرات وعرضها على الصعيد العالمي)، لا تشمل التقديرات الإلزامية شان وكاشير.

الإطار ٤- مواطن القصور المدركة في مجال مراقبة السلائف التي ربما سهّلت اتساع نطاق تسريب أنهيدريد الخل في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

بمقتضى تشريعات السلائف في معظم البلدان، يجب على القائمين بالأعمال الذين يعتمون التداول التجاري في الكيمياء والتسجيل لدى السلطات الوطنية المختصة. وفي إطار العملية الإجرائية، قبل منح الموافقة على التسجيل، تقتضى التشريعات عادةً التحقق من حسن نية مقدم الطلب و/أو من احتياجاته المشروعة. وإذا تبينت أسباب كافية للاعتقاد بأن مقدم الطلب لا يستوفي أيًا من المعايير، يمكن، بل يجب، إذ ذاك رفض تسجيله. وعلى الرغم من أن تقييم المعايير قد يكون معقدًا بصورة أو بأخرى، فإن الخبرة العملية قد بيّنت أن خلو السجل الجنائي من أي سوابق وغياب أي سوابق في انتهاك تشريعات السلائف لا ينبغي أن يعتبر من المؤشرات الإيجابية على نزاهة مقدم الطلب.

ومع ذلك، يبدو أن المتداولين التجاريين المسجلين في الآونة الأخيرة يؤدون دوراً محورياً في حالات التسريب الحديثة العهد في أوروبا، حسبما يتضح من نتائج التحقيقات في عدة ضبطيات من أنهيدريد الخل. وتذكر الهيئة أن سلطات بعض البلدان قد تواجه صعوبات في رفض طلبات التسجيل المشكوك فيها، حتى تجاه الجهود المكثفة والمعروفة التي بذلها المتجرون للحصول على أنهيدريد الخل أثناء الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتشمل الأسباب عدم وجود السوابق في السجل الجنائي وعدم قدرة السلطات على أن تثبت للأجهزة الحكومية الأخرى ذات الصلة وجود مسوّغات معقولة للشك في مدى ملاءمة المتداولين التجاريين وموثوقيتهم. ففي أحد البلدان، تضاعف عدد مقدمي الطلبات للتسجيل بصفتهم تجار أنهيدريد الخل من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٧. وبدا أن هذا البلد مصدر مشتبه فيه لأنهيديد الخل المضبوط في أوروبا وغرب آسيا، بما في ذلك في أفغانستان.

والهيئة على علم بحالات تقدمت فيها بعض الشركات، بعد فترة وجيزة من التسجيل، بوصفها من المتداولين التجاريين للسلائف، بطلب الحصول على إذن تصدير أنهيدريد الخل إلى بلدان استخدمها لهذه المادة محدوداً. وتظهر أسماء بعض هذه الشركات المسجلة أو أسماء زبائنها أيضاً على براميل أنهيدريد الخل المضبوطة في مناطق أخرى.

وعلى الرغم من ارتباطها بشحنات ضبطتها و/أو اعترضت عليها السلطات في البلدان المستوردة، احتفظت تلك الشركات بتسجيلها على أنها شركات متداولة للسلائف ولا يمكن التحقيق بشأنها و/أو مقاضاتها لأن السلطات لم تتمكن من إثبات تداولها التجاري وأنهيدريد الخل مع علمها مسبقاً بأنه سيستخدم في صنع المخدرات غير المشروع. وبناءً على ذلك، ومع أن عمليات الضبط والاعتراض لم تمنع الشحنات الفردية من الوصول إلى القنوات غير المشروعة، فقد ظلت الشركات قادرة على مواصلة أنشطتها المشكوك فيها وعلى شراء كميات إضافية من أنهيدريد الخل في مناطق أخرى.

وبالإضافة إلى رفض أو إلغاء التسجيلات وتوجيه التهم الجنائية (مع ما يرتبط بذلك من صعوبة في إثبات النية)، يمكن للسلطات أن تفرض عقوبات إدارية على المتداولين التجاريين الذين لا يمتثلون للقوانين واللوائح التنظيمية الخاصة بالسلائف. وربما كانت شدة تلك العقوبات (أو عدمها) من الأسباب التي تجعل محاولات التسريب أقل تواتراً في بعض البلدان وأكثر تواتراً في بلدان أخرى. فعلى سبيل المثال، في بلد كان يُعد المصدر المشتبه فيه لأنهيديد الخل، لا تتجاوز العقوبة القصوى المنطبقة في حالة انتهاك تشريعات السلائف مبلغ ٢٥٠ دولار. وبالنظر إلى أن سعر اللتر الواحد من أنهيدريد الخل في السوق غير المشروعة في أفغانستان تراوح بين ٢٥٠ و ١٢٠٠ دولار في عام ٢٠١٧، فهذه العقوبة نادراً ما تكون رادعة.

وتود الهيئة أن تشجع الحكومات على النظر في السيناريوهات المذكورة أعلاه ومعالجة مواطن القصور الموجودة في تشريعات السلائف أو في تنفيذ هذه التشريعات لديها وذلك بغية المساعدة على تحسين تحديد الجرائم المرتبطة بالسلائف ومنعها ومقاضاة مرتكبيها.

للسنة السابقة، لم تنجح أي محاولة لتسريب أنهيدريد الخل في عام ٢٠١٧، وفقاً لما ذكرته السلطات. إلا أنه منذ عام ٢٠١٦، أبلغت بعض البلدان في غرب آسيا أن ألمانيا هي بلد المصدر أو بلد المغادرة لأنهيديد الخل المضبوط في أراضيها.

أنهيديد الخل كانت موجّهة إلى مشترين محتملين مشبوهين في أوروبا ومناطق أخرى. وتراوحت طلبات الشراء الفردية بين ١٠٠ لتر و ٢٠٠٠٠ لتر وكان يُزعم أنها لازمة لإنتاج مواد التنظيف أو معالجة الخشب أو الجلد ولاستخدامها في منتجات أخرى. وتم الإبلاغ عن محاولات مماثلة في عام ٢٠١٦ لما مجموعه ٥٢٠٠٠ لتر. وخلافاً

وعبر نظام "بن أونلاين"، اعترضت سلطات كل من أوكرانيا والإمارات العربية المتحدة والعراق على صادرات محتملة لكميات كبيرة الحجم من أنهيدريد الخل من بولندا. وعلمت الهيئة أيضاً، عبر نظام "بن أونلاين"، أن كميات كبيرة من أنهيدريد الخل كانت موجهة للتصدير إلى بولندا. وعلى الرغم من أن شحنة واحدة على الأقل متوجهة من سويسرا لم تتم فعلاً (انظر الفقرة ١٧٧ أعلاه)، توجد مؤشرات على أن الشركة المستوردة في بولندا اشترت أنهيدريد الخل على الأرجح من مصادر مشروعة أخرى في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي.

١٩٢- ومنذ عام ٢٠١٦، شملت البلدان والأقاليم المشتبه في أنها بلدان منشأ أو مغادرة لأنهيديريد الخل، في أوروبا: ألمانيا وبلجيكا والبوسنة والهرسك وبلغاريا وبولندا وتشيكيا وسلوفينيا وصربيا وفرنسا وهنغاريا وهولندا. وخارج أوروبا شملت كلاً من الإمارات العربية المتحدة وإيران (جمهورية-الإسلامية) والصين ومقاطعة تايوان الصينية واليابان (انظر الخريطة ٢).

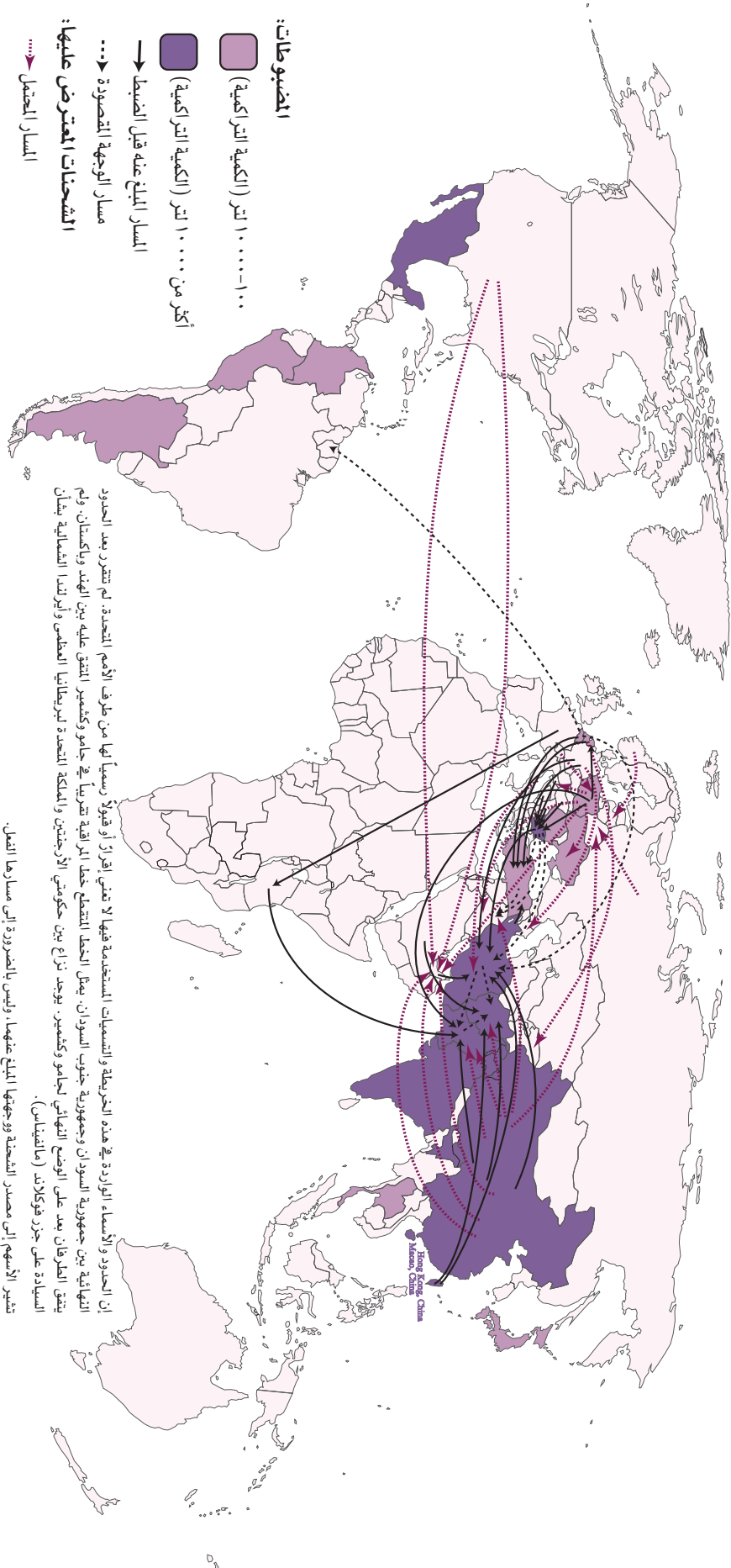
١٩٠- ونادراً ما كانت هولندا تبغ عن مضبوطات من أنهيدريد الخل. ولكن في عام ٢٠١٧، أبلغت عن ثماني ضبوطات لكمية يصل إجماليها إلى حوالي ٧ ٠٠٠ لتر. وتبين التقارير أن بعض هذه المضبوطات مرتبط بالصلع غير المشروع للهيروين، الذي يبدو أنه بدأ يتطور في البلد.^(٤٣) ومع أن الحجم الفعلي للعمليات غير المشروعة في هولندا غير معروف، فإن ضبوطات المورفين التي تمت في بلغاريا في عام ٢٠١٧ وكانت على ما يبدو موجهة إلى هولندا و/أو بولندا تقدم مزيداً من الأدلة على أن صنع الهيروين غير المشروع قد أصبح الآن أقرب إلى الأسواق الاستهلاكية. وقد يكون من العوامل المساهمة في ذلك توفر أنهيدريد الخل في أوروبا وكلفته الزهيدة.

١٩١- ومنذ عام ٢٠١٧، أبلغت عدة بلدان عن حادثات اشتبها فيها بأن بولندا هي بلد المصدر. وكانت ضبوطات أنهيدريد الخل التي ترتبط ببولندا قد تمت في أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان وبلغاريا وتركيا وهولندا. وضبطت بولندا ذاتها ما لا يقل عن ٨٢٠٠ لتر من أنهيدريد الخل في أراضيها في عام ٢٠١٧ و٢٠١٨.

^(٤٣) في الماضي، أبلغ عن تفكيك مختبرات صنع الهيروين في بلدان في أوروبا، وخصوصاً في إسبانيا في أواخر عام ٢٠١٢ وأوائل عام ٢٠١٤.

الخريطة ٢ - المضيوطات والأنشطة غير المشروعة المشتبه فيها ذات الصلة بالتهديد الجلي، استناداً إلى المعلومات التي قدمتها الحكومات في الاستشارة D، عبر نظام "بيكس" ونظام "بن أو نلاين" وفي إطار مشروع "كوهجين"، ٢٠١٦-٢٠١٨

(حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨)



إن الحدود والأسماء الواردة في هذه الخريطة والتسميات المستخدمة فيها لا تعني إقرار أو قبولاً رسمياً لها من طرف الأمم المتحدة. لم تتقرر بعد الحدود النهائية بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان. يمثل الخط المتقطع خط البراقة تقريباً في جامو وكشمير المتفق عليه بين الهند وباكستان. ولم يتفق الطرفان بعد على الوضع النهائي لجامو وكشمير. يوجد نزاع بين حكومي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالديفاس).

تشير الأسهم إلى مصدر الشحنة ووجهتها المبلغ عنهما، وليس بالضرورة إلى مسارها الفعلي.

٢- استعمال المواد غير المجدولة وغير ذلك من الاتجاهات في الصنع غير المشروع للهيريون

١٩٧- وعلى الرغم من المحاولات الرامية إلى تسريب قلويدات الإيرغوت، لم يبلغ سوى عن أدلة قليلة جداً عن أي عمليات صنع غير مشروع لثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك في عام ٢٠١٧. كما في الأعوام السابقة. وأبلغت أستراليا عن ضبط ما يقرب من ٤٥٠ غراماً من الإيرغوتامين؛ وكان منشأ قرابة نصف الكمية هو تايلند. وبالإضافة إلى ذلك، ضبطت السلطات حوالي ٣,٩ كيلوغرامات من حمض الليسرجيك منشأ معظمها (من حيث الكمية المضبوطة وعدد الحوادث على السواء) بلدان أوروبية من بينها بخاصة أوكرانيا وبولندا والمملكة المتحدة وهولندا وبلغت مضبوطات في الهند حوالي ٣٥٠ غراماً. وأبلغ أيضاً عن ضبط كمية صغيرة من حمض الليسرجيك للمرة الأولى من جانب كل من بيلاروس (٠,٠٢ لتر) وجورجيا (٠,٠٢ لتر). وأبلغت الولايات المتحدة عن تفكيك مختبر غير مشروع لثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك.

٢- حمض N-أسيتيل الأنترانيل وحمض الأنترانيل

١٩٨- يمكن استعمال حمض N-أسيتيل الأنترانيل وحمض الأنترانيل في الصنع غير المشروع للميثاكوالون، وهو مهدئ منوم يُعرف أيضاً باسمه التجاريين السابقين "كوالود" و"ماندراكس". ومع أنه يوجد شيء من التجارة الدولية في حمض الأنترانيل، فإن تجارة حمض N-أسيتيل الأنترانيل لا تزال محصورة في كميات صغيرة عادة ما تكون مخصصة للأغراض التحليلية والبحثية.

١٩٩- وحالات الإبلاغ عن مضبوطات الميثاكوالون وصنعه غير المشروع نادرة وتقتصر على عدد قليل من البلدان. ولم يبلغ عن مضبوطات من سلائف الميثاكوالون في الاستمارة D لعام ٢٠١٧. وأبلغ عن حادثة تطوي على ضبط كمية أقل من كيلوغرام واحد من حمض N-أسيتيل الأنترانيل، مع حوالي ١٨ كيلوغراماً من الإيفيدرين في مجمع للشحن الجوي في مطار كوشين الدولي في الهند، وذلك بواسطة نظام "بيكس". وكانت ماليزيا المقصد المشتبه به. وكانت الهند أيضاً البلد الذي لديه أكبر نشاط سري مشتبه به لصنع الميثاكوالون يُكتشف في السنوات الأخيرة. وفي هذه الحادثة، التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ضُبط ما يقرب من ٢٣,٥ طناً من أقراص الميثاكوالون السائبة. وقد صنعت الأقراص في مصنع يقع في منطقة غودلي الصناعية بالقرب من أودايبور.^(٤٤) وعلى الرغم من أهمية تلك الضبطية، لم تتمكن الهيئة من الحصول على معلومات عن المصادر وموضع التسريب والأسلوب الذي اتبعه المتجرون للحصول على السلائف المطلوبة. وبناء على ذلك، تكرر الهيئة طلبها إلى الحكومات أن تبذل قصارى جهدها لتأكيد الضبطيات وتقديم تفاصيل بشأنها عندما تطلب الهيئة إليها ذلك. فإن تبادل هذه المعلومات هو السبيل الوحيد الذي من شأنه أن يتيح استبانة مواطن الضعف في نظم المراقبة وتداركها بنجاح.

١٩٣- على غرار السنوات السابقة، ذكرت أفغانستان في الاستمارة D عدداً من الكيمياويات غير المجدولة دولياً، ولكنها تخضع للمراقبة الوطنية. وشملت تلك المواد كلوريد الأمونيوم، الذي وجدت كمية منه ١,٦ طن في مختبرات غير مشروعة في خمسة حوادث. وقد طرأت على عدد حوادث ضبط كلوريد الأمونيوم والكميات المضبوطة على حد سواء تقلبات شديدة من سنة إلى أخرى، ربما بسبب المضبوطات الفردية الكبيرة. فعلى سبيل المثال، إن كمية كلوريد الأمونيوم المبلغ عن ضبطها في عام ٢٠١٧ بالكاد بلغت ٣,٥ في المائة من الكمية المضبوطة في عام ٢٠١٦ (٤٥ طناً).

١٩٤- وعلى النقيض من ذلك، بلغت مضبوطات كلوريد الأمونيوم في المكسيك قرابة ٢٠ طناً، وهو البلد الوحيد غير أفغانستان الذي يبلغ بانتظام عن ضبط كميات كبيرة من كلوريد الأمونيوم في الاستمارة D. وهي زيادة ثانية تحصل منذ عام ٢٠١٦، عندما أبلغت المكسيك عن ضبط أكبر كمية على الإطلاق حتى ذلك الوقت (زهاء ١٨ طناً). ووقعت الضبطيات في مختبرات غير مشروعة في المكسيك يُصنع فيها الهيريون والميثامفيتامين (انظر الفقرة ١٥٣ أعلاه). وليس لدى أفغانستان ولا المكسيك معلومات عن منشأ كلوريد الأمونيوم.

دال- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الأخرى

١- قلويدات الإيرغوت وحمض الليسرجيك

١٩٥- قلويدات الإيرغوت (الإيرغومترين والإيرغوتامين وأملاحهما) وحمض الليسرجيك هي المواد الكيمياوية الثلاث المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٨٨، التي يمكن استخدامها في صنع ثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك (LSD) غير المشروع. والتجارة الدولية في قلويدات الإيرغوت التي تُستخدم في علاج الصداع النصفي (الشقيقة) وبصفة معجل للولادة في طب التوليد، هي تجارة محدودة، وكذلك التجارة في حمض الليسرجيك.

١٩٦- وقد التمسّت السلطات في إيطاليا التعاون مع الهيئة فيما يتعلق بصادرات الإيرغومترين المشبوهة إلى قبرغيزستان. وفي وقت لاحق أوقفت تصدير ٢٠ كيلوغراماً. وكان قد نما من قبل إلى علم الهيئة خلال عام ٢٠١٧ أن شركات في قبرغيزستان ربما استهدفت لتسريب قلويدات الإيرغوت فيما يتعلق بطلبات شراء مشبوهة قُدمت عن طريق شركات في هولندا. وفي الاستمارة D لعام ٢٠١٧، أبلغت السلطات في هولندا أنها أوقفت تصدير ٥ كيلوغرامات من الإيرغوتامين. بيد أنها لم تفصح عن بلد المقصد. ولا علم للهيئة بأي تحقيقات تُجرى بشأن أي من هاتين الحادثتين.

India, Ministry of Home Affairs, Narcotics Control Bureau,^(٤٤) Annual Report 2016 (New Delhi, 2016), p. 27

٣- سلائف الفينتانيل ونظائر الفينتانيل والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية الأخرى

٢٠٠- دخل إدراج مادتي الفينيتيل بيبيريديون (NPP) وأنيلىنو الفينيتيل بيبيريدين (ANPP) في الجداول الدولية حيز النفاذ في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، صدرت ستة إشعارات سابقة للتصدير بشأن مادة أنيلىنو الفينيتيل بيبيريدين وسبعة إشعارات بشأن مادة الفينيتيل بيبيريديون. وتشير تلك الكميات المشمولة إلى استعمال المادتين في أغراض بحثية وتحليلية محدودة، ما عدا في حالتين شحنتين كبيرتين، حوالي ٥٠ كيلوغراماً من المادة (ANPP) و٦٠ كيلوغراماً من المادة (NPP)، على التوالي.

٢٠١- ومع استمرار ما يسمّى بأزمة المؤثرات الأفيونية، وبخاصة في أمريكا الشمالية، لا يزال عدد ضبطيات السلائف المطلوبة منخفضاً نسبياً. وغالباً ما يكون الصنع غير المشروع المبلّغ عنه هو مرحلة المعالجة النهائية للبيع بالتجزئة للفينتانيل المهرب والمواد ذات الصلة في مناطق وبلدان الاستهلاك النهائي.

٢٠٢- ولم يُبلّغ في الاستمارة D لعام ٢٠١٧ عن أي مضبوطات من أنيلىنو الفينيتيل بيبيريدين. ولكنّ أبلغ كل من إستونيا والولايات المتحدة عن مضبوطات من مادة الفينيتيل بيبيريديون؛ وكان البلدان كلاهما قد أبلغا عن مضبوطات من مادة الفينيتيل بيبيريديون في السنة السابقة. وأبلغت الولايات المتحدة عن ضبط ٥٠ كيلوغراماً في أيار/مايو ٢٠١٧ فيما يعتقد أنه أكبر عملية ضبط لسلائف الفينتانيل في شمال شرق منطقة نيو إنجلاند بالولايات المتحدة في الأونة الأخيرة. ويعتقد أن الجماعة الإجرامية المرتبطة بها قد صنعت على نحو غير مشروع حبوب فينتانيل تحمل علامة "أوكسي كوتين" ٨٠ مليغراماً (OxyContin) في الماضي. ولا تقتصر بيانات الضبطية على توفير دليل على أن الفينتانيل المصنّع بطريقة غير مشروعة يجري شحنه دولياً عن طريق خدمات البريد أو خدمات البريد الخاصة بل تشمل توفير دليل على أن الصنع غير المشروع للفينتانيل قد اقترب أكثر من مناطق الاستهلاك. وفي إستونيا، تم ضبط حوالي ٥, ٤ كيلوغرامات في حادثتين. ولم تُقدّم أيّ معلومات أخرى. والهيئة على علم بتفكيك مختبر متنقل لصنع الفينتانيل في إستونيا في عام ٢٠١٧، وبضبط ٦ كيلوغرامات من الفينتانيل والفينيتيل بيبيريديون في موقع تخزين له ارتباط بذلك المختبر.

٢٠٢- ومن خلال نظام "بيكس"، نما إلى علم الهيئة مزيدٌ من الحوادث التي تتعلق بمادتي الفينيتيل بيبيريديون وأنيلىنو الفينيتيل بيبيريدين في عام ٢٠١٨. وكانت إحدى هذه الحوادث تتعلق باستفسار مريب تم في فرنسا من قبل شخص قدّم نفسه بزعم أنه مشتر في جمهورية إيران الإسلامية بخصوص ثلاثة كيلوغرامات من مادة الفينيتيل بيبيريديون. وفي نهاية المطاف، لم تتم الصفقة، التي كان من شأنها أن تنطوي على الحصول على المادة في بلجيكا. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، بعد عدة أشهر من التحقيقات، فككت شرطة الحيّالة الملكية الكندية مختبراً مشتبهاً فيه لصنع المؤثرات الأفيونية الاصطناعية، وضبطت مواد كيميائية سائبة في بورت كوكيتلام. وفي وقت وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير، لم تكن الهيئة قد تمكّنت من الحصول على مزيد من التفاصيل عن الحادثة، وخصوصاً بشأن السلائف التي عثر عليها ومصادرها. وفي الهند، تم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ تفكيك مختبر غير مشروع كان يشتبه بصنع الفينتانيل فيه.

٢٠٤- ووردت تقارير عن حوادث اتجار تتعلق بنظائر مادتي الفينيتيل بيبيريديون وأنيلىنو الفينيتيل بيبيريدين، ومنها مثلاً مادة أنيلىنو الفينيتيل بيبيريدين المعالجة بالميلثين أو بالفلور. وثمة مؤشرات تدل على الاتجار ببدائل محتملة لمادتي الفينيتيل بيبيريديون وأنيلىنو الفينيتيل بيبيريدين. وكما هو الحال بالنسبة لسلائف المنشطات الأمفيتامينية، تشمل هذه البدائل مواد كيميائية بسيطة لصنع مادة الفينتانيل ونظائرها (انظر أيضاً الفصل الرابع).

هـ- المواد غير المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨ التي تُستعمل في الصنع غير المشروع لعقاقير مخدّرة ومؤثرات عقلية أخرى أو لمواد تعاط غير خاضعة للمراقبة الدولية

١- سلائف حمض غاما-هيدروكسي الزيد

٢٠٥- استمر الإبلاغ عن ضبطيات مادة غاما-بوتيرولاكتون (GBL) في الاستمارة D لعام ٢٠١٧ من بلدان في أوروبا في أكثر الحالات. وتراوحت الكميات بين لتر واحد أبلغت عنه هنغاريا وأكثر من ٤٠٠٠٠ لتر أبلغت عنها إستونيا. وبالإضافة إلى تلك الضبطيات، أبلغت ألمانيا عن محاولات لشراء مادة غاما-بوتيرولاكتون يزعم أنه كان يُعتمز إرسالها إلى بلدان مستهدفة مختلفة في أوروبا. وكان قد تم تشييه السلطات من جانب المتداولين التجاريين لهذه الكيمياء ذات الصلة بهذه الحوادث. وكان يُزعم أن الغرض من مادة غاما-بوتيرولاكتون هو استعمالها في إنتاج مواد للتنظيف. ومقارنةً بعام ٢٠١٦، انخفضت الأعداد والكميات المتعلقة بالمحاولات الفردية لشراء مادة غاما-بوتيرولاكتون في عام ٢٠١٧.

٢٠٦- وخارج أوروبا، أبلغت أستراليا عن مضبوطات تبلغ نحو ٥٥٥ كيلوغراماً في ١٦٤ حادثة. ودُكرت الصين، بما فيها هونغ كونغ، الصين، بوصفها من بلدان المنشأ الكبرى، بحسب عدد الضبطيات والكميات المضبوطة على حد سواء، وتلتها إيطاليا (بحسب الكميات المضبوطة)، وليتوانيا (بحسب عدد الضبطيات). وأبلغت اليابان عن ضبط كمية صغيرة من مادة غاما-بوتيرولاكتون في مختبر غير مشروع لصنع حمض غاما-هيدروكسي الزيد (GHB)؛ وكانت مادة غاما-بوتيرولاكتون قد سُربّت من مصادر محلية. ومن البلدان الأخرى الواقعة خارج أوروبا التي أبلغت عن مضبوطات من مادة غاما-بوتيرولاكتون الولايات المتحدة.

٢٠٧- ولم يُبلّغ سوى نادراً في الاستمارة D عن مضبوطات من مادة ٤, ١-بوتانيدول، وهي سليفة مادة غاما-بوتيرولاكتون وسليفة أولية لحمض غاما-هيدروكسي الزيد. وفي عام ٢٠١٧، أبلغت فنلندا والنمسا عن كميات تعادل أو تقل عن ٢٠٠ مليلتر.

٢- سلائف الكيتامين

٢٠٨- أبلغت الصين في تقريرها عن مراقبة المخدرات لعام ٢٠١٨^(٥٥) عن مضبوطات كبيرة من سليفيتين رئيسيتين من سلائف

الميفيدرون. وقد سبق أن أُبلغ عن الحادثة من خلال نظام "بيكس" في وقت حدوثها الحقيقي. وأبلغت فرنسا، وهي أحد البلدان الأخرى التي كانت قد أبلغت عن ضبطيات مادة ٢-برومو-٤^٢-ميثيل بروبيوفينون في عام ٢٠١٦، عن ضبطيات من هذا القبيل في عام ٢٠١٧. ومع أن السلائف "المحوّرة" الأخرى التي ضُبطت في فرنسا كانت متوجّهة إلى بلدان أوروبية أخرى، فقد كان المقصد النهائي مادة ٢-برومو-٤^٢-ميثيل بروبيوفينون هو فرنسا نفسها. وكما كان الحال في السابق، كان المنشأ المزعوم هو هونغ كونغ، الصين.

٢١٢- وأبلغت بلجيكا عن ضبط كيلوغرام واحد من مادة ٢،٥-ثنائي ميثوكسي بنزالديهايد وهو في طريقه من الصين إلى هولندا. ويمكن استخدام المادة ٢،٥-ثنائي ميثوكسي بنزالديهايد كسليفة للمادة ٢،٥-ثنائي ميثوكسي أمفيتامين (DMA)، ومادة بروتامفيتامين (DOB)، ومواد من الفئة ٢ جيم من المؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة، فضلاً عن المؤثرات النفسانية الجديدة.

٢١٣- وكشفت الصين عن سبع حالات لصنع وتوريد مؤثرات نفسانية جديدة مختلفة، حيث ضُبط أكثر من ٢،٢ طن من السلائف غير المحددة وتفكيك أربعة مختبرات سرية.^(٤٦) والهيئة على علم أيضاً بالمختبرات السرية التي فُككت في الاتحاد الروسي في عام ٢٠١٧ والتي كانت تصنع مادة ألفا-بيروليدينوبنتيوفينون (*alpha-PVP*) باستخدام مادتي فاليروفينون وبيروليدين. وشملت المواد الأخرى المصنّعة سرّاً في البلد مادة (-MDMB-CHMINACA) ومادتي الميفيدرون والميتادون. وكان بعض المختبرات المفككة في الاتحاد الروسي يمتلك قدرات ضخمة. وتُعد لاتقياً أيضاً أحد البلدان المعروف أن مختبرات سرية لصنع الميتادون قد فُككت فيها.

رابعاً - خيارات في التصدي لانتشار السلائف "المحوّرة" غير المجدولة على الصعيد الدولي

٢١٤- الكيمياويات والبدائل والكيمياويات البديلة والسلائف الأولية غير المجدولة هي مسمّيات غالباً ما تُستخدم كمتراذفات لوصف تطور يطرح تحدياً متزايداً لأحد أركان مراقبة الإمداد بالمخدرات على الصعيد الدولي، وهو منع تسريب المواد الكيميائية على النحو المنصوص عليه في المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨.

الكيتامين، وهما الهيدروكسيلامين (أكثر من ١٠ أطنان) والأورتو كلوروفينيل سيكلوبنتيل كيتون (حوالي ٥ أطنان). وهاتان المادتان هما من المواد الوسيطة في صنع الكيتامين. ولا يجري بانتظام الاتجار بهما بصفة مشروعة، كما أنهما ليستا متاحين نمطياً للشراء من على الأرفف. وبذلك فهما سليفتان من السلائف "المحوّرة" التي تماثل وظيفتهما في الصنع غير المشروع للكيتامين ووظيفة مادتي ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل، وفينيل أسيتو أسيتاميد، ومشتقات الفينيل بروبانون من حمض ميثيل غليسيديك الداخلة في صنع الأمفيتامين والميثامفيتامين، وكذلك لوظائف عدد من مواد الفينتانيل الوسيطة. ويبدأ صنع هاتين المادتين الوسيطتين للكيتامين من مركب ٢-كلوروبنزونيتريل، وهي مادة كيميائية أُبلغ أن هولندا ضبطت منها كمية تبلغ ٢٠٠ لتر في عام ٢٠١٧.

٢٠٩- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، قامت مديرية الاستخبارات المتعلقة بالإيرادات في الهند بتفكيك منظمة إجرامية دولية ضالعة في جلب المواد الخام وفي صنع وتوريد مادة الكيتامين على نحو غير مشروع. وجرى تفكيك أربعة مرافق لصنع هذه المادة في المناطق غوا وفادودارا وريغاد. وبالإضافة إلى ذلك، ضُبط ما مجموعه ٢٠٠٠ كيلوغرام من مواد خام غير محددة كان يُقصد استعمالها في صنع الكيتامين، حيث زعم أنه كان يمكن أن تصنع منها كمية من الكيتامين تبلغ حوالي ٢٥٠ كيلوغراماً.

٣- سلائف المؤثرات النفسانية الجديدة، بما في ذلك المواد المجدولة حديثاً بمقتضى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ أو اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١

٢١٠- مرة أخرى، أُبلغ عن ضبطيات قليلة من سلائف المؤثرات النفسانية الجديدة في الاستمارة D لعام ٢٠١٧، مما يشير إلى محدودية القدرة على التعرف من خلال علم الأدلة الجنائية على المواد الكيميائية غير المجدولة، و/أو إلى محدودية التركيز عليها من جانب أجهزة إنفاذ القانون، و/أو إلى استمرار الجماعات الإجرامية، الآن كما من قبل، في الاتجار في المنتجات النهائية (المؤثرات النفسانية الجديدة) بتواتر أكثر من الاتجار في المواد الكيميائية المقابلة. ويمكن أيضاً أن تكون قلة عدد الضبطيات المبلّغ عنها ناتجة عن وجود مشكلة في الإبلاغ، وبخاصة الآن وأن سلائف المؤثرات النفسانية الجديدة هي، بحكم تعريفها، سلائف لمنتجات نهائية غير مدرجة في القائمة بموجب اتفاقية سنة ١٩٦١ أو اتفاقية سنة ١٩٧١. وعلى الرغم من هذه المعوقات، أبلغت بعض البلدان عن ضبطيات لسلائف المؤثرات النفسانية الجديدة تضمنت، في عام ٢٠١٧، مادة ٤-كلوروبروبيوفينون، وهي سليفة لمادة ٤-كلوروميثكاثينون (4-CMC)، وشمل ذلك حوالي ١١٠ كيلوغرامات أُبلغ عن ضبطها في هولندا.

٢١١- وأكدت هولندا من جديد أيضاً في الاستمارة D لعام ٢٠١٧ أنها ضبطت في مستودع كمية تبلغ ١٢٠٠ كيلوغرام من مادة ٢-برومو-٤^٢-ميثيل بروبيوفينون، وهي سليفة من سلائف

^(٤٦) المرجع نفسه، الصفحة ٢٩.

سنة ١٩٨٨، فمن الواضح أن عدد المواد غير المدرجة التي يمكن استعمالها لتحل محل السلائف الخاضعة للمراقبة يكاد يكون لانهائياً ويشكّل تحدياً للنظام الدولي لمراقبة السلائف للسببين التاليين على وجه الخصوص:

(أ) من شبه المؤكد أن نظاماً يتم في إطاره تقييم فرادى المواد وجدولة كل مادة على حدة سيكون نظاماً قائماً على ردّ الفعل ولن يقدر على مجاراة سرعة الابتكار لدى المتجرين؛

(ب) رصد التجارة الدولية المشروعة يقع في صميم اختصاص النظام الدولي لمراقبة السلائف. بيد أن العديد من الكيمياويات التي استُحدثت مؤخراً صُمّمت خصيصاً للتحايل على الضوابط الرقابية. فهذه ليس لها أغراض استعمال مشروعة فيما عدا استعمالها المحدود في مجال البحوث والتحليل، ولا تمارس تجارة منتظمة فيها (أي أنها ليست متاحة على الأرفف في الأسواق، وإن كان من الممكن أن تُصنّع حسب الطلب لاستعمالها للأغراض الصناعية المشروعة وكذلك للأغراض غير المشروعة).

٢٢٠- ومن الصعب جدا على الحكومات منع وصول الكيمياويات غير المدرجة إلى المختبرات السرية. وبعض العوائق الهامة التي تواجهها في هذا الصدد هي عوائق ذات طابع قانوني وعوائق أخرى يمكن أن تقف حجر عثرة في طريق التعاون. ولذا، توجد حاجة إلى تزويد الحكومات في جميع أنحاء العالم بإطار مشترك وأسس قانونية مشتركة لمواجهة تلك التحديات على نحو مشترك.

القائمة المحدودة للمواد الخاضعة للمراقبة الدولية الخاصة

٢٢١- في عام ١٩٩٨، وعملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩/١٩٩٦، وضعت الهيئة قائمة محدودة للمراقبة الدولية الخاصة للمواد غير المدرجة من أجل تلبية الحاجة إلى نهج مرنة وتكاملية.^(٤٩) والقائمة، إلى جانب ما يرتبط بها من إجراءات موصى بها، تمكّن الحكومات والأوساط الصناعية المعنية من وضع إجراءات موحدة ونهج مشترك لمنع تسريب الكيمياويات غير المدرجة. بيد أن استخدام القائمة والتعاون مع الأوساط الصناعية يجريان طوعاً.

٢٢٢- وتتضمن القائمة حالياً ٥٢ مادة فردية. وفي عام ٢٠١٣، لمواجهة انتشار السلائف "المحوّرة"، وسّعت الهيئة نطاق القائمة بحيث تشمل المواد الجنيسة. وهذا يعني أنه بدلاً من الاقتصار على إدراج مواد فردية في القائمة، أدخلت تعاريف موسعة تستوعب المشتقات والمواد الشائعة ذات البنيات الكيميائية المتصلة بالمواد المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨ والتي يمكن تحويلها إلى سلائف خاضعة للمراقبة بوسائل سهلة التطبيق.

^(٤٩) تقوم الهيئة بتعميم القائمة المحدودة للمواد غير المدرجة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة على السلطات الوطنية المختصة مرة واحدة في السنة. وأحدث صيغة متاحة في الصفحة الشبكية المؤمّنة للهيئة. وهذه القائمة متاحة عند الطلب أيضاً.

٢١٥- ومن أجل التصدي لهذه التحديات، من الضروري فهم طبيعة السلائف "المحوّرة" ومواطن قصور الإطار القانوني القائم حالياً الذي يركّز على رصد التجارة المشروعة في مجموعة من السلائف ذات الأولوية المدرجة في جدولي اتفاقية سنة ١٩٨٨.

٢١٦- وينبغي هذا الفصل المواضيع على ملاحظات الهيئة على مر السنين^(٤٧) ويقدم إسهامات لإجراء مناقشة استراتيجية بشأن مراقبة السلائف في القرن الحادي والعشرين.

المسألة

٢١٧- مسألة الكيمياويات غير المدرجة ليست جديدة.^(٤٨) ومع ذلك، فقد حققت طفرة كمية في السنوات الثماني إلى العشر الماضية. وما أحرز من تقدم كبير في تطوير عمليات صنع المخدرات غير المشروعة وتنوعها وحجمها قد تجاوز إلى حد كبير ما كان يتوقعه أي أحد عند صياغة اتفاقية سنة ١٩٨٨. وهذا يصحّ بخاصة بشأن صنع العقاقير والمخدرات الاصطناعية.

٢١٨- ونتيجة لذلك، لا يوجد الآن عملياً حد يقيّد مجموعة الكيمياويات وطرائق الصنع التي يمكن استخدامها في صنع المخدرات غير المشروعة. وهو ينطبق على الكيمياويات وطرائق الصنع التي كانت تعتبر غير قابلة للتطبيق في بيئات النشاط غير المشروع. وبصفة عامة، تُستمدّ الكيمياويات المستخدمة من مصدرين للإمدادات، ولكل مصدر منهما انعكاساته على الضوابط الرقابية التي يمكن تطبيقها، وهما على النحو التالي:

(أ) الكيمياويات المتاحة على الأرفف في الأسواق والمتداولة تجارياً بانتظام للأغراض المشروعة، مثل البنزلدهايد والميثيلامين، وإسترات حمض فينيل الخل (انظر الفقرات ١٢٧ و ١٣٤ و ١٥٠ أعلاه)؛

(ب) السلائف "المحوّرة"، وهي مواد مصنوعة لغرض محدد، وتمتّ بصلة كيميائية وثيقة للسلائف الخاضعة للمراقبة، ويمكن تحويلها بسهولة إلى سلائف خاضعة للمراقبة؛ وهي مواد لا يكون لها عادة غرض استعمال مشروع، ومن ثم لا يتم تداولها تجارياً على نطاق واسع وبصفة منتظمة (انظر الإطار ٥). وتتمثل بعض السلائف "المحوّرة" التي يُعثر عليها عادة في مشتقات مادة ١-فينيل-٢-بروبانول ومادة ٤،٢-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول حمض ميثيل غليسيديك (انظر الفقرتين ١٢٤ و ١٤٧ أعلاه).

٢١٩- وفي حين تعدّ الكيمياويات في الفئة الأولى، من حيث المبدأ، ملائمة لنظام الرصد المنصوص عليه في المادة ١٢ من اتفاقية

^(٤٧) أبرزت الهيئة مراراً وتكراراً هذه المسألة، وبشكل أشمل في الفصل المواضيعي من تقريرها لعام ٢٠١٤ عن السلائف، المعنون "جعل مراقبة السلائف ملائمة لعام ٢٠١٩ وما بعده (مساهمة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠١٦)" (E/INC/2014/4، الفقرات ٢٤ إلى ٢٧، ٣٠ إلى ٣٥، ٢٠٨ و ٢٠٩).

^(٤٨) انظر، على سبيل المثال، الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة المعقودة في عام ١٩٩٨ والمكرسة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية لمواجهة مشتركة، والقرار د-٢٠٠٤/٤ بء الناتج عنها، وكذلك الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية لعام ٢٠٠٩.

الإطار ه- أنواع السلأئف "المحورة"

تتضمن المفاهيم الكيميائية التي استخدمها المتجرون في السنوات الأخيرة للتحايل على الضوابط الرقابية ما يلي:

- مجموعات المواد التي تربطها صلة بالسلأئف، مثل الإسترات والمشتقات البسيطة الأخرى، حيث يمكن في كثير من الأحيان أن تُستخلص منها سلأئف خاضعة للمراقبة من خلال عملية تمييزه ذات مرحلة واحدة؛
- المركبات الكيميائية الوسيطة المستقرة، أي الكيميائية التي يتم توليدها أثناء عملية تركيب اصطناعي لمخدرات أو سلأئف خاضعة للمراقبة ولكنها عادة لا تكون معزولة، وبالتالي لا يتم تداولها تجارياً، بل يجري استهلاكها فوراً خلال الخطوة التالية في التفاعل. ومادتا ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل وألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد هما من الأمثلة على المواد الوسيطة من هذا القبيل لصنع مواد الفينيل بروبانون والأمفيتامين والميثامفيتامين. ولوحظ أيضاً أن المواد الكيميائية الوسيطة المصنعة لغرض معين تستخدم كسلأئف بديلة لمادتي الفينيتانيل (انظر الفقرة ٢٠٤ أعلاه) والكيثامين (انظر الفقرة ٢٠٨ أعلاه)؛
- المشتقات المقنعة من السلأئف الخاضعة للمراقبة (انظر ١٢٤ و١٤٧ أعلاه)، أي الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة الدولية التي يمكن مع ذلك تحويلها بسهولة إلى ما يقابلها من سلأئف خاضعة للمراقبة؛ ويستند مفهوم السلأئف المقنعة إلى ما يُعرف في التركيب العضوي باسم كيمياء المجموعات الواقية؛
- المشتقات المقنعة من المخدرات الخاضعة للمراقبة (انظر الفقرة ١٥٦ أعلاه)، أي المواد غير الخاضعة للمراقبة الدولية التي يمكن مع ذلك تحويلها بسهولة إلى ما يقابلها من مخدرات؛ وصنعها يتطلب صنع المنتج النهائي للمخدر أولاً؛ ثم تحوّل المنتجات النهائية إلى مشتقات مقنعة غير مجدولة لإخفاء ماهيتها وتقليل المخاطر إلى أدنى حد أثناء تهريبها.

والإيسوميرات الضوئية.^(٥١) كما أن جدولتي اتفاقية سنة ١٩٨٨، على خلاف جدولتي اتفاقية سنة ١٩٦١ والتشريعات الوطنية الخاصة بالسلأئف في العديد من البلدان، لا يوسعان نطاق الضوابط لتشمل مشتقات من قبيل الإسترات.

٢٢٥- ومع ذلك، تقدم اتفاقية سنة ١٩٨٨ أيضاً إرشادات توجيهية بشأن وضع التشريعات الوطنية التي تعالج الكيميائية والسلأئف "المحورة" غير المجدولة. وقد أشارت الهيئة في الماضي إلى الأحكام الواجب تطبيقها من الاتفاقية، وأهمها المادة ١٢ (المواد والمعدات). وترد أحكام أخرى واجب تطبيقها في الفقرة ٨ من المادة ١٢ (رصد الصنع والتوزيع على الصعيد الوطني)، والمادة ٢٤ (اتخاذ تدابير مراقبة أشد) (انظر الإطار ٦) وحُدّدت أيضاً سبل معالجة الكيميائية غير المجدولة على الصعيد الوطني في قرارات مختلفة صادرة عن لجنة المخدرات، كان أحدثها وأشملها القراران ١٣/٥٦ و٥/٦٠.

٢٢٣- وتوفر القائمة المحدودة للمراقبة الدولية الخاصة وما يماثلها من قوائم الرصد الوطنية والإقليمية، من حيث المبدأ، المرونة اللازمة للتعامل استباقياً مع مجموعات المواد ذات الصلة الكيميائية والسلأئف "المحورة". غير أن استخدام تلك القوائم غير ملزم قانوناً، ويعتمد على مستوى ونطاق التعاون الطوعي كليهما معاً بين السلطات والأوساط الصناعية.

اتفاقية سنة ١٩٨٨

٢٢٤- إن الطريقة الوحيدة لإخضاع إحدى الكيميائيةايات لإطار عالمي ملزم قانوناً هي إدراجها في أحد جدولتي اتفاقية سنة ١٩٨٨. غير أن عملية الجدولة تطبق على المواد الفردية فقط. أما حالات التوسيع لشمول المواد الجنيصة فتقتصر على الأملاح^(٥٠)

^(٥١) مع أن اسم كل من تلك المواد لم يذكر صراحة في اتفاقية سنة ١٩٨٨، فإن مفهوم أن أسماء تلك المواد بصيغتها الواردة في جداول الاتفاقية، تشمل أيضاً كل الأشكال الإيسوميرية (الضوئية) للمادة (انظر تعليقات شروح اتفاقية سنة ١٩٨٨، الصفحة ٢٥١، الحاشية ٥٤٢). وينعكس هذا أيضاً في قرارات الجدولة الصادرة عن لجنة المخدرات، التي تشير إلى المادة وإيسوميراتها الضوئية، أينما انطبق ذلك.

^(٥٠) يرد كل من جدولتي اتفاقية سنة ١٩٨٨ مشفوعاً بعبارة "أملاح المواد المدرجة في هذا الجدول كلما أمكن وجود هذه الأملاح". (وبخصوص الجدول الثاني، تُستبعد أملاح حمض الهيدروكلوريك وحمض الكبريتيك تحديداً).

الإطار ٦- الإرشادات التوجيهية المنصوص عليها في اتفاقية سنة ١٩٨٨

المادة ١٣ من اتفاقية سنة ١٩٨٨

تقتضي المادة ١٣ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ أن تتخذ الأطراف ما تراه مناسباً من تدابير لمنع الاتجار في المواد والمعدات وتسريبها لتحويل استعمالها إلى إنتاج أو صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة، وأن تتعاون لتحقيق هذه الغاية. ويمكن تفسير المادة ١٣ بتوسُّع لتشمل الكيمياءيات غير المجدولة والسلائف المستجدة، على الرغم من عدم ذكر ذلك بصفة محدَّدة (انظر أيضاً الفقرتين ١٢-١٣ و١٣-٤ من شروح اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨). وفي القرار ١٣/٥٦، أشارت لجنة المخدرات إلى المادة ١٣ بوصفها أساساً للتدابير الوطنية للتصدي لعمليات صنع المخدرات غير المشروعة التي تنطوي على مواد غير مجدولة.

وبقراءة المادة ١٣ بالافتتان مع البند '٤' من الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ١ من المادة ٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨، فإن المادة تجعل لزاماً على الأطراف تجريم صنع أو نقل أو توزيع مواد ومعدّات إذا كانت ستُستخدم في أغراض غير مشروعة^(١). ولا تتعلق هذه الأحكام بالمواد والمعدات المستخدمة في مختبرات غير مشروعة داخل إقليم الطرف فحسب، وإنما تشمل أيضاً المواد والمعدّات التي تُهرَّب أو تُصدَّر من إقليم الطرف إلى بلدان أخرى وتُستخدم في مختبرات غير مشروعة في تلك البلدان (انظر أيضاً الفقرة ١٢-٣ من الشروح).

الفقرة ٨ من المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨

تُلزم الفقرة ٨ من المادة ١٢ الأطراف بأن تتخذ ما تراه مناسباً من تدابير لمراقبة عمليات صنع وتوزيع المواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني. ويمكن أيضاً الاستفادة من هذا الحكم كأساس لاتخاذ تدابير للتعامل مع بعض الكيمياءيات غير المجدولة والسلائف المستجدة، أي المواد الأولية و/أو الوسيطة لصنع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨ على نحو مشروع. وقد تشمل التشريعات الوطنية المعتمدة عملاً بهذا الحكم ضوابط تنظيمية و/أو جزاءات جنائية على ارتكاب الجرائم المقصودة المنصوص عليها في المادة ٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨.

المادة ٢٤ من اتفاقية سنة ١٩٨٨

تقدّم المادة ٢٤ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ أساساً عاماً للأطراف يتيح اتخاذ تدابير مراقبة أشد من التدابير المنصوص عليها في الاتفاقية.

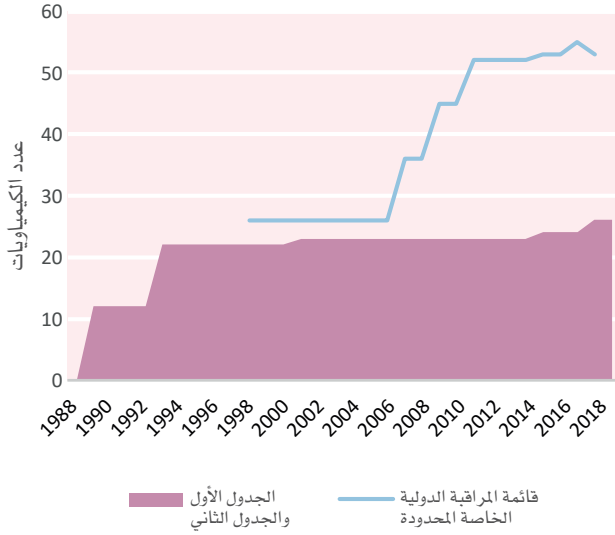
^(١) يمتد نطاق هذه الأحكام ليشمل حيازة مواد أو معدّات (البند '٢' من الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة ١ من المادة ٢). ويوسِّع البند '٢' من الفقرة الفرعية (أ)، والبند '٤' من الفقرة الفرعية (ج)، من الفقرة ١ من المادة ٢، أحكام التجريم لتشمل تنظيم أو إدارة أو تمويل أي من هذه الجرائم، والاشتراك أو المشاركة في ارتكاب أيّة جرائم منصوص عليها في المادة ٢ أو التواطؤ على ارتكابها أو الشروع فيها أو تسهيلها.

الحاجة إلى أساس قانوني مشترك للحظر والتعاون الدولي

٢٢٧- وقد أصبحت الحاجة إلى تلك المناقشة واضحة بشكل خاص أثناء التقييم الذي أُجري مؤخراً للكيمياءيات التي يمكن إدراجها في جدولي اتفاقية سنة ١٩٨٨. ويمكن اعتبار اثنتين من الكيمياءيات التي تم تقييمها، وهما ألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد و٤،٣-ميثيل ديوكسي فينيل-٢-فينيل ميثيل غليسيدات (وهي الإستر الميثيلي لمادة ٤،٣-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول حمض ميثيل غليسيديك)، سليفتين "محوّرتين". كما أن مادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد تمّت بصلّة كيميائية وثيقة بمادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل، وهي قد بدأت تظهر عقب إخضاع مادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل للمراقبة في عام ٢٠١٤. ويوجد بديل

٢٢٦- ترى الهيئة أن من الضروري إجراء مناقشة سياساتية أوسع بخصوص الخيارات المتاحة للتصدي لانتشار مجموعات الكيمياءيات والسلائف "المحوّرة" غير المجدولة على الصعيد الدولي. وينبغي لمثل هذه المناقشة المتعلقة بالسياسات أن تكمل وتوسِّع المفاهيم التي أثبتت جدواها في مراقبة السلائف وأسفرت عن نتائج في الماضي وسوف تستمر في ذلك بالنسبة لمعظم القضايا التي تنطوي على سلائف خاضعة للمراقبة الدولية.

الشكل الثالث- واردات السودان وإيفيدرين إلى اليمن المشعربها من جانب البلدان المصدرة عبر نظام "بن أونلاين"، ٢٠١٤-٢٠١٨



القانون، ومنها مثلاً توفير الأحكام التي تتيح العمل على إجراء الضبطيات (الفقرة الفرعية ٩ (ب) من المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨).

٢٢٠- وتشجع الهيئة الحكومات على النظر في جميع الخيارات المتاحة والعمل معها لجعل إطار المراقبة الدولية للسلأئف أكثر قدرة على الاستجابة في التصدي للتحديات الراهنة.

لمادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد متاحاً من قبل في الأسواق غير المشروعة. وتعد مادة ٤،٣-ميثيل ديوكسي فينيل-٢-فينيل ميثيل غليسيدات واحدة من مجموعة مشتقات مادة ٤،٢-ميثيلين ديوكسي فينيل-٢-بروبانول حمض ميثيل غليسيدك، وأصدرت الهيئة رسمياً إخطاراً تكميلياً لتسجيل واحدة على الأقل من الكيمياويات الأخرى المعروف أنها تنتمي للمجموعة نفسها من المواد التي يجري ضبطها بتواتر مماثل.

٢٢٨- ويمكن الاستعاضة عن السلأئف الخاضعة للمراقبة بعدد لا حصر له تقريباً من البدائل (انظر الشكل الخامس عشر)، بما في ذلك بدائل كثيرة ليست لها استخدامات مشروعة ولكنها مصممة بقصد التحايل على الضوابط الرقابية حصراً، وذلك في الأكثر على غرار المخدرات المحورة والمؤثرات النفسانية الجديدة. وليس من الممكن عملياً ولا من المرغوب فيه إدراج هذا العدد المتزايد دوماً من الكيمياويات في جدولي اتفاقية سنة ١٩٨٨، وبخاصة إذا كانت هذه الكيمياويات غير قابلة للرصد في التدفقات التجارية المشروعة.

٢٢٩- ويمكن أن تركز الجهود بدلاً من ذلك على إرساء أساس قانوني مشترك يمكّن السلطات في جميع أنحاء العالم من تعطيل إمدادات هذه الكيمياويات إلى جهات الصنع غير المشروع للمخدرات من دون أن يؤدي ذلك إلى عبء تنظيمي رقابي غير ضروري. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن للدول الأعضاء أن تحدد السبل والوسائل اللازمة لإدخال المزيد من العناصر الاستباقية في جدولي اتفاقية سنة ١٩٨٨ من أجل التصدي لمجموعات الكيمياويات المنتمة للأسرة الكيمائية نفسها ودعم الملاحقة القضائية للجنة القضايا الجنائية. وينبغي أيضاً أن يكون من الممكن إنشاء فئة منفصلة من الكيمياويات السليفة التي ليس لها أي استخدامات مشروعة معترف بها حالياً. وبخصوص هذه الفئة، يمكن فصل مقتضيات التنظيم الرقابي لرصد التجارة المشروعة عن الأحكام المتعلقة بتدابير إنفاذ

مسرد المصطلحات

استخدمت في هذا التقرير المصطلحات والتعاريف التالية:

التسريب:

تحويل وجهة مواد من قنوات مشروعة إلى قنوات غير مشروعة

السليفة المباشرة:

سليفة يفصلها عموماً عن المنتج النهائي تفاعل واحد

السليفة المحوّرة:

مادة تربطها علاقة كيميائية قريبة بإحدى السلائف الخاضعة للمراقبة وتُستخدم لغرض التحايل على الضوابط الرقابية، وعادة لا يكون لها أي استخدام مشروع معترف به

المختبر الصناعي النطاق:

مختبر يقوم بتصنيع المخدرات الاصطناعية تستخدم فيه معدات و/أو أوعية زجاجية ضخمة مصممة حسب الطلب أو مشتتة من مصادر التجهيز الصناعي، و/أو يستعمل تفاعلات متسلسلة؛ ويتم فيه إنتاج كميات كبيرة من المخدرات في أوقات قصيرة جداً، بحيث لا يحد من الكمية إلا الحاجة إلى الحصول على سلائف أو كيميائيات أساسية أخرى بالكميات الكافية أو الحاجة إلى الخدمات اللوجستية والقوة العاملة لمعالجة كميات كبيرة من المخدرات أو الكيمياءيات

المستحضر الصيدلاني:

مستحضر مستعمل للعلاج (في الطب البشري أو البيطري) في شكل جرعات جاهزة للاستعمال تحتوي على سلائف موجودة بشكل يتيح إمكانية استعمالها أو استخراجها بوسائل سهلة الاستخدام؛ ويمكن عرضه في شكل عبوات للبيع بالتجزئة أو في أشكال سائبة

الضبط:

حظر إحالة ممتلكات أو تحويلها أو التصرف فيها أو نقلها؛ أو تولي عهدة ممتلكات أو السيطرة عليها بناء على أمر صادر عن محكمة أو سلطة مختصة أخرى؛ وقد يكون الضبط مؤقتاً أو دائماً (أي مصادرة)؛ وقد تختلف المصطلحات المستخدمة باختلاف النظم القانونية الوطنية

الشحنة الموقوفة:

الشحنة المحتجزة بشكل دائم لوجود أسباب معقولة للاعتقاد بأنها قد تشكل شروعاً في التسريب، أو نتيجة لمشاكل إدارية، أو لأسباب أخرى مثيرة للقلق أو للارتياح

الشحنة الموقوفة مؤقتاً:

الشحنة المحتجزة مؤقتاً بسبب وجود تناقضات إدارية أو لأسباب أخرى مثيرة للقلق أو للارتياح تستدعي التحقق من صحة الطلبية وحسم المسائل التقنية قبل الإفراج عن الشحنة

الطلبية المريبة

(أو المعاملة المريبة):

طلبية (أو معاملة) ذات طابع أو وضع مريب أو مضلل أو غير مألوف، يوجد بشأنها سبب للاعتقاد بأن الغرض من طلب الكيمياءيات الجاري طلبها أو استيرادها أو تصديرها أو نقلها عبر بلد أو إقليم، هو استعمالها في صنع عقاقير مخدّرة أو مؤثّرات عقلية بصفة غير مشروعة

نبذة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

في صنع المخدرات بطريقة غير مشروعة، وتساعد على منع تسريب تلك المواد إلى الاتجار غير المشروع؛

(ب) فيما يتعلق بصنع المخدرات والاتجار بها واستعمالها بطريقة غير مشروعة، تحدد الهيئة مواطن الضعف في نظم المراقبة الوطنية والدولية، وتسهم في تصحيح تلك الأوضاع. وتتولى الهيئة أيضاً مسؤولية تقييم المواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات بطريقة غير مشروعة، بغية تقرير ما إذا كان ينبغي إخضاعها للمراقبة الدولية.

وتقوم الهيئة، اضطلاعاً بمسؤولياتها، بما يلي:

(أ) تدير نظام تقديرات للمخدرات ونظام تقييم طوعي للمؤثرات العقلية، وترصد الأنشطة المشروعة المتعلقة بالعقاقير من خلال نظام لتقديم بيانات إحصائية، بهدف مساعدة الحكومات على تحقيق جملة أمور، منها التوازن بين العرض والطلب؛

(ب) ترصد وتشجع التدابير التي تتخذها الحكومات لمنع تسريب المواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة، وتقيم تلك المواد لتقرير ما إذا كان يلزم إجراء تغييرات في نطاق مراقبة المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة ١٩٨٨؛

(ج) تحلل المعلومات المقدمة من الحكومات أو هيئات الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة أو غيرها من المنظمات الدولية المختصة، للتأكد من تنفيذ الحكومات لأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات تنفيذاً وافياً، وتوصي بالتدابير العلاجية المناسبة؛

(د) تقيم حواراً مستمراً مع الحكومات لمساعدتها على التقيد بالتزاماتها بمقتضى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، وتوصي عند الاقتضاء بتقديم مساعدة تقنية أو مالية تحقيقاً لهذه الغاية.

ومن واجبات الهيئة أن تطلب إيضاحات في حال حدوث ما يبدو أنه انتهاكات لأحكام المعاهدات، وأن تقترح التدابير العلاجية المناسبة على الحكومات التي لا تطبق أحكام المعاهدات تطبيقاً تاماً أو التي تواجه صعوبات في تطبيقها، وأن تساعد الحكومات عند الاقتضاء على تذليل تلك الصعوبات. ويجوز للهيئة أن تنبه الأطراف المعنية ولجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إذا لاحظت عدم اتخاذ التدابير اللازمة لعلاج وضع خطير. وكما لا يخفى، تخول المعاهدات الهيئة أن توصي الأطراف بوقف استيراد العقاقير من أي بلد مقصراً أو تصدير العقاقير إليه أو كليهما. وفي كل الأحوال، تعمل الهيئة بالتعاون الوثيق مع الحكومات.

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي هيئة رقابية مستقلة شبه قضائية، أنشئت تعاهدياً من أجل رصد تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وكانت هناك منظمات سالفة لها في إطار المعاهدات السابقة بشأن مراقبة المخدرات، يرجع تاريخها إلى عهد عصبة الأمم.

تركيبتها

تتألف الهيئة من ثلاثة عشر عضواً ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويعملون بصفتهم الشخصية لا كممثلين لحكوماتهم. ويُنتخب ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة في ميدان الطب أو علم العقاقير أو المستحضرات الصيدلانية من قائمة أشخاص ترشحهم منظمة الصحة العالمية، وعشرة أعضاء من قائمة أشخاص ترشحهم الحكومات. وأعضاء الهيئة هم أشخاص يحظون بثقة الجميع لما يتحلون به من كفاءة وحياد ونزاهة. ويتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالتشاور مع الهيئة، كل الترتيبات اللازمة لضمان استقلالها التقني التام في أداء وظائفها. وللهيئة أمانة تساعد على القيام بمهامها الوظيفية ذات الصلة بالمعاهدات. وأمانة الهيئة هي كيان إداري تابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لكنها لا تقدم تقاريرها عن المسائل الفنية إلا إلى الهيئة. وتتعاون الهيئة تعاوناً وثيقاً مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار الترتيبات التي اعتمدها المجلس في قراره ٤٨/١٩٩١. كما تتعاون مع هيئات دولية أخرى معنية بمراقبة المخدرات، لا تقتصر على المجلس ولجنة المخدرات التابعة له، بل تشمل أيضاً وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة، وخصوصاً منظمة الصحة العالمية. وهي تتعاون أيضاً مع هيئات خارج منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الجمارك العالمية.

وظائفها

أُرسيت وظائف الهيئة في المعاهدات التالية: الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢؛ واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨. وعلى وجه العموم، تقوم الهيئة بما يلي:

(أ) فيما يتعلق بصنع المخدرات وتجارها واستعمالها بطريقة مشروعة، تسعى الهيئة، بالتعاون مع الحكومات، إلى ضمان توافر إمدادات كافية من العقاقير للاستعمالات الطبية والعلمية، وضمان عدم حدوث تسريب للعقاقير من المصادر المشروعة إلى قنوات غير مشروعة. وتقوم الهيئة أيضاً برصد المراقبة التي تمارسها الحكومات على المواد الكيميائية المستخدمة

وتساعد الهيئة الإدارات الوطنية على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات. ولهذه الغاية، تقترح الهيئة تنظيم حلقات دراسية وبرامج تدريبية إقليمية للمسؤولين الإداريين عن مراقبة المخدرات وتشارك في تلك الحلقات والبرامج.

تقاريرها

تقضي المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات بأن تعد الهيئة تقريراً سنوياً عن أعمالها. ويتضمن التقرير السنوي تحليلاً لأوضاع مراقبة المخدرات في جميع أنحاء العالم، كي تظل الحكومات على علم بالأوضاع القائمة والمحتملة التي قد تعرض للخطر أهداف المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وتلفت الهيئة انتباه الحكومات إلى الثغرات ومواطن الضعف في المراقبة الوطنية وفي التقيد بأحكام المعاهدات، كما تقدم اقتراحات وتوصيات لتحسين الأوضاع على الصعيدين الوطني والدولي. ويستند التقرير السنوي إلى المعلومات التي تقدمها الحكومات إلى الهيئة وإلى

كيانات الأمم المتحدة وسائر منظماتها. وتستخدم فيه معلومات مقدمة من خلال منظمات دولية أخرى، مثل الإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية، وكذلك من خلال منظمات إقليمية.

ويستكمل تقرير الهيئة السنوي بتقارير تقنية مفصلة، تتضمن بيانات عن الحركة المشروعة في تداول المخدرات والمؤثرات العقلية اللازمة للأغراض الطبية والعلمية، مع تحليل لتلك البيانات من جانب الهيئة. وتلك البيانات لازمة لحسن سير نظام مراقبة الحركة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية، بما في ذلك منع تسريبها إلى قنوات غير مشروعة. وعلاوة على ذلك، تقضي أحكام المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ بأن تقدم الهيئة إلى لجنة المخدرات تقريراً سنوياً عن تنفيذ تلك المادة. وذلك التقرير، الذي يقدم عرضاً لنتائج رصد السلائف والمواد الكيميائية التي يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، يُنشر أيضاً كملحق للتقرير السنوي.





الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي الهيئة الرقابية المستقلة التي تعنى برصد تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وقد أنشئت الهيئة في عام ١٩٦٨ بمقتضى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١. وقد كانت هناك منظمات سائفة لها أنشئت بموجب المعاهدات السابقة لمراقبة المخدرات ويرجع تاريخها إلى عهد عصبة الأمم.

وتنشر الهيئة، استناداً إلى أنشطتها، تقريراً سنوياً تحيله، عن طريق لجنة المخدرات، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. ويقدم التقرير دراسة استقصائية شاملة عن حالة مراقبة المخدرات في مختلف أنحاء العالم. وتحاول الهيئة، بوصفها هيئة محايدة، تحديد الاتجاهات الخطيرة والتنبؤ بها، وتقدم التدابير التي يلزم اتخاذها بشأنها.